شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية   العدد (٧٤) ١٥/١٢/٢٠٠٨

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته   سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

فضيحة مجلجلة.. ممثل الإسلام يشرب نخب (كأسك يا وطن)!



السرطان يتغلّب على سلطان: قرب رحيله أشعل معركة الخلافة





المثقفون بين التسلّط والعولمة



الوهابية تشعل الحرب من مومباي

دراسة: الوهابية والمحازبة الإقتلاعية



الوطن الضائع وسلفية نايف



تراث: أبواب المسجد الحرام

هـذا الـعـدد

الدولة العنصرية

في قعر الوعي القبلي تربض خارطة إثنولوجية للعالم، حيث ترتسم رؤية الذات عن الآخر في هيئة خطوط طول وعرض من نوع مختلف، فالمخيالات المتشكّلة على أساس عرقي تنحبس في رؤية من سنخ المعيار القيمي الذي يحكم روابط الأفراد ببعضهم..

تحدّثت ذات لقاء مع أحدهم، ورغم دراسته في الجامعات الغربية ونزوعه العلماني المتحلل، إلا أنك بالكاد تميّز بينه وبين أي قبيلي غارق في بداوته أو وهابي غارق في سلفيته، فعجبت من ذلك، لأن لا سبب وجيه يدعو لهذا الإستدعاء المتكرر للروابط التقليدية الذي لا ينسجم مع وعيه العلماني، كما لا يستقيم مع طبيعة الحديث الجاري بيننا..

في حقيقة الأمر، أن ثمة عصباً نائماً في وعي بعض الفئات يتحرّض حين يجد حاجة للتعبير عن ذاته العنصرية، أي لحظة إحساسه بالتحدي، أو النزوع نحو التمايز عن الآخر. ولذلك فهو يرى العالم من خلال خارطة قبلية كونية، أي بمثابة جينوم قبلي، يروي السيرة الذاتية لأنواع الأعراق البشرية، التي على أساسها تتموقع كينونات الأفراد والجماعات..لا يتخيّل القبيلي في نجد، على سبيل المثال، أن لا تكون القبيلة أساس التراتبية الاجتماعية في أي بلد، فلا يمكن تصوّر أن لا ينتسب جورج، وصموئيل، وريكاردو، وسلطانوف، وقسطنطين، وراجا، ولي، إلى قبائل قحطان وعدنان وفروعهما..لم تكن مزحة تلك التي مرّرها بطلا مسلسل (طاش ما طاش) حين سأل زعيم قبلي نجدي الطبيب الهندي عن أصله القبلي، إيماءً إلى القبائل العربية الكبرى، فذلك مبلغ وعيه بخارطة شعوب العالم، فمن ليس بقبيلي فهو خضيري أو صلبي، المكافيء لوصف مقطوع النسب، أي لا أصل له معروف، ولن نزيد على ذلك!

لم تكن مشكلة (عدم تكافؤ النسب) تمظهراً متأخراً لوعي قبلي في العلاقات الإجتماعية فحسب، وإن تحمّل السلفي مسؤولية تظهيرها عبر أحكام طلاق متكررة، ولكنها مشكلة كانت غامرة فجاء الوقت كيما تطفو على السطح الإجتماعي والإعلامي والديني. وسيأتي يوم يتحدث فيه بعض المشايخ عن تمايزات داخل المجتمع السلفي الوهابي على أساس العرق والإنتماء القبلي، حيث يقدّم مشايخ ينتمون إلى (قبائل ممتازة) ويؤخّر آخرون لكونهم من (قبائل عادية).

لا تسترعي بعض الآيات والأحاديث النبوية الناهرة عن العنصرية إهتمام المفتونين بأعراقهم وأصولهم القبلية، ولا يتوقفون عند (وخلقناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، و(لا فرق بين عربي ولا عجمي الا بالتقوى)، وتحذير الرسول صلى الله عليه وسلم من العصبية (..أنتم بنو آدم، وآدم من تراب، ليدعن رجال فخرهم بأقوام إنما هم فحمٌ من فحم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجعلانَ التي تدفع بأنفها النتن)..فهذه ليست مكوّنات الوعي الديني المطلوبة، خصوصاً وأن في المصادر الدينية التي يرجع إليها أولئك المتدينين العنصريين ما يشكل تسويغاً لتنشيط وتحكيم العنصر كأساس في كل العلائق بما في ذلك العلاقة مع الله سبحانه وتعالى.

ولعل من التعبيرات الأشد وضوحاً للعنصرية ما ينعكس في الثقافة الشعبية عبر تقسيم المجتمع على أساس أصولهم القبلية أو المذهبية أو المناطقية، فذاك حجازي، وذاك شرقاوي، وهذا قبيلي وذاك خضيري، كما جرى توظيف رموز الهاتف في تصنيف الأفراد والجماعات، فأصبح ٠١ إشارة الى العرق الأسمى ممثلاً في نجد ليصل إلى ٠٧ في إشارة إلى العرق الأدنى ممثلاً في الجنوب.. وهذا الحال تجده في الوزارات الحكومية، فهناك وزارات خاصة بأنساب معينة، بل أن أئمة الحرمين والمساجد والقضاة هم من منطقة معينة أيضاً.

هذا الوعي العنصري المنقسم على ذاته ليس مقتصراً على الداخل، بل يمثل صورة مكبوسة عن رؤية عنصرية ذات طابع كوني، يشمل كل شعوب العالم تقريباً، تارة بحسب جنسياتهم، وأخرى بحسب ألوانهم، وثالثة بحسب معتقداتهم، ورابعة بحسب أوضاعهم الاقتصادية، وهو ما يبرر سلوكاً عدائياً تجاه الآخر المصنّف في مرتبة متدنيّة في السلم الإثنولوجي (نذكّر هنا بقضية الطبيبين المصريين)، وعلى أساسها أيضاً تتموضع الكينونات أو تنبذ، في عملية توزيع فضائل ورذائل قائمة على ثنائيات ذات طبيعة عنصرية، لم تفلح برامج التحديث والتحوّلات الإجتماعية في مواراتها، بل ساهمت أحياناً في تصعيدها كاستجابات عفوية أو بالأحرى تعبيرات أمينة على فشل تحوّل السعودية الى دولة وطنية حديثة بالمعنى التام.

لاشك أن ثمة ما يثير غضب المفتونين بالأنساب القبلية في كتاب مدرّس اللغة الإنجليزية محمد محبوب حسين، البريطاني من أصل هندي، الذي كتب عن تجربته في السعودية، حيث خلص في مؤلفه بعنوان (الإسلامي) الى أن ثمة عنصرية متفجّرة في هذا البلد، تحكم سلوك الأفراد وروابطهم ورؤيتهم للعالم.

كان فوز باراك أوباما قد شكّل صدمة لأولئك العنصريين، بعد أن أصبح (الرجل الأسود في البيت الأبيض) بحسب عنوان مقال الشيخ عائض القرني. لأن أوباما ببشرته الداكنة مرشح أن يكون في دولة خليجية على قائمة المطلوب ترحيلهم، أو لسياسة تمييز على قاعدة عنصرية، أو سائق تاكسي أو حارس عمارة أو بائع خضار وليس رئيساً لأقوى دولة في العالم، كما يقول القرني.

وفيما نسي الأميركيون لونه الأسود، لم يغفرله العنصريون في هذا البلد ذلك، حتى بعد أن أصبح سيداً عليهم، وسيملي عليهم في يوم ما واجبات مرتبطة بالمصالح الإستراتيجية والحيوية لبلاده.

ثقافة الرقيق، التي مثّلت مصدر وعي جماعات قبلية، ونجدية بدرجة أساسية، لم تنسحب من التداول الرسمي إلا كي تستثمن في عقول وقلوب الجماعات تلك. نشير الى أن السعودية وقّعت على وثيقة تحظر الرق سنة ١٩٦٢، أي أن ما يقارب من نصف قرن مرّ على الإلغاء الرسمي للرق، ولكن الثقافة العنصرية القائمة على أساس اللون، والعرق، مازالت ناشطة، وتحكم العلاقات الإجتماعية بل والسياسية. .لم يكن سؤالاً مازحاً ذاك الذي طرحه موقع حواري على شبكة الإنترنت بعد فوز باراك أوباما: متى نرى وزير سعودي (أسود)؟ وأخشى أن تتحقق أمنية الموقع فيؤتى بالأمير بندر بن سلطان، ليس وزيراً بل ملكاً، وحينئذ نصبح كمن أعان الظالم على نفسه، أو بحسب المثل الشعبي (أراد يكحلها فعماها).

كلام في الأزمة المالية

تفاؤل سعودي بلا أساس

عبدالحميد قدس

كل شيء على مايرام، والوضع المالي متين، والمدخرات لم تمسّ، ونحن قادرون على القيام بواجباتنا..عبارات لم تغادر ألسنة الملك وكبار الأمراء بالرغم من تسونامي مالي عالمي يجتاح القلاع الحصينة، وتتوارى أمامه كبريات الشركات بل والدول..خطط الانقاذ التي أعلن عنها الرئيس الأميركي بوش قبل شهرين لانقاذ ما يمكن إنقاذه من الشركات العقارية والبنوك الكبرى في الولايات المتحدة، مروراً بانقاذ شركات كبرى مثّلت رموز التفوق الرأسمالي والتكنولوجي الأميركي.. وكانت أوروبا في قلب العاصفة المالية، ولم تكن دولة في العالم بمنأى عن تأثيراتها، فقد غمرت أرجاء العالم كافة.

في السعودية، كان الصمت سيد الموقف في الأيام الأولى للأزمة المالية العالمية، فيما كان مؤشر الأسهم يستجيب لمنطقها، فقد هوى بوتيرة متسارعة، ولم يخضع تحت تأثير التطمينات اللفظية التي كان المضاربون يتعاملون معها بقدر كبير من عدم الاكتراث، خصوصاً وأن ثمة ما يستوجب الإهتمام خارج الحدود.

كان أبرز انعكاس للأزمة المالية العالمية على الداخل السعودي، ما أعلنت عنه مجموعة سيتي جروب في ٢٢ نوفمبر الماضي، والتي يملك الأمير الوليد بن طلال ٤ بالمئة، بأنها خسرت فور افتتاح السوق ما مقداره ٩ مليار دولار بانهيار سوق الأسهم والمضاربات في سوق وول ستريت. وبذلك يكون سهم المجموعة فقد قيمته الأساسية، وبذلك تكون المجموعة قد خسرت ٩٠ بالمئة من قيمة أسهمها منذ منتصف العام الماضي (٢٠٠٧). وكان ذلك الانخفاض متوافقاً مع انخفاض مماثل أصاب مجموعة (المملكة) التي يرأسها الوليد بن طلال والتي تكبّدت خسارة فادحة قضمت نسبة عالية من القيمة الاكتتابية لأسهمها.

كان تصريح الوليد بن طلال عن انهيار أسهم مجموعة سيتي جروب إيذاناً بخروج القيادة السعودية عن صمتها، أو بالأحرى عن تفاءلها المخاتل، فثمة حقائق غير قابلة للإنكار وباتت تتجسد على الأرض، وتنعكس على الأوضاع المعيشية للناس، بل الأهم من ذلك كله أن مراجعة سريعة ودراماتيكية بدأت لمشاريع إقتصادية طموحة، لأنها صمّمت في مرحلة كان فيها الإقتصاد العالمي متعافياً بل مزدهراً في ظاهره، كما كانت أيضاً أسعار النفط في مستويات عالية، ولكن بعد هبوطها من الى ما دون الثلث مقارنة بأسعار العام الماضي، فإن قرارات جراحية باتت مطلوبة، ليس لأن مخصصات المشاريع الطموحة لم تعد متوفرة، بل إن الالتزامات المالية الضرورية والمباشرة لم يعد بالإمكان الوفاء بها بسهولة، خصوصاً وأن الموازنة السنوية صمّمت على أساس سعر مرتفع للنفط.

ومن المرات النادرة في تاريخ السعودية، بل وتاريخ المنطقة بصورة عامة، أن يكون اللاعبون في حلبة الأزمة من غير دعوة من الكبار، فقد أملت الأزمة على دول صغيرة وأخرى متوسطة الدخول في الحلبة دون رغبة منها أو محاولة للعب دور إنقاذي لها ولغيرها. فثمة تفسّخات في نظام اقتصادي عالمي تستدعي انخراطاً فيه، ولم يعد يتطلب الخوض فيه شروطاً تعجيزية على غرار الإنضمام لمنظمة الجات، فالوضع لا يحتمل أشكال وصاية رأسمالية جديدة، فالجميع أمام مرحلة استحقاقات جديدة تشبه إلى حد كبير مرحلة ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. وإذا كان انهيار الإتحاد السوفيتي سنة ١٩٨٩ قد حسم المعركة لصالح الرأسمالية الغربية، فإن مرور نحو عقدين من الجبروت الأميركي بنزعته الليبرالية المتوحشة، أفضى إلى نهاية كارثية، وهاهي تفتح أفق ترتيب النظام الدولي على أساس تعددية قطبية، تكون فيها الولايات المتحدة أحد الأقطاب، جنباً إلى جنب الصين وروسيا والهند وأقطاب أخرى صاعدة.

بقيت السعودية، رغم إمكانية الانتقال من مرحلة الانفعال الى مرحلة الفعل والتأثير، تمارس الأدوار الصغيرة وفي الغالب غير المكلفة، ولأنها دولة قائمة على أساس اقتصاد ريعي، واستهلاكي، ما يجعلها دائماً تحت رحمة التحالفات الخارجية التي تكفل أمنها واستقرارها، وليس استقلالها، فإن قرارها الدخول في حلبة الأزمة المالية العالمية كان قهرياً وليس اختيارياً، لأن الاحتياطات المالية من النفط، وبحسب الإتفاقيات الأربع الأخير التي وقّعت مع الولايات المتحدة هذا العام، تملي عليها إيداع مدخراتها من العائدات النفطية في البنوك المالية الأميركية، وبالتالي فهي شريك سالب في الأزمة المالية العالمية، وإن كلام الملك عبد الله عن أن المدخرات المالية السعودية في البنوك الأميركية لم تمس ليس واقعياً لأن خطة الإنقاذ التي اعلن عنها الرئيس بوش قبل أشهر لم تكن تتغذى على الضرائب فحسب، بل هي تعتمد بدرجة أساسية على كل الموجودات المالية في الخزينة الأميركية، وفي قسم كبير منها هي أموال سعودية وخليجية رسمية وشعبية.

يضاف إلى ذلك، أن الانخفاض الدراماتيكي في مؤشر الأسهم السعودية، وفقدانه ٥٥ بالمئة من قيمته هذا العام وحده، دون حساب ذروة الإرتفاع التي بلغها متجاوزاً حاجز ٢١ ألف نقطة وذروة الهبوط الحالي الى تخوم ٤ آلاف نقطة

خلال نحو عامين، كان لابد أن ينبّه إلى أن ثمة متطلبات مالية يجدر توفيرها لجهة مواجهة تحديات جدية داخلية قبل أن تندلع الأزمة المالية العالمية. فقد كان التآكل التام في الطبقة الوسطى، وانفراز طبقتين إجتماعيتين على قاعدة اقتصادية: أغنياء وفقراء، يعني أن مواجهة كامنة بدأت ترسي شروطها الموضوعية ستفضي دون شك الى مصادمة كبرى، شأن كل الدول التي تهدّمت فيها الجسور بين الطبقات الإجتماعية، وأصبح العامل المعيشي وحده المسيطر على العلاقة بينها.

وإذا كان النفط المورد الأساسي لمداخيل الدولة، فإن الإنخفاض السريع في سعره سيؤدي حكماً إلى توقف مشاريع التنمية، ما يعني المزيد من البطالة، والمزيد من تراجع الأداء الإقتصادي، ونقص الخدمات العامة، وسلسلة انهيارات متعاقبة تتلوها تداعيات اجتماعية وأمنية وسياسية، واخيراً لن يسلم قطاع في الدولة والمجتمع إلا وتصيبه آثار وآثام انخفاض الإسعار، بالنظر أيضاً إلى ما تعنيه أن يفقد ٨ مليون مضارباً نحو ٨٠ بالمئة من رؤوس أموالهم خلال عامين، في الوقت الذي لم تعد فيه الدولة قادرة على استعمال برامجها الرعوية، وتعويض الدائنين أو الذين تكبّدوا خسائر كبيرة، فضلاً عن ضعف نظام الأمن الإجتماعي الذي يتطلب الإنضمام إليه إجراءات بالغة التعقيد، رغم المخصصات المالية المنخفضة نسبياً مقارنة بمتطلبات المعيشة بالنسبة للعوائل.

تخفيض سعر الفائدة من مؤسسة النقد العربي السعودي من معدل ٤ بالمئة إلى ٣ بالمئة في نوفمبر الماضي، وهو التخفيض الثالث منذ أكتوبر الماضي كان محاولة لدعم سوق الأسهم، ولكنها لم تغيّر كثيراً في أوضاع السوق، تماماً كما أن تصريحات الملك عبد الله التطمينية لصحيفة (السياسة) الكويتية في ٣٠ نوفمبر الماضي وخصوصاً قوله بأن (الأموال السعودية في مأمن من الأزمة الاقتصادية العالمية)، لم تبعث الإطمئنان في سوق الأسهم، الذي كان يرقب انهيارات مالية عالمية تتدفق آثارها الكارثية بصورة مباشرة على الداخل.

فقد انخفضت مداخيل أوبك من بيع النفط الخام بمعدل ٥٣ بالمئة خلال ثلاثة شهور. وإذا كان سعر برنت هو أقل من ثلثي سعره منذ يوليو الماضي، فإن سعر سلة أوبك هو بالتأكيد أقل من ذلك وقد هبط إلى ما دون الـ ٤٠ دولاراً، وهو أقل من الثلث بالمقارنة مع سعر برنت. وبحسب صحيفة التايمز في ٢٦ نوفمبر فإن هذا السعر كما يعتقد المحللون في مركز دراسات الطاقة العالمية هو ليس مجالاً مريحاً بالنسبة للسعودية.

وترى الصحيفة أنه بوجود ٢٠٠ مليار دولار من الاحتياطي النقدي، فبإمكان السعودية التعايش مع أسعار نفط منخفضة لبعض الوقت دون وقف الاستثمارات. وهناك من يعتقد جازماً بان السعودية ستقدم على خطوات راديكالية من أجل تخفيض صادرات النفطية من أجل رفع سعر النفط، ولكن ما هو خطير للغاية في ذلك هو تداعيات ذلك على العام القادم، حين يبدأ الجفاف المالي يقلّص من مخزون النفط.

في الداخل، يضاعف الأمراء الأرقام، وخصوصاً رقم الإحتياطي النقدي، حيث يجري الكلام عن وجود ٤٠٠ مليار دولار وليس ٢٠٠ مليار دولار، يراد تخصيصها لتمويل مشاريع التنمية في مجالي النفط والغاز، وهو رقم يبعث شكوكاً كبيرة ليس في حجمه فقط بل في إمكانية توفّره حالياً. في ٢٨ نوفمبر الماضي كتب صالح حفني في صحيفة (المدينة) مقالاً بعنوان: (من أين الـ ٤٠٠ مليار دولار؟) خصصه للسؤال عن إعلان السعودية عن تخصيص ما يقارب من الـ ٤٠٠ مليار دولار لإنشاء مشاريع تنمويه في المملكة خلال الخمس سنوات القادمة. وطرح في السياق سؤالاً يتداوله العديد من رجال الأعمال: من أين سوف يتم ضخ هذه المليارات؟

وفي محاولته الإجابة عن السؤال، وضع حفني سيناريوهات أو خيارات محتملة منها: أن يكون الإنفاق على هذه المشاريع التنموية من خلال الميزانيات السنوية المعتمدة ، وذلك من الصعب تطبيقه بعد انخفاض أسعار البترول من ١٤٠ دولارا إلى ٥٠ دولارا للبرميل (والكلام قبل أن يصل إلى مادون الـ ٤٠ دولاراً لاحقاً)، إضافة إلى أن الدولة لديها خطط وبرامج طموحة في مجال التعليم والمياة والصحة ومحاربة الفقر. ومنها: أن يتم الإنفاق على هذه المشاريع التنموية من خلال احتياطات المملكة والمتوقع ان تكون في حدود الخمسمائة مليار ريال، وهو أيضا صعب التطبيق لكون هذه الاحتياطات تساعد وزارة المالية على علاج مشاكل إقتصادية قد تطرأ مستقبلاً علينا. والخيار الثالث وهو الأرجح، حسب حفني، أن تقوم وزارة المالية بتنفيذ سياسة متوازنة وذلك بدمج الخيارين معاً من خلال استخدام جزء من الاحتياطي وجزء من الميزانية السنوية للدولة. وفي النهاية طالب بأن تقوم وزارة المالية بوضع حد للتكهّنات مطالباً وزارة المالية بالكشف عن خطتها في الانفاق على المشاريع.

ماهو غير مكتوم، أن أرامكو سبقت وزارة المالية في الإعلان عن وقف مشاريع الاستثمار في الطاقة، إما بسبب عدم الجدوى، أو الكلفة العالية أو عدم وفرة السيولة الكافية، ولم توضح ما اذا كانت تنوي اعتماد بدائل أخرى، أو أنها تنتظر قرارات سياسية من أجل حسم الوضع القادم. وكانت الشركة قد بعثت في ٤ نوفمبر بريداً سريداً للموظفين المسؤولين عن مشاريع أرامكو ومنها مشروع منيفة في شرقي السعودية، والذي تبلغ كلفته ٢٠ مليار دولار، بأن المشروع ألغي نهائياً، بسبب أزمة السيولة.

تقليص أحجام الإنفاق على المشاريع الاستثمارية في مجال الطاقة (النفط والغاز)، ليس سوى مؤشر على أن الأزمة المالية باتت واقعاً يجري التعامل معه يومياً، وأن كلام الملك عبد الله في شهور سابقة عن حرب خفيّة تستهدف الاقتصاد السعودي، ليس سوى تمهيداً أو لنقل إعترافاً ضمنياً بأن الاقتصاد ليس متيناً ولا مستقراً، لأن الحديث عن حرب، واستهداف خاص.

ما يأتي بعد الاعتراف وبدء التدابير الاقتصادية التراجعية هو الإقرار بأن أمد الأزمة ليس قصيراً، بل الأهم هو الإعلان عن درجة الخطر، لأن الخبراء الماليين والاقتصاديين في العالم مجمعون على أننا مازلنا في نهاية بداية الأزمة وليس العكس، وأن ما هو قادم أسوأ بكثير مما شهده العالم خلال الشهور الثلاثة الأخيرة. ليس بالعلاج الاقتصادي وحده يمكن إنقاذ أزمة الدولة السعودية، فثمة أنظمة علاجية أخرى باتت مطلوبة إن أرادت البقاء متمساكة على قدمين.

المنتج الوهابي.. هل يشعلها حرباً في شبه القارة الهندية؟

محمد الأنصاري

أحداث مومباي، العاصمة الإقتصادية الهندية، والتي وقعت الشهر الماضي خلفت إضافة الى عدد كبير من القتلى والجرحى (نحو ٢٠٠ قتيل و٣٠٠ جريح).. أزمة متصاعدة تنذر بوقوع مجابهة عسكرية بين الهند والباكستان، العدوين اللدودين منذ تقسيم القارة الهندية عشية استقلالها عام ١٩٤٧م.

الهند تتهم وتقول بأن (كل) المهاجمين جاؤوا من الباكستان.

وتطالب الباكستان بتسليمها ٢٠ باكستانياً مطلوباً، وهو أمرٌ مستحيل الوقوع على أية حال.

وتعلن بأنها ستستخدم القوة لمنع الهجمات على أراضيها والمنطلقة من الأراضي الباكستانية.

أما الباكستان، فتستخدم اللغة الإعتذارية، وتقول بأن على الهند المفجوعة أن تتلمس خطواتها بشكل واقعي، وأنها مستعدة للتعاون الأمني لمكافحة الإرهابيين، وأنها قد تسحب جزءً من جيشها على الحدود الأفغانية ووضعه على الحدود الهندية (مقابل القسم الهندي من كشمير) إن أصرّت الهند على اتخاذ خطوات عسكرية، في محاولة من الباكستان جرّ الولايات المتحدة للتدخل لكبح جماح الإنفعال الهندي، والذي سيؤثر إن تطور الى حرب، على وضع أفغانستان نفسها.

لكن أيّاً من الخبراء والمعلّقين لم يركز كثيراً على طبيعة الجماعة المهاجمة. ليس المهم إسمها، ولا المهم معرفة أهدافها بالضرورة، بقدر ما هو مهم، معرفة العقلية والأيديولوجية التي دفعت بأشخاص (باكستانيين أو غيرهم) ليقوموا بتلك التفجيرات الشنيعة والقتل العام للأبرياء، في بلد غير بلدهم، ولأهداف لا يظهر منها سوى الإنتقام.

طريقة القتل العام، والتفجيرات، ورفض التفاوض ـ كما تقول السلطات الأمنية الهندية ـ صورة جربناها منذ أحداث ١١/٩، وهي نسخة من أحداث جرت في السعودية نفسها، بل في عاصمتها، كما جرت في العراق بنحو أكثر عنفاً وحدة، وجرت في عواصم أوروبية في مدريد ولندن وغيرها.

لم يحدث في تاريخ المسلمين الحديث، ظهور مثل هذه الصور، ما يشي أن ما جرى يحمل بصمات القاعدة. وبصمات القاعدة مؤسسة على ايديولوجية سلفية وهابية، لا تكترث بحياة الناس كيفما كان دينهم أو مذهبهم. وما يقوم به الوهابيون به يختلف عن الحروب الطائفية التي جرت في أماكن أخرى من العالم الإسلامي، مثل نيجيريا وأندونيسيا وغيرهما، كما تختلف حتى عن تلك الصور النضالية التي قدمها الفلسطينيون من اختطاف طائرات وتفجير مواقع داخل كيان العدو الإسرائيلي.

هنا القتل مفتوح على أبوابه في مدينة مختلطة الديانات والجنسيات والمذاهب والألوان والأعراق.

وهنا القتل والتدمير يتخذ طابع الشراسة والتعدد في أماكن مدنية عديدة.

وهنا تفتقد مبررات العنف بشكل كبير. فالهند في نهاية المطاف دولة ديمقراطية، بل أكبر ديمقراطية في الكون كلّه. وهي دولة لم تخلو من العنف الطائفي وحتى السياسي المحلي. لكن لم يصل عدم الإكتراث الى هذا الحدّ. ولم يأت أشخاص من خارج الحدود، لا قضيّة لهم مع الهند، اللهم إلا الصراع التاريخي منذ تقسيمها، ليقوم بما قام به. حتى القوى الكشميرية التي تؤمن بالنضال المسلّح لنيل الإستقلال عن الهند لم تنخرط في مشاريع عنف بهذا الحجم، ووفق هذا المنهج، اللهم إلا إذا دخل العنصر الأيديولوجي السلفي الوهابي على بعض الحركات الكشميرية خلال السنوات الماضية (لشكر طيبة). آخذين بعين الإعتبار أن من قام بالعملية أو تبناها سموا أنفسهم بـ (مجاهدين ديكن)!

إن صدقت مزاعم الهند بأن كل المهاجمين كانوا من الباكستان، فإن الحقيقة تقول بأن هؤلاء ليسوا منتجاً باكستانياً محضاً.

الحاضنة فقط هي باكستانية. أما الصانع الحقيقي فهو يقيم بعيداً في السعودية، وبالتحديد في وسطها.

هناك المفرخة الحقيقية للإرهاب.

هناك الصنّاع المهرة في إنتاج شياطين العنف والمتعطشين للدماء في أنحاء مختلفة من العالم.

هناك حيث مصدر الفكر/ والأيديولوجيا والمال الذي يخلق مثل أولئك الشياطين.

الباكستان تدفع اليوم ثمناً عالياً للعلاقة المتميّزة مع السعودية لعقود طويلة.

لطالما اعتبرت الباكستان الحديقة الوهابية الخلفية الأكبر منذ بدايات الستينيات الميلادية من القرن الماضي.

غارة بباكستان تقتل قيادي وهابي سعودي

أعلنت الشرطة الباكستانية مقتل أحد كبار عناصر القاعدة في باكستان ويدعى عبد الله عزام (سعودي الجنسية) وأربعة آخرين إثر إصابتهم بصاروخ يشتبه أنه أمريكي في منطقة القبائل شمال غرب البلاد.

وأضافت إن عزام الذي كان قائدا ميدانيا يعمل كحلقة وصل بين القاعدة في الخارج خاصة في السعودية ودول الخليج العربي والمسلحين في منطقة القبائل الباكستانية والأفغانية.

وقالت مصادر باكستانية ان (الضربة أدت إلى تدمير منزل مساء ١٨/١١/٢٠٠٨ في قطاع بانو في المنطقة القبلية التي ينشط فيها مسلحو جماعة طالبان وتنظيم القاعدة).

وتقول مصادر أمنية سعودية، أن العديد من السعوديين ممن ينتمون الى المذهب الرسمي الوهابي لازالوا يتدفقون على الباكستان عبر الجو والبر. وأن كثيراً منهم يسافر الى اسلام أباد بحجة جلب عمّال للعمل لديه في السعودية، ومن ثم ينضم الى مستقبليه من القاعدة. وقالت مصادر أمنية باكستانية أنها قبضت خلال شهر نوفمبر الماضي على نحو ١١ سعودياً وجد بحوزتهم رسائل وأموال موجهة الى زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن والى نائبه الظواهري. وأضافت بأن المعتقلين جاؤوا الى الباكستان على أربع وجبات/ خلايا لا تعلم أحدها عن الأخرى. وتقول السلطات بأنها تنسق مع المملكة السعودية لمكافحة تسلل الإرهابيين الى أفغانستان والباكستان.

وآل سعود لم يستثمروا في ذلك البلد سياسياً واقتصادياً، بل كان استثمارهم الأكبر في مجال (الأيديولوجيا) وترويج الفكر الوهابي، وفتح المدارس والكليات الوهابية، واستقبال المئات إن لم يكن الآلاف من الطلبة الباكستانيين للدراسة في الجامعات الدينية السعودية، وبالخصوص الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، التي خرّجت أجيال التطرف التي يحارب الكثير منها اليوم الحكم المركزي.

كانت التيارات السياسية الباكستانية ذات النزعة الدينية الحليف المقرب للحكم السعودي. وحتى السياسيين الذين لا يهمهم أمر الدين، تلفعوا بعباءاته بغية كسب ودّ وأموال السعودية. ولعلّ تجربة السعودية مع ضياء الحق، الجنرال الذي انقلب على الحكم المنتخب الذي يمثله ذو الفقار علي بوتو، كانت الأنجح في تعزيز الوهابية وانتشارها كالنار في الهشيم منذ أواخر السبعينيات الميلادية الماضية.

دعمت السعودية ضياء الحق، ورفضت التدخل لإنقاذ بوتو من حبل المشنقة، باعتبار ذلك شأناً داخلياً! ثم صار ضياء الحق الحليف الحقيقي للسعوديين، وأرسل نحو ٢٥ ألف جندي لحماية السعودية في فترة الحرب العراقية الإيرانية، وكان كثير السفر للسعودية، والتمسّح بالدين، بحيث أنه أدّى العمرة مرات عديدة في العام الواحد!!

كتائب الوهابيين، خاصة بعد احتلال السوفيات لأفغانستان، كانت تنطلق من نجد السعودية (قرن الشيطان كما سماها الرسول صلى الله عليه وسلم) لكل المدن الباكستانية مبشرة بعقيدة (التوحيد!) حتى إذا شبّت الأجيال الوهابية الجديدة، أحرقت ـ كما في دول أخرى ـ الأخضر واليابس من حولها. وما يجري في الباكستان اليوم، هو الثمن الذي تدفعه أية دولة بدون استثناء، اسلامية كانت أو غربية، عربية أو أعجمية، تسمح لهذا الفكر الدموي بالإنتشار.

ستدفع الباكستان الكثير، وهي لاتزال تدفع الثمن، حتى أصبحت ضمن التعريفات الغربية (دولة فاشلة/ Failed State)، لا استقرار سياسي، ولا ديمقراطية قائمة إلا تحت رحمة العسكر، ولا تطور اقتصادي، بل هي على حافة الإفلاس. وفي المقابل يمكن رؤية الصورة معاكسة تماماً على الجانب الهندي.

ما يثير الإستغراب، وهو ما لمح له فارس حزام في أحد مقالاته الأخيرة، هو أن الوهابيين السعوديين نأوا بأنفسهم هذه المرّة عن مديح علني لتفجيرات مومباي، واتخذوا موقف الصامت، فيما التوترات الهندية الباكستانية تنذر بالحرب. أما مشاري الذايدي، فأشار في مقالة له في الشرق الأوسط، الى أزمة الفكر الديني الباكستاني، ولكنه لم يشر مطلقاً للفكر الوهابي السعودي الدخيل الذي ينذر بتفتيت الدولة الباكستانية.

حال الوهابيين ينطبق عليه المثل: رمتني بدائها وانسلّت!



منتج وهابي

تجاهلوها.. وذلك حسن

خيراً فعل الإسلاميون في السعودية وخارجها أن التزموا الصمت تجاه أحداث مومباي. فعلى غير العادة، تجاوزوا هذه المرة أعنف حادثة في العام ألفين وثمانية بلا تعليق أو تهليل، رغم اكتمال العناصر الضرورية في قصة أي جهاد معاصر.

فهناك إسلاميون مسلحون وأجانب أوروبيون وأميركيون وإسرائيليون ومركز يهودي، وهذه العناصر نادراً ما تلتقي جميعها في حالة واحدة داخل سجلات العمل الإسلامي المسلح، إن كان ممثلاً بتنظيم القاعدة أو غيره.

قد يقول قائل إن المكان الجغرافي للحادثة غير حاضر في الذهنية الإسلامية سلفاً. وذلك ليس صحيحاً دائماً، فالتعبئة النفسية في حالة كشمير لا تغيب طويلاً عن خطاب القاعدة أو التنظيمات المسلحة الأخرى في باكستان، أو حتى أئمة المساجد، الذين يدعون لنصرتها منذ عقدين، ولم يكلوا بعد، من دون أن نعرف النتيجة المطلوبة: استقلالها أم ضمها إلى باكستان؟

فالمواقع الإلكترونية تعاطت القصة بخجل، فلا متابعة ولا تبريكات ولا اهتمام باحتجاز ثلاثين رهينة في مركز يهودي، ولا بعشرات الاسرائيليين وبقية الأجانب في الفندقين. ولا حتى حسرة على عدم قتل اليهود والاسرائيليين المحتجزين.

وتجاهل الحادثة، رغم أنها فرضت نفسها على وسائل الإعلام إلى يومنا هذا، لم يكن قاصراً على الإسلاميين السعوديين، بل لدى أنصار (الجهاد) عالمياً، الممثل اليوم بتنظيم (القاعدة).

هذا الصمت (الجهادي) قد يكون ترقباً لتعليق يصدره الدكتور أيمن الظواهري، نائب قائد القاعدة، يتناول فيه ما جرى، إما بتأييد الفعل أو السطو عليه، ومن ثم تسجيله في دفتر نشاط التنظيم، وكثيراً ما فعلها وورط أطرافاً أخرى بشبهة الارتباط به.

ومما سبق من حوادث وقصص، فدائماً ما تكون هناك مسافة زمنية، هي نحو الخمسة عشر يوماً بين أي حدث وصدور تعليق من نائب قائد القاعدة. وهذه حسبة بسيطة يمكن ملاحظتها في جل خطاباته، التي تتناول الأحداث الطارئة؛ فوز أوباما، حرب الصيف في لبنان، وغيرهما الكثير.

فما إذا اختطف الظواهري الحادثة بنسبها إلى تنظيمه، أو مجرد باركها بتأييده، فقد يكون ذلك دافعاً لالتفاتة سريعة تجاه مومباي، ليبدأ أنصاره في التشجيع واستحضار بطولة المسلحين العشرة وما فعلوه. ولا أعلم إن كانت الظروف تسمح لهم في اختلاق روايات تحكي عن كرامات ظهرت خلال معركة الأيام الثلاثة، أو التقول على شهود العيان بابتسامات (المجاهدين) بعد (استشهادهم). يمكن إعادتهم إلى كتاب شيخهم عبدالله عزام، واسقاط بعض قصص الأفغان على ما جرى، فالخيال في الكتاب كان أوسع مما ابدعته أعمال شكسبير.

فارس بن حزام
الرياض، ٢٠٠٨/١٢/٢

فضيحة شعبية مجلجلة

خادم الحرمين يتبادل الأنخاب مع بوش!

سعد الشريف

هل يؤمن الأمراء السعوديون بالأثر القائل: إذا بليتم فاستتروا؟

ربما يكون ذلك، ولكن المبتلين من الأمراء لم يعودوا يكترثون كثيراً بـ (الستر). في الدائرة الضيقة للأمراء، كباراً وصغاراً، تجري الأمور بشكل مفتوح، وتمارس الرذيلة وكأنها شأن اعتيادي. أما في الدائرة الشعبية فإن صفة التديّن يجب أن تلصق بالأمراء، وهؤلاء الأخيرون لا يبخلون بالكلام، فبين كل جملة وجملة يجري ذكر الله، وفضل الله، وتمسك الدولة ومسؤوليها بما يقرّه شرع الله (رب العزة والجلال).. الجملة الأكثر تكراراً في خطابات الملك الراحل فهد.

القشرة الدينية الرقيقة التي تغلّف الأمراء، والتي يحاول الإعلام الحكومي أن يزيدها سماكة، مفضوحة عند الأكثرية من الشعب المُسَعْوَد، ولا يحتاج أكثر المواطنين الى المزيد من الأدلّة على فساد الملوك والأمراء السعوديين. ونقصد بالفساد، شتى أصنافه، ما يتعلق بالشخصي أو العام.

ولكن وكما هي ضروب الفساد المالي والإداري وكما هو القمع والديكتاتورية، أعطيت معانٍ لا تدلّ عليها، وجهّزت لها تبريرات عرفيّة ودينية، بحيث أصبحت سرقة ميزانية الدولة والتلاعب فيها شأناً خاصاً (يجوز) للملوك والأمراء اقترافه، باعتبار أن البلاد (ملك) لآل سعود.. وبحيث أصبح القمع والقتل والتعذيب جائزاً في النهج (الإسلامي) السعودي، لأن في المعارضة مخالفة لولاة الأمر، وتمرّداً على الإجماع.. فإن السلوك الخاص صار معياراً أساسياً في الحكم على آل سعود ونظام حكمهم، الى الحد الذي يصبح فيه تبرير القتل والإعتقال والتعذيب والنهب للمليارات وإفقار الناس، مجرد أشياء تافهة لا تقاس بجريمة (شرب كأس من الخمرة)!

لماذا؟

لأن الرمزية الدينية تسقط عن الفاعل، ويجري تباعاً التشكيك في ممارساته الأخرى، الشخصية وغير الشخصية.

القشرة الدينية للنظام السعودي، وما يحيط به الملوك والأمراء أنفسهم من هالة تديّن زائف كاذب مخادع، مسألة في غاية الأهمية، فشرعنة أفعالهم تعني شرعنة نظام الحكم، حتى وإن قام ذلك النظام على غير هدى من الكتاب والسنّة، وهما المرجع المزعوم الذي يدّعيه الأمراء.

لهذا كان الإستتار بالرداء الديني، وإخفاء التصرفات الشخصية، وتكرار عبارات التديّن القليلة التي لا يخلو منها تصريح حكومي مسألة لازمت الحكم السعودي منذ تأسيسه. فعبدالعزيز صار (إماماً) للمسلمين، وفيصل صار (حامي الحرمين الشريفين)، لينتقل فهد الى (خادم الحرمين الشريفين) كلقب له باللغة العربية، وباللغة الإنجليزية أبقى (حامي الحرمين).. وانتشرت في السنوات الأخيرة عبارة (ولاة الأمر) بما لها من ثقل ديني لتقتحم الخطاب الرسمي والشعبي، في الأخبار والمقالات وكل وسائل الإعلام الرسمية.

لكنّ الحاكم (الفاسد) يطغى عليه الإستهتار حين يتعود الرذيلة فلا يبالي بما فيه الكفاية لعواقب ظهوره المتبجح بالفساد، حتى وإن شعر بأن هناك من سيدافع عنه، ويطالب المتهمين له بصورة واضحة عن (الكفر البواح) أو حتى (الفسق البواح)، خاصة من المؤسسة الدينية ورجالها المنتفعين.

الأكثر من هذا، إن (الفاسد) في القمّة لا يقبل إلا أن يكون (مفسداً) للقاعدة الشعبية، بحيث يتسرب الفساد من الدائرة الأضيق الى الضيقة فتتوسع الى الدوائر الأوسع. والهدف أن تكون هناك سواسية في السلوك لا تؤثر على طبقات الحكم الملكية العليا.

بيد أن هذا النشر للفساد يعني تخلياً عن مشروعية الدولة ونظام الحكم القائم على مزاعم دينية؛ كما يعني توتيراً للرأي العام الإسلامي حول من يجب أن يحكم الحرمين الشريفين، وستثار مسألة تدويل الأماكن المقدسة طالما كان الحاكمون فاسدين متجاهرين بالفساد.

هنا تصطدم المساواتية بالمشروعية،



فهد يتبادل الأنخاب مع كارتر

وقد كان الحفاظ على سمعة النظام وشرعية الحكم أهم من الأشخاص. لهذا اضطر الملك عبدالعزيز بعد أن قبض على ابنه ناصر، أمير الرياض يومها، مخموراً، الى جلده أمام الملأ. وبعدها عزل ابنه مشاري عن الحياة السياسية بعد أن قتل القنصل البريطاني في جدة وهو في حالة سكر، وبقي مشاري معظم حياته يعيش في الظل.

لكن العائلة المالكة تشبّعت بالفساد الأخلاقي، في مسائل أكبر بكثير من موضوع معاقرة الخمرة.

ولم تحل مسألة التصادم بين سمعة النظام الدينية التي يجب الحفاظ عليها، وسلوك أفراد

الأسرة الحاكمة والطبقة النجدية الحاكمة، إلا في عهد الملك فهد.

لقد كان هذا الأخير عبقرياً، فقد حلّ المعضل بصورة مذهلة، تناسب وضعه الشخصي والسياسي، باعتباره أكثر الملوك السعوديين فساداً، ولطالما لقبته الصحافة الغربية بأنه (بلاي بوي)، وتحدثت عن تعاطيه الحشيش الذي لم يقلع عنه إلا في عيادة جنوب إيطاليا أواخر السبعينيات الميلادية الماضية، فضلا عن هوسه بلعب القمار حيث خسر خمسة ملايين دولار في ليلة واحدة في أحد مراكز لعب القمار في موناكو.

الملك فهد هذا، كان في عهد الملك فيصل موتوراً من المؤسسة الدينية الوهابية، وكان على الدوام يحرّض الملك فيصل عليها، ولكنِ الأخير اعتاد تهدئته والقول بأن الأمور لا تحلّ بالمواجهة. ويبدو أن السنوات التي لحقت ذلك العهد جعلت فهد يبتدع سياسة عبقرية قائمة على أمرين متناقضين، استطاع أن يجعلهما فاعلين بشكل (متواز).

- دعم المؤسسة الدينية ورفع رصيدها بسرعة صاروخية.

- ودعم الفساد والإنحلال بصورة صاروخية أيضاً.

وشرح فهد للأميركيين أواخر عهد كلينتون (كما تقول نصوص وثيقة أميركية منشورة) الأمر بأنه سيجعل المواطنين السعوديين، ومن خلال السلطات الضخمة للوهابيين، يكفرون ليس بالإسلام، بل بكل دين، وقال بأنه لا يحب الأديان جميعاً.

وهكذا، فإن السياسة العامة في المملكة، تدعم كلا الإتجاهين، الديني الوهابي المتزمت، كيما يغطّي ويشرعن الإتجاه المقابل، بحيث لا ينبس أحدٌ من مشايخ السلطة ببنت شفة، نظراً لأن أفواههم أغرقت بالمال وبالسلطة. ولمن أراد التعجب فليعجب، فإن الملك فهد، الذي كان أكثر ملوك السعودية تحللاً وتهتكاً، لازال حتى اليوم أكثرها شعبية في التيار السلفي الوهابي. إنها مفارقة تستحق التأمّل.

نفس المفارقة تقوم على أن السعودية هي أكثر مالكة ومروجة للفضائيات المتحللة، وهي في نفس الوقت أكثر من يروج للقرآن والدين بنسخته الوهابية!

لهذا، وبالرغم من أنها المرة الأولى في تاريخ الملوك السعوديين، لم ينبس شيخ وهابي ببنت شفة حين ظهر الملك فهد مع كارتر أواخر السبعينيات وهو يتبادل معه الأنخاب. من المثير أن من نشر الصورة هي مجلة (المستقبل) التي كانت تصدر من باريس، والتي كان السعوديون يمولونها.

ثم بعد بضعة أعوام، في منتصف الثمانينيات الميلادية الماضية، ظهر الملك وهو يتقلد صليباً من قبل الملكة البريطانية. ومع أن هذه مسألة ليست بذات أهمية عند أكثر الناس، لكنها بالنسبة للثقافة الوهابية، التي تحرّم حتى السفر الى بلاد الكفر، والى حد أن أياً من مفتي آل سعود لم يسافر في حياته خارج السعودية، فإن الدلالة الرمزية للبس الصليب كان يفترض بها أن تثير أعماق أعماق الحسّ الوهابي المتطرف. لكن أياً من ذلك لم يحدث.

والوهابية العمياء التي ترى القذى في عين من تعتبره عدواً جذعاً مكبراً آلاف المرات، فإنها لا ترى الجذع في عين آل سعود أبداً. ترى لو فعل حاكم عربي، أو إسلامي، ما فعله الملك فهد أو الملك الحالي، هل كان الوهابيون سيصمتون، أم أنهم سيستخدمون ذلك في معاركهم الطائفية والسياسية؟.

الآن هناك حادثة جديدة تضاف الى تلك الحوادث التي يتعامى عنها الوهابيون، الباحثون عن (الفسق البواح، والكفر البواح) لملوك آل سعود، الذين اعتاد مفتي الوهابية الأسبق امتداحهم بالقول: (فيهم خير كثير)! طبعاً كثير جداً جداً!

لقد ظهر الملك عبدالله في رحلة واحدة الى نيويورك ليسجل فضيحتين.

الأولى سياسية، تمت تحت مظلة الأمم المتحدة، وبيافطة (حوار الأديان)، وبحضور رئيس اسرائيل ووزيرة خارجيتها.

لم يقل أحدٌ من مشايخ الوهابية شيئاً. لم يسجلوا اعتراضاً علنياً، حين جلس الجميع على العشاء، وحين استقبل الملك قادة صهاينة تحت مسمّى ديني. لم يلتفتوا الى أن غزة تحاصر وتجوّع. لنقل أن هذا له صلة بالسياسة، وهم لا يفهمون شيئاً فيها، أو لنقبل مقولتهم المشهورة: (ولي الأمر أبخص)!

ولكن ماذا عن الثانية؟

الثانية كانت حضور الملك لمؤتمر العشرين حرامي، لإنقاذ العالم مالياً!، حيث تساهم الأموال السعودية ـ رسمياً ـ في إنقاذ أميركا والعالم، في حين يعيش نصف الشعب السعودي فقيراً، ٣٠٪ من الشعب تحت خط الفقر. هناك، تبادل الملك الأنخاب مع بوش ورؤساء آخرين. ربما لم ينتبه الملك الأحمق الى أن الكاميرا حاضرة، وأنه قبل أقل من ٢٤ ساعة كان يمثل المسلمين جميعاً وبلاد الحرمين والمقدسات وغيرها في مؤتمر حوار الأديان، فإذا بممثل المسلمين وبلاد الحرمين وخادمهما يحتسي الخمر علناً ويتبادل الأنخاب.

نعم.. إنها الخمرة التي يجلد بسببها المواطن، تطبيقاً لشرع الله، وإذا بمطبق الشرع هو من ينتهكه، وليكون الضعيف ضحية، والقوي لا يقام عليه الحدّ.

هنا لم يختلف الأمر أيضاً، فالوهابية لم ترَ ولم تسمع ولم تتكلم!



ممثل الإسلام.. ونعم التمثيل!

مئات الآلاف من مشايخ الوهابية شاهدوا ورأوا أو سمعوا عن نخب الملك، فلم تهتزّ لهم شعرة من لحاهم، وحاولوا تفنيد الأمر: من قال أن ما بالكأس خمرة؟ لعله عنب؟ أو ماء؟ أو أي شيء آخر؟ لا بدّ أن نحسن الظن بولاة أمورنا!

ملايين المسلمين والعرب والسعوديين رأوا على التلفزيون صورة الملك المؤمن، ولم يخطر ببال أحدهم أن ما يشربه الملك ماءً قراحاً؟! لماذا؟ لأنهم سيئوا الظن بالطبع!

لم يكن الملك عبدالله في سوئه يوازي عشرة بالمائة من مساوئ فهد أو سلطان أو حتى سلمان. لكنه الحظ السيء ربما.

حظ سيء له كملك أن يصبح سخرية تنسج حوله النكات في كل مجالس السعوديين.

وحظ سيء لحكم آل سعود الذي لن يستطيع الموازنة بين الشرعية الدينية والفساد.

المثقفون السعوديون: محاصرون بين نظام تسلّطي وعولمة ليبرالية

مي يماني

ألقت الدكتورة مي يماني كلمة في مؤتمر عن المثقفين والديمقراطية في الوطن العربي، بجامعة ويستمنستر في لندن في يومي ٤ ـ ٥ ديسمبر، شارك فيه عدد من الأكاديميين والمفكرين، وحضر المؤتمر عشرات من الصحافيين والكتّاب وطلاب الجامعة. وفيما يلي نص التسجيل للكلمة:

العولمة تمدّد مساحة المناظرة الثقافية السعودية، وتفرض تحديّاً بالغ التعقيد للنظام التسلطي السعودي. وكان بزوغ التلفزيون الفضائي، وخصوصاً قناة (الجزيرة)، قد خلق مرحلة جديدة، ومجالاً عاماً جديداً للمناظرة الثقافية ذات الأهمية الكبيرة لنمو الإصلاح الديمقراطي. وقد سلّطت النقاشات السياسية الصريحة على قناة (الجزيرة) الضوء على رقابة الدولة. فـ (ظاهرة الجزيرة) قد أحدثت ثورة في الإعلام العربي، لجهة تعبئة الرأي العام بما نجم عنه تهديد لسيطرة الحكومة. كما ساهمت الموجة اللاحقة من القنوات التلفزيونية الفضائية المماثلة الأخرى وكذلك الإنترنت في صنع فضاء عام غير مسبوق على مستوى المناظرة السياسية والإجتماعية.

ولكن اختراق (الجزيرة) هذا لم يتطوّر الى مستوى الإنتقال بمسرح النقاش الأكاديمي، كما لم يمهّد الطريق للإصلاح الديمقراطي. وهذا عائد بدرجة أساسية إلى أنه بينما تقوم العولمة بتمديد فضاءها، فإن الحكومة السعودية تحاول في الوقت نفسه العمل على انكماش هذا الفضاء. ويواصل القادة السياسيون استعمال سلطتهم ونفوذهم لفرض حدود على المناظرات السياسية. ولحد الآن، فإن الحكومة السعودية مازالت قادرة على تنظيم الحقل الثقافي والسياسي المحلي الى حد كبير.

وقد أبدت الحكومة السعودية قدرة على استعمال وسائل متعددة بما فيها تلك الصارمة، والتكنولوجية، والقمعية للسيطرة على وفرة المعلومات وتضييق الخناق على نطاق القضايا ولغة المناظرة العامة. ويتم فرض القيود بواسطة الملكية المباشرة من قبل أمراء العائلة المالكة وأيضاً من خلال السيطرة على الصحف والصحافيين بطرق متعددة. وتشمل هذه الطرق، التشريعات القانونية وتطبيقها بحزم، وكذلك الترضيات السياسية والمالية، والتي تستعمل للحفاظ على الحدود الرسمية وغير الرسمية حيال ما يجب مناقشته بصورة علنية.

ويدرك الأكاديميون والصحافيون بصورة تامة الخطوط المرسومة المسموح بالوصول إليها، ومتى يصبح تجاوزها آمناً. وحيث أن معظم المثقفين يتلقون مرتباتهم من الدولة بصورة مباشرة، فإن حياتهم تعتمد على قدرتهم على المناورة داخل الخطوط العامة المحدّدة سلفاً. إن تجاوز حدود الرقابة غالباً ما ينتج عنه مكالمة في آخر الليل لتوجيه (نصيحة) لهم حول خطأ الآراء التحليلية الواردة في المقالة. وفي حال لم تكن المكالمات الهاتفية مؤثّرة، فإن وسائل أشد قسوة يجري استعمالها مثل الطرد من العمل، أو الجلد، أو السجن.

وضع ودور المثقفين السعوديين: دراسة حالات

الجلد والحبس: من بين مئات الحالات، يبرز الحكم الصادر في فبراير ٢٠٠٨، على الدكتور أبو رزيزه، أستاذ الجامعة في مكة والذي تجاوزت محاضراته، بطريقة أو أخرى، الحدود، بالحبس ثمانية شهور، و١٨٠ جلدة لالتقائه بطالبة دون محرم، في مقهى ستاربكس. وقد خطّط أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هذه المصيّدة. وكانت هذه حالة مشهورة وجرى النقاش بشأنها على شبكة الإنترنت.

والمطاوعة هم جزء من تطبيق السيطرة والرقابة على المعلومات، ويمعن القضاء النظر دائماً في الزندقة والردّة. من نافلة القول، هناك حالات عديدة من الطرد والحبس شملت مثقفين تقدّم بوصفها قضايا أخلاقية. مثال على ذلك، خالد الزهراني الذي حكم عليه بـ ٦٠٠ جلدة والحبس لمدة ثمانية شهور بتهمة (محادثات تلفونية غير مشروعة مع طالبة)، واتهام الإستاذ بالردّة لمناقشة موضوعات مثل الزنا مع طلاّبه، وقد حكم عليه ثلاث سنوات في السجن، و٣٠٠ جلدة. من جهة ثانية، تلقّى عدد من المثقفين السعوديين مثل الروائي تركي الحمد فتاوى بالقتل من قبل العلماء.

وفي ١٥ مايو ٢٠٠٥، وفي محاكمة مغلقة وبدون تمثيل قانوني، صدر الحكم على ثلاثة إصلاحيين بارزين: علي الدميني، الصحافي والأديب المعروف، وعبد الله الحامد، ومتروك الفالح، وهما أستاذان جامعيان، بالسجن لمدد تتراوح بين ٦ ـ ٩ سنوات. وكانت جريمتهم الدعوة لملكية دستورية. وينص الحكم الرسمي بأنهم هدّدوا الوحدة الوطنية، وتحدّوا أولئك الذين في السلطة وأثاروا الرأي العام ضد الدولة باستعمال مصطلحات (أجنبية). وفي أعقاب حوادث الحادي عشر من سبتمبر، إنضمّ هؤلاء الثلاثة الإصلاحيين الليبراليين إلى ١٦٠ أستاذاً للكتابة وتوقيع عريضة قدّمت إلى عبد الله (ولي العهد آنذاك) تطالب بالإصلاح. وطالب الموقّعون على العريضة الملك والقضاء من أجل العمل ضمن الحدود الموصوفة دستورياً. وطالبوا باستقلال القضاء. وكتب الإصلاحيون بأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن ينقذ السعودية من تهديد الإرهاب، وعدم الاستقرار، والتفكك.

بينما تقوم العولمة بتمديد فضاء الحرية، فإن الحكومة السعودية تحاول في الوقت نفسه العمل على انكماش هذا الفضاء

عبد الله، الذي كان حريصاً على أن يقدّم نفسه رائداً في الإصلاح، تلقّى تلك المقترحات بترحيب دافىء في يناير ٢٠٠٣. ولكن أخيه غير الشقيق، الأمير نايف، وزير الداخلية، أصدر أوامر الإعتقالات،

حيث تمت محاكمة وحبس ١٣ إصلاحياً في مارس ٢٠٠٤. وقد التزم عبد الله الصمت فيما دخلت أجندة الإصلاح في غيبوبة. الإصلاحيون الذين رفضوا التوقيع على تعهدات أو الندم على ما فعلوا يبقون في السجن. أما الموقّعون الآخرون الـ ١٦٠ مثل المحامي محمد سعيد الطيب، الذي وقّع على تعهّد بعدم المطالبة بالإصلاح مرة ثانية، قد تم العفو عنهم. ولكن هذا العفو يبقى مقيّداً، حيث من غير المسموح لهم بمغادرة البلاد، كما تمت مصادرة جوازات سفرهم، ومنعوا من الحديث للقنوات الفضائية والصحف. لم



د. مي يماني

تعد هذه الحالات سراً. ويستعمل المثقفون المتّهمون والمكتومون وأعوانهم تكنولوجيات العولمة لتعميم قضيتهم. ومازال متروك الفالح في السجن، حيث أن الدولة في موقف دفاعي بدرجة متزايدة.

ولذلك، وبالرغم من أن العولمة قد مدّدت الحدود، فإن النظام السعودي يطبّق مروحة من الاستراتيجيات لتقليص حدود المناظرة والجدل السياسيين. وينتج الوضع الحالي خليطاً من الطموح والخوف. وماهو غائب بصورة خاصة هو منظومة من المنظمات المدنية لصون ومراقبة حكم القانون، وحقوق الإنسان، والتعليم. ويحاول النظام السعودي تدجين لعبة العولمة عن طريق الإنخراط فيها حيث يمكنه حينذاك صناعة القوانين.

ويملك الحكّام السعوديون قنوات فضائية في عدد كبير من البلدان العربية، كما يملكون حصصاً كبيرة في الصحافة العربية التي تنشر خارج العالم العربي، وتشمل (الموارد) المملوكة من مجموعة شركة إرسال الشرق الأوسط (إم بي سي)، التي تأسست سنة ١٩٩١، والتي تتخذ الآن من دبي مقرّاً لها، وتملك ست قنوات تسلية ومحطتين إذاعيتين. وفي ٢٠٠٣، أضيفت قناة (العربية) الأخبارية الى باقة إم بي سي في محاولة لمواجهة تأثير قناة (الجزيرة). وبالمثل، فإن وكالة الصحافة السعودية (إس بي أيه)، وكالة الأخبار الرسمية، تملك شركات نشر رئيسية مثل شركة التسويق والنشر السعودية، والتي توزّع صحفاً قومية خاصة مثل (الحياة) و(الشرق الأوسط) ومقرّهما في لندن. ويملك الأمراء السعوديون أيضاً قنوات فضائية تشمل أيه آر تي - أوربيت (بالشراكة مع إل بي سي الدولية في لبنان)، ومجموعات المستقبل وروتانا أيضاً في لبنان.

وفي مركز اهتمام الإمبراطورية الإعلامية السعودية ، يتبوأ هدف تعزيز وترسيخ النظام السياسي السعودي، محلياً وكذلك فيما يرتبط بسياسته الخارجية. وفي واقع الأمر، فإن معركة السعودية للسيطرة على القلوب والعقول تتركز على العالم الخارجي، بنفس القدر على الشؤون المحلية.

وقد أنفق النظام مليارات الدولارات على شركات العلاقات العامة، والتبرّعات للجامعات الغربية وتأسيس نخبة فكرية لتعميم صورة (الاعتدال، والتحديث، والعدل).

وبالسيطرة على المناصب العليا في الجامعات ومراكز الإستشارة بالنسبة لصانعي السياسة الغربية، - ومن المثير أن النظام يركّز على الغرب فحسب، وخصوصاً الولايات المتحدة أكثر من تركيزه على القوى الناهضة مثل الصين، والهند وروسيا- وقد اشترت الحكومة السعودية لنفسها درعاً فاعلاً ضد الإنتقادات الدولية. ونفس الشيء يقال عن الإعلام الغربي منذ أن سمح له بالوصول الى السعودية، ولكن على أساس إنتقائي، حيث يتم اختبار بعضهم بصورة حذرة قبل اختيارهم للتأكّد بأنهم متوافقون مع الرواية الرسمية.

يضاف إلى ذلك، فإن القوة الإقتصادية السعودية، وخصوصاً في شراء أنظمة أسلحة بتكنولوجية متطوّرة، قد جعلت الحكومات الغربية متحمّسة للإحتفاظ بـ (علاقة خاصة) مع المملكة.

وعلى أية حال، فإنه بدلاً من برنامج بناء وطن حقيقي مع دور حقيقي للمثقفيين السعوديين، يظهر آل سعود أكثر نجاحاً في تسويق رؤيتهم عن السعودية للقوى الغربية. بإمكانهم فعل ذلك، لأنهم أسكتوا أو استوعبوا المثقفين.

وكوني أكاديمية، لم يجر احتواؤها ولست معارضة، تعرّضت لأشكال مختلفة من الرقابة على كل شيء أقوم بنشره.

أمضت إدارة بوش في السنوات الخمس الماضية الوقت في التلويح براية الديمقراطية في الشرق الأوسط. ولكن الولايات المتحدة ليست كما هو واضح معنيّة بتسوية المشاكل الحقيقية لشعوب المنطقة، وبالتأكيد ليس على حساب استقرار حلفائها. ولذلك، واصلت تنفيذ سياستها الانتقائية الداعمة للأنظمة التسلّطية التي تضمن مصالحها، جنباً الى جنب مع السعودية كونها المستفيد الرئيسي. في منطقة مضطربة ومتطرّفة، تأتي السعودية، بالرغم من تعصّب المؤسسة الدينية الوهابية المهيمنة التابعة لها وسجّلها الحقوقي المزري وانعدام الشفافية والمحاسبة، لتمثّل الحليف النموذجي.

ولكن، وكما أخبرني مثقف سعودي: (كنا نناقش الإصلاح الديمقراطي منذ زمن طويل قبل أن يبدأ الأميركيون بالحديث عنه، وسنبقى على ذلك طويلاً حتى بعد أن فقدوا الإهتمام به). ليس لدى معظم المثقفين السعوديين اعتراض على الحماية الأميركية للنظام السعودي، ولكن يطالبون بكسر الرابطة بين الدفاع عن السيادة الدولية والقمع المحلي بإسم (محاربة الإرهاب). وفي واقع الأمر، تم اعتقال عديد من الإصلاحيين في فبراير ٢٠٠٧ بتهم تمويل الإرهاب وبقوا بدون تمثيل قانوني، وهو تكتيك جرى اعتماده لتمكين، جزئياً، صانعي السياسة في الولايات المتحدة الذين يتجاهلون إنتهاكات العدالة بإسم الأمن.

وقد ساهم الإنترنت في زيادة الطلب الشعبي على الحقوق السياسية، بما في ذلك التمثيل الديمقراطي الذي تنكره تاريخياً أبوية الدولة.

ولا يمكن أن تغلق حدود المملكة على الناس الذين يشاهدون بحماسة عالية قناة (الجزيرة) القطرية ونظيراتها، قناة (العربية) المموّلة سعودياً. ومن الناحية الرسمية، فإن قناة الجزيرة ممنوعة في السعودية ولكن العربية ما زالت تبث تقارير عن الإنتخابات في الكويت والمناظرات الديمقراطية في بلدان الخليج الأخرى. وقد تكون الإستراتيجية من أجل خلق انطباع لدى السكان في السعودية بأن الآخرين مختلفون كثيراً حيث ليس لديهم مكة والمدينة، ولذلك فإن الإصلاح السعودي يجب أن ينظّم ويهندس بصورة حذرة كيما يتوافق مع خصوصية البلد الذي خصّ بمسؤولية عظيمة برعاية الأماكن المقدّسة.

يحاول النظام السعودي تدجين لعبة العولمة عن طريق الإنخراط فيها حيث يمكنه حينذاك صنع القوانين التي تحول دون التأثير عليه

ولكن بدلاً من ذلك، فإن العولمة لا تعترف بهذه القداسة الإنتقائية. فللعولمة تأثير تدميري على المملكة التي حدّدت نسختها الخاصة بها من التقاليد والدين.

ونخلص مما سبق، هناك دون ريب مثقفون بعقلية ديمقراطية في السعودية ولكنهم يواجهون عقبات متنوعة. فهم يدركون إمكانية حرية أكبر للكلام، ولكن كثيراً منهم تعرض للترهيب، والفصل من الوظيفة، والتهديد بفتاوى الموت، واعتقلوا أو جلدوا. وهناك صراع محتدم يدور بين الحكام والمحكومين. وقد مدّدت العولمة الفضاء بالنسبة للمثقفين، وأن الحكام يقومون بعمل الحرس الأمامي لاستعادة المنطقة الخارجة عن سيطرة الدولة. ولكن السؤال: إلى متى يمكنهم فعل ذلك؟ وماهو الثمن المطلوب دفعه؟

السرطان يتغلّب على ولي العهد السعودي سلطان

قرب رحيله فاشتعلت معركة الخلافة والوراثة

محمد شمس

تواترت الأنباء عن تدهور سريع لصحّة ولي العهد السعودي، الأمير سلطان بن عبدالعزيز، وزير الدفاع والطيران.

الثابت أن الأمير أجرى قبل عام عملية في جنيف لإزالة سرطان في القولون.

ومن الثابت أن الأمير زار جنيف في أكتوبر الماضي من أجل الفحوصات، فثبت انتشار السرطان مرّة أخرى، وأن أطباءه السويسريين والأميركيين الذين استقدموا خصيصاً للكشف عليه نصحوا بعدم إجراء العملية مرّة أخرى، لأن نتائجها ليس فقط غير مضمونة، بل قد تودي بحياة الأمير.

ومن الثابت ايضاً أن الأطباء قد حددوا في حدود يونيو الماضي فترة ثمانية أشهر هي مدى الحياة المتوفرة للأمير ضمن المعطيات آنئذ، وبصدور هذا العدد من المجلة يكون الأمير قد استنفد ستة أشهر منها.

ومن الثابت أخيراً، أن الأمير سلطان زار في نوفمبر الماضي واشنطن، بعد أن تعاطى العلاج الكيمياوي للمرة الثانية، وأن الأطباء الأميركيين لاحظوا عدم تغيّر في المعطيات، فالسرطان ينتشر بدل أن ينكمش، والعلاج بالإستئصال الجراحي غير ممكن، خشية وقوع نزيف أثناء العملية تنهي حياة الأمير.

ومع أن ولي العهد، الذي رافقه في رحلته العلاجية الى أميركا عدد كبير من الأمراء، بينهم أخوه الأمير سلمان أمير الرياض، وأبناؤه، وأزواج بناته وآخرون، يميل الى إجراء العملية الجراحية مهما كانت النتائج، فهي بنظره أفضل من انتظار الموت البطيء.. فإن عدداً من الأطباء رفضوا إجراء العملية، واقترحوا عليه بدلاً من ذلك تعاطي العلاج بالأشعة لمكافحة انتشار الورم الخبيث. ويبدو حتى الآن أن الأمير قبل مكرهاً بهذا العلاج، وإن كان خيار العملية الجراحية قائماً.

يبلغ سلطان ٨٣ عاماً من العمر. أمضى منها ٤٦ عاماً كوزيرٍ دفاع، أي منذ عام ١٩٦٢م. وقبلها تولى وزارة المواصلات فور تأسيسها عام ١٩٥٤م. ويعتبر سلطان من الناحية العملية، الرجل الأول والقوي في الدولة، وهو أكبر الأحياء بين الأخوة السديريين بعد وفاة شقيقه الملك فهد. واشتهر سلطان بلقب (النهاب الوهاب) فهو أكثر الأمراء لصوصية، ولكنه أكثرهم كرماً وعطاءً مما يسرق بالطبع، شأنه شأن قطاع الطرق من البدو الذين تطلق عليهم هذه الصفة!

وتنبع قوة سلطان ليس فقط من كونه عضواً مركزياً في الجناح السديري الحاكم، بل لأنه أيضاً وزيراً للدفاع، حيث تعتبر قوة الجيش معزّزة لمكانته السياسية، فضلاً عما يجري باسمه من نهب للأموال عبر صفقات اسلحة خيالية طالما تحدثت عن سمسرتها الصحافة ووسائل الإعلام.

وسلطان ما كان ليصبح ولياً للعهد وفق عامل السنّ، فهناك أخوة يكبرونه سنّاً، مثل وزير الدفاع الاسبق، مشعل بن عبدالعزيز، ثاني وزير دفاع للسعودية، وشقيق منصور بن عبدالعزيز، أول وزير دفاع. ويبدو أن اتفاقاً بين مشعل وسلطان قد تم قبيل وفاة الملك فهد في جنيف بسنتين، بحيث يتنازل الأول للثاني عن ولاية العهد مقابل مبلغ كبير من المال. ولم يكن قبول مشعل سوى اضطرار، كونه يعلم بأن سلطان سيصبح ولياً للعهد شاء أم أبى، فهو يمتلك القوة على الأرض ولا يمكن إقصاؤه إلا بالقوة وهي غير متوفرة، لا سياسياً ولا مادياً.

المملكة ومنذ الستينيات كانت تحكم من قبل الحزب السديري، أو ما يسمى بالسديريين السبعة (الأشقاء). حتى في عهد فيصل، وهو الشخصية القوية، كان من الناحية الفعلية محكوماً بمعادلات وتوازنات القوى داخل العائلة الحاكمة. وبعد وفاته أو اغتياله في مارس ١٩٧٥، وهو الإغتيال الذي اتهم بتدبيره فهد شخصياً، أصبح الجناح السديري مسيطراً من الناحية الفعلية على كل مقدرات الدولة حتى هذا اليوم.

وكان من المنتظر أن يتحول الحكم الى جيل الأحفاد، أحفاد الملك المؤسس عبدالعزيز، نظراً لأن جيل الأبناء قد بلغ من العمر عتيّا بحيث أصبح غير قادر على ممارسة الحكم فأوكلت شؤونه الى الأبناء، كما هو الحال مع محمد بن نايف الذي يدير الداخلية، وخالد بن سلطان الذي يدير وزارة الدفاع، ومتعب بن عبدالله الذي يدير الحرس الوطني. ولكن السؤال كان ولازال: من الذي سيحكم من جيل الأبناء؟

الجناح السديري كانت تنتظره معركتان، الأولى مع الأخوة غير الأشقاء، ممثلة بالملك عبدالله. والأخرى داخل الحزب السديري نفسه. وحتى الآن لم تحسم كلتا المعركتين نهائياً.

كان السديريون يتوقون الى الإستفراد بالمجد - حسب تعبير ابن خلدون - دون باقي إخوتهم. ومع أنهم كانوا كذلك ولكن دون إطار قانوني، فإنهم تاقوا لإزاحة ولي العهد يومئذ (عبدالله) الأخ غير الشقيق. لكن عبدالله أصبح ملكاً رغماً عنهم، لسبب رئيسي وهو أنه كان يمتلك قوة عسكرية على الأرض وهي قوة الحرس الوطني. وبالتالي كانت إزاحته أمراً صعباً وإن لم تكن مستحيلة، فقد خشي السديريون دفع كلفة عالية. حينها فضلوا الحكم من الخلف، ليبقى الملك عبدالله ملكاً بالإسم. وهكذا كان.

لكن الملك الضعيف، الملك عبدالله، الذي فرح كثيراً لأن صورته طبعت على العملات

الورقية، وبالرغم من إدراكـه مبكراً بأنه لا يستطيع أن يحكم، بل ولا يمتلك الخبرة والكفاءة لأن يحكم، إلا أنه قام بعمل يقطع الطريق على تحـول السعودية الى دولـة (سديرية) وذلك حين رفض أن يكون وزير الداخلية السديري الأمـير نايف ولياً لعهد الملك القادم، أي الرجل الثالث في الدولة، أي أن يحتل منصب (النائب الثاني لرئيس مجلس الــوزراء). وقد ألغى الملك عبدالله هـذا المنصب، وشكل هيئة البيعة لتمثل أبناء الملك عبدالعزيز الأمـوات والأحياء بأشخاصهم أو بذريّاتهم، بحيث تنتخب الهيئة ولي عهد الملك القادم.

لكن لم يبد أن الجناح السديري وهو يخوض معركته للإستئثار بكامل السلطة قابلاً بهذا الحل. وحاول تدبير انقلاب داخل الحرس الوطني تم اكتشافه، ثم تحدثت انباء عن محاولات اغتيال الملك، وكانت الخشية كل الخشية أن يرحل سلطان ولي العهد عن الدنيا قبل أن يصبح ملكاً. فهذا يعني تحديداً انتخاب ولي عهد جديد من قبل هيئة البيعة التي تسيطر عليها أكثرية مهمشة رافضة لسلطات السديريين الموسعة.

أمـا في حـال مـات الملك عـبدالله قبل ولي عهده سلطان، فـإن المرجح أن يعيد السديريون سيطرتهم مجـدداً ويفرضوا مرشحهم (نايف على الأرجح) ليكون الملك القادم، سواء كان ذلك بالتهديد او بالترغيب المالي، أو بإلغاء هيئة البيعة من أساسها.

بيد أن إعـلان مرض سلطان وإصابته بالسرطان واحتمال رحيله المبكر قبل أخيه عبدالله الذي يكبره بعامين فقط، فتح الصراع داخل العائلة المالكة مبكراً أيضاً حول الخلافة، حيث يتأهّب عدد من الأمراء المهمشين من أخـوة الملك وولي عهده الى المرحلة القادمة، لاحتلال مناصب يشغرها الجناح السديري، وربما تراءى للبعض أنه بصدد وراثة الجناح السديري قبل الأوان. في حين وصف الأمـير سلمان في جلسة لمقربين منه، بأن تغييراً دراماتيكياً للحكم لن يحدث بوفاة سلطان، وأنه مستعد لخوض معركة يسيل فيها الدم (الى الركب) حسب تعبيره. ووصف سلمان إخوته الآخرين، وهم الأكثرية، بأنهم مجرد (دبش) لا يعرفون شيئاً عن الحكم وإدارة الدولة.

كـل المعطيات تشير الى أن الجناح السديري سيخسر معركة السيطرة الكاملة على الدولة، ومن المرجح ـ إن مات سلطان خـلال الأشهر القليلة القادمة، والأعمار بيد الله ـ أن يكون ولي العهد من خارج الجنـاح السـديـري، مـع الإدراك بـأن كل الوجوه المطروحة ضعيفة كونها لم تمارس الحكم فعلاً ولا تتمتع بالخبرة التي حصل عليها السديريون بسبب طول إقامتهم في كراسيهم.

بهذه المعركة الخاسرة فيما يبدو، تكون المعركة الثانية داخل الحزب السديري نفسه ليست ذات أهمية. فمن يحكم من الأبناء لا معنى له إن كان حكم الآباء محل شك.

نعم.. ربمـا تتضرر مواقع الأبـنـاء في حـال أصبح ولي العهد من خـارج الجناح السديري.

قـد يـعـزل محـمـد بن فهد من أمـارة الشرقية، وقد يستعيد مشعل وزارة الدفاع بعد وفـاة سلطان إن أصبح هو ولي العهد القادم، وبالتالي لا مكان لخـالـد بـن سلطان. لكن هذه التغييرات وأمثالها لــن تحــدث بــين عشية وضحاها، وإنما بالتدريج، مثلما سيطر السديريون علـى الحـكـم بـالـتـدريـج أيضاً.

حتى مع وفاة سلطان قـبـل المـلـك وخـســارة السديريين مقعد ولاية العهد، فإن ما يعيق حدوث تحول جوهري في مراكز القوى داخل العائلة المالكة أمران:

الأول ـ أن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع لاتزالان بيد السديريين، وهما أقوى وزارتين في الدولـة، وأكثرهما استهلاكاً للأموال العامة. فضلاً عن مراكز قيادية أخـرى ستبقى بيدهم: كأمارة الرياض والشرقية وغيرهما.

الثاني ـ أن مركز الجناح السديري لدى النخبة النجدية الحاكمة بشقيها المدني والديني قوي جداً. فمعظم الوزراء والمسؤولين وكبار الضباط النجديين يميلون الى الجناح السديري، فضلاً عن أصحاب القلم والكتاب الذين اشتراهم الجناح السديري منذ زمن بعيد.

لكن الأكـثـر أهمية هـو موقف النخبة الدينية السلفية الوهـابية النجدية، فهذه النخبة كـانـت ولاتــزال تميل الى جناح السديريين، وقد وقفت معهم في كل المعارك التي خاضوهـا في الداخل والخـارج وحتى تلك التي كانت في إطـار العائلة المالكة. لو تطورت الأمور الى مواجهة مفتوحة بين الجناحين، فإن القوة السلفية ستصطف الى جانب حماتها ومموليها، وهـي لم تخف يوماً أنها ضد الملك الحالي وأنها لا تعيره بالاً، كما لم تخف هيامها وغرامها بسلطان ونـايف وسلمان الذين يـؤكـدون دومـاً في تصريحـاتهم التصاقهم بـالوهـابية ودعاتها ويدافعون عنها وعن تصرفات مشائخها.

لـهـذه الأسـبـاب لا يمكن تـوقّـع تغيير راديكالي في مراكز القوى مع رحيل سلطان.

كما لا يمكن تـوقـع حـدوث تغيير في السياسات العامّة للدولة. فنحن بإزاء أجنحة متصارعة على الحكم وليس بين أجنحة لها أجندات ومناهج مختلفة.

لكن تبقى الإشارة الى أن غياب سلطان قبل الملك عبدالله، قد يفتح كوّة في التغيير السياسي على مستوى المملكة، فيما لو تطور الصراع الى مواجهة مفتوحة بين الأجنحة تدخل فيها شرائح مختلفة من المواطنين، وفيما لو ضعف نظام الحكم وخفّت سيطرته المتوقعة برحيل رموز العنف والديكتاتورية والإستبداد، وحلّ محلّهم شخصيات ضعيفة مهزوزة على شاكلة الملك عبدالله نفسه.

السعودية بلا رصيد إيجابي

يأسٌ من تغيير العراق وفق وجهتها ومصلحتها

عبد الوهاب فقي

تبدو الحكومة السعودية يائسة من إمكاناتها تغيير العراق بوجهته السياسية المعروفة باتجاهها.. فهي لم تبن لها صداقات، ولم تحافظ على ما لديها من أصدقاء حقيقيين أو محتملين، كما أنها استعدت الأكثرية الكردية والشيعية والسنيّة على حد سواء.

استثمرت السعودية امكاناتها في تدمير العراق، فأرسلت رجالها المتطرفين، وعقيدة العنف الى هناك فكانت المساهم الأكبر في إشعال الحرب الأهلية.

واستثمرت السعودية قوتها السياسية لمحاصرة النظام الوليد بدعوى أنه منتج أميركي، مع أن حكم آل سعود منتج بريطاني، قبل أن يتحول الى الضفة الأميركية. وكانت حجة السعودية بأن النظام في العراق طائفي، لا يراعي مصالح السنّة، ولكن نظامها أكثر بشاعة وطائفية ولم يكن يهمها السنّة (العرب) بالفعل، وخسرت أقوى قوة سنيّة وهي (الحزب الإسلامي) مكتفية بدعم الإرهابيين من جهة ودعم حارث الضاري وأولئك الآخرين الذين يؤمنون بإلغاء كامل العملية السياسية والعودة الى النظام القديم، وهو رهان مجنون مستحيل الوقوع.

راهنت السعودية في وقت متأخر على أياد علاوي بعد أن خرج من السلطة وليس حين كان فيها. فخسر الرجل أوراقه في العراق بسبب ارتباطه بالسعودية والدول العربية المعادية للحكم في العراق، وهي دول يا للغرابة أميركية التوجه، مثل الأردن ومصر.. وأيضاً بسبب ارتباطه بأحداث الزركة التي قتل فيها المآت، حيث ألقت الحكومة العراقية والإستخبارات الأميركية على علاوي والأمير مقرن رئيس الإستخبارات السعودية، بأنهما كانا وراء تلك الأحداث.

حين انطفأت ثائرة العنف الطائفي الأعمى، راهنت السعودية أكثر على حصار النظام السياسي العراقي عربياً، ولكن الحصار تفكك، من مصر التي حصدت ثلاثة مليارات دولار في صفقة سياسية قدمها المالكي للحكومة المصرية، واعداً إياها بالمزيد!

وتفكك حلف الإعتدال حيث أعادت الأردن ومصر فتح السفارات، بل أن دول الخليج نفسها أعادت فتح سفاراتها، ولم يبق من متشدد سوى قطر، التي تحتضن قاعدة السيدية الأميركية!

الآن السعودية لا تعرف ماذا تصنع؟

إنها تلعب في الوقت الضائع. لم تعد لها القيمة التي كانت في الماضي، ولم يعد فتح سفارة سعودية في بغداد يمثل للأخيرة تلك الأهمية، طالما كسر الحصار.

بقي لدى السعودية ورقة أخيرة، وهي الديون المتراكمة على صدام حسين، والتي لا تريد ان تتنازل عنها للنظام الجديد بدون ثمن سياسي كبير، بل أكبر مما تحمله تلك الديون. والسعودية ليس فقط ترفض فتح سفارتها حتى الآن، وتماطل في ذلك، بل تقول بأن الديون مستحقة وعلى العراقيين الدفع.

أوائل هذا الشهر، حثت رايس، وزيرة الخارجية الأميركية، ربما للمرة الأخيرة الدول العربية، في إشارة خاصة الى السعودية، بأنه لم يعد هناك مبرر لعدم الإنفتاح على العراق.

ربما هناك بعض الحق لدى السعودية، من جهة أنها تخشى من ردّة فعل الغول الوهابي الداخلي الذي تربّى على العداء والحروب الطائفية، وفتح سفارة قد يسبب لها بعض الإزعاج، ولربما كان التأخير يعود في جزئية منه الى هذا السبب بالذات.

العذر الآخر، هو أن السعودية لا تمتلك الكثير من الأوراق لتلعبها في العراق، بعد أن فرّطت بحلفاء وأصدقاء محتملين صاروا في قمة السلطة اليوم في بغداد، وبالتالي فالرياض تتشبّث بأية ورقة وحجّة للمضي في سياستها القديمة لعلها تحصل على صفقة أفضل مع الحكومة العراقية.

المسألة الثالثة هي أن الحكومة السعودية اعتادت أن تضع مقياساً لاقترابها من بغداد، فهي تطالب الأخيرة بأن تبتعد عن إيران (وليس عن الأميركان) متناسية أن الحكومة العراقية كانت ولاتزال في وضع لا تستطيع معه حتى مع الدعم الأميركي أن تتخلص من النفوذ الأيراني الذي ترعرع في غياب الدول العربية، ذلك النفوذ المتقن والمهندس له وفق خيارات واستراتيجيات بعيدة المدى. وجهة النظر الأميركية تقول: اذهبوا الى العراق حتى يمكن الحد من النفوذ الإيراني. والسعودية تقول: قاطعوا الحكم في العراق حتى تحدّ من النفوذ الإيراني. ومعنى هذا، إن استطاعت بغداد الحدّ من ذلك النفوذ لوحدها وبدون دعم العرب، فإنها بالقطع لن تحتاج الى (حضن مصر والرياض) بعد تمكنها من الأرض. المنطق السعودي تبيّن هو الخاسر في النهاية، والتحليل العقدي للقضايا السياسية أعمى الأمراء ولازال عن رؤية الحقائق.

وهناك قضية لها علاقة بالأمن، فالسعودية ستدرك أن الأمن في العراق لن يكون في جزيرة معزولة، وأن الخضات الأمنية ستعود اليها من الفارين من العراق، فضلاً عن وجود تبعات لوجود مقاتلين سعوديين في العراق، أو معتقلين في سجون بغداد، وهؤلاء في معظمهم يصنفون ضمن دائرة اجتماعية ومناطقية ومذهبية موالية للنظام، ويشعر الأخير بأنه يجب عليه أن يسعى لحل أوضاعهم واستعادتهم.

وقد يكون الباب الأمني مفتاحاً من مفاتيح اعادة العلاقات التدريجية بين بغداد والرياض. وهناك مؤشرات لهذا، وإن كان التحول في العلاقات سيستغرق وقتاً طويلاً، لا يبدو أن بعض السياسيين في بغداد يمانعون من السير فيه.

الحكم في العراق لا يريد فتح معارك مع السعودية رغم وجود مبررات لذلك، وهو يستشعر اليوم الثقة بالنفس أكثر من أي وقت مضى. ولقد راهن حكام بغداد على علاقات طيبة مع السعوديين، فسرها الأخيرون بتعال سياسي، بأنهم يمتلكون أهمية مضخمة في عيون الآخرين، وأنهم لن يمنحوا علاقاتهم لكل من هبّ ودبّ، وظهرت تصريحات سعودية تطفح بالعنصرية والطائفية.

لكن السعودية وجدت نفسها مؤخراً مرغمة على الإقتراب من حكومة المالكي ولو قليلاً. فالرجل أثبت كفاءة وحسماً وقوة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

والمالكي ليس الشخصية المفضلة لدى ايران، العقدة السعودية.

والمالكي استطاع اعادة التوازن الى الحكم بين الشيعة والسنة والى حد ما مع الأكراد. وسياسته مقبولة ومعقولة حتى الآن.

والمالكي يريد الإتفاقية الأمنية مع اميركا - وقد صادق عليها البرلمان مؤخراً - خلافاً لرغبة ايران، وهذا ما تريده السعودية ايضاً.

اذن هناك مشتركات كثيرة.

وقد أبدت حكومة المالكي، خاصة من طرف موفق الربيعي، مستشار الأمن القومي العراقي، الذي ينظر اليه كعراب للعلاقات السعودية العراقية، مرونة فيما يتعلق بالمقاتلين الوهابيين الزرقاويين المعتقلين في العراق من جماعة القاعدة. وقد افرجت عن عدد غير قليل منهم.

الأمن قد يكون البوابة التي يمكن للسعودية ان تفتحها مع العراق.

إنها اهم من البوابة السياسية، او بوابة المصالح الاقتصادية.



هناك اصرار سعودي لاستعادة عنفييها، ولا نفهم سبب الحرص، اللهم إلا اذا كان الغرض اعادة مكانة الحكم السعودية لدى قاعدته النجدية التي ينتمي اليها معظم المعتقلين وكذلك المقتولين في العراق.

ففي تطور غير مسبوق زار وفد أمني سعودي بغداد، وأعلن في (١١/٢٧) استعداد بلاده حل موضوع اللاجئين العراقيين في مخيمات (رفحا)، وقضية السجناء والموقوفين العراقيين في المملكة. جاء ذلك لدى لقاء استقبال مستشار الأمن القومي موفق الربيعي. وذكر بيان صادر عن الربيعي أن الجانبين ناقشا ملفات السجناء والموقوفين السعوديين في العراق، وكذلك السجناء والموقوفين العراقيين في السعودية، بالاضافة إلى موضوع اللاجئين العراقيين في (رفحا)، وشددا على ضرورة ضبط الحدود بين البلدين ومنع المتسللين والمتجاوزين من الجانبين.

أكثر من هذا فقد أعرب الوفد السعودي عن استعداد بلاده لتقديم الدعم اللازم للحكومة العراقية لإتمام نجاح العملية السياسية، مثمنين في الوقت ذاته التطور الأمني الملحوظ الذي حققته قوات الجيش والشرطة العراقية في فرض سلطة القانون.

الملك: ٧٥ دولاراً لبرميل النفط، وحوار الأديان يشغلني!

أجرت جريدة السياسة الكويتية (١١/٢٩) لقاءً مع الملك السعودي عبدالله، واضحٌ أنه كله من صنع الجريدة الكويتية، التي يرأسها أحمد الجار الله، صديق السعودية القديم، وذي الأصول النجدية، وأنه قد تمت الموافقة على المقابلة بأسئلتها وأجوبتها من قبل أشخاص في الديوان الملكي مع إضافة بعض اللمسات.

صار من السهل اليوم معرفة ما يمكن وما لا يمكن للملك أن يقوله، ما يستطيعه وما لا يستطيعه، والكلام المنشور في السياسة فوق مستوى الملك الثقافي وفوق مستواه اللغوي.

الملك لا يتحدث، لا يعرف أن يتحدث، ولكن السياسة الكويتية اعتادت أن تجري مقابلات بين فترة وأخرى مع المسؤولين السعوديين الكبار، وهي في الغالب - إن كانت مع الملك - تتخذ طابع سنوياً، لا يدري معها هو نفسه إن كانت هناك مقابلة قد تمت بإسمه وأنه قال ما قاله.

سنوية (السياسة) هذا العام، خصصت للإقتصاد السعودي، والأموال السعودية التي تحدث كثيرون أنها نهبت من قبل الإدارة الأميركية ما سبب قلقاً انعكس على سوق الأسهم السعودية التي تعاني أزمتها المتواصلة منذ عامين. كان عنوان (السياسة): (الملك عبدالله: الأموال السعودية في مأمن من الأزمة الإقتصادية العالمية) ونفى أن تكون واشنطن قد طلبت من بلاده بلايين الدولارات من أجل تجاوز أزمة الإقتصاد. وقال الملك في المقابلة بأن اقتصاد السعودية بخير، ومتين وأن الخطط الإنمائية ستسير مثلما هو مخطط لها.

يأتي هذا في وقت أكدت فيه مصادر اقتصادية عديدة توقف الكثير من المشاريع الحكومية، وبعضها مشاريع نفطية. وفي وقت حثت فيه أرامكو مسؤوليها الكبار بأن يشدّوا الحزام. لكن من أجاب على الأسئلة أو من وضع الأسئلة والأجوبة معاً حاول طمأنة المواطنين بأن عدوى ما يجري في الغرب لن تنتقل الى جدة والرياض. ونقلت الصحيفة عن الملك الأبكم قوله: (انقلها عني للقاصي والداني: اقتصاد السعودية بألف خير وينتابه فقط قليل من الذعر ينهيه قليل من الوقت)! وزاد الملك الخبير بالإقتصاد! بأن الأزمة المالية العالمية ستزول بعد سنة ونصف إذا عرف العالم سبيل التعاون لحلها. وتابع بأن السعر العادل لبرميل النفط هو ٧٥ دولاراً. ما فهم منه أن الحكومة السعودية ستتحمل تخفيض الإنتاج في اجتماع أوبك القادم، وأنها قد تكون تفاهمت مع الإدارة الغربية/ الأميركية بهذا الشأن.

وقال الملك في معرض سؤال عن الضرر الذي لحق بالسعودية جراء الأزمة: (كدولة وأموال دولة لم نتضرر ففوائض نفطنا في مأمن، ولم تتعرض إلى أي اشكالات في الاسواق العالمية). ولكنه اعترف بتأثير انهيار أسعار النفط على الدولة.

الملك الفلتة أشار الى حوار الأديان، وقال أن (مسألة الحوار بين الاديان المختلفة كانت تشغلني منذ زمن).

السؤال: هل نصدق هذا الملك الذي لا يجيد قراءة البسملة بأنه قال ما قال، وأنه ما قاله صحيح؟

رهاناتها إقليمية دولية، والمال لوحده لم ينجح

هل تكون الإنتخابات اللبنانية آخر قلاع السعودية المحطّمة

محمد فلالي

لا تُعرف الشخصية السعودية المسؤولة بالفعل عن الملف اللبناني. ربما هناك اكثر من مسؤول/ أمير، وربما هناك اتفاق بين كبار الأمراء على النهج والسياسة السعودية القائمة تجاه لبنان. أياً كان المسؤول، فإنه يستحق بجدارة أن يلقب بالأحمق أو الحمقى، على الإنجاز التاريخي الذي حوّل الإنتصار السعودي وهو في قمته بعيد مقتل الحريري، الى انتكاسة حقيقية ومدمّرة أخذت بالتوسع منذ حرب تموز ٢٠٠٦.

بالطبع لم تخسر السعودية نفوذها كاملاً في لبنان. هي بعيدة عن ذلك. ولكن نفوذها (المتميّز) قد أفل بشكل حقيقي. وآية هذا الأفول، أن السعودية شكت ولأول مرة في تاريخها وبصورة رسمية الى رئيس الجمهورية ميشال سليمان، من أن هناك أصواتاً متصاعدة من شخصيات سياسية لبنانية تهاجم السعودية بالتصريحات في الإعلام، الأمر الذي دفع بالرئيس الى القول بأنه لا يقبل بالهجوم على السعودية. ولكن من سيسمع له غير فريق (الموالاة)؟ وبأية قانون يمكن منع تلك التصريحات في بلد يتمتع بحريّة إعلامية وسياسية مثل لبنان؟!

خرجت سوريا عام ٢٠٠٥م من لبنان مهيضة الجناح، مكسورة ذليلة خاسرة.. وإذا بها اليوم تعيد نفوذها ومكانتها الى وضع قريب مما كانت عليه حين خروجها، ولكن بدون وجود قواتها. وعلامة النجاح السوري (والضعف السعودي) هو زيارة الجنرال عون الى دمشق، والهجوم العنيف من الإعلام السعودي المتناغم مع إعلام حلفائها في لبنان على تلك الزيارة بصورة هابطة للغاية.

كيف تصل سوريا، التي أصبحت بنظر السعودية عدواً لدوداً تطالب وتسعى عملياً لإسقاطه، الى ما وصلت اليه، رغم أن الوجود السوري في لبنان لم يكن محبذاً أو مرغوباً حتى من حلفاء سوريا أنفسهم مثل حزب الله والآخرين؟

وكيف تصبح السعودية وهي في قمة انتشائها بالنصر على السوريين، الحلقة الأضعف، والجدار الهابط الذي ينتظر البعض سقوطه في الإنتخابات القادمة، رغم ضخ المال السعودي بلا حساب على الحلفاء (المال السياسي)؟

السعودية لم تلتفت جيداً الى التغييرات في موازين القوى بلبنان، وركزت نظرها على التغيرات والتطورات في المحيط الإقليمي والدولي المؤثر على الوضع في ذلك البلد. بمعنى آخر، كانت السعودية ولاتزال مهتمة بالنفوذ الإيراني والسوري الذي يشاركها نفوذها في لبنان، واهتمت بإضعاف منافسيها الإقليميين اعتماداً على الموقف الغربي (الفرنسي الأميركي) الذي كان يزحف بقوة على المنطقة مستفيداً من تداعيات احتلال العراق، وتهديدات اسرائيل بغزو لبنان مجدداً.

لكن السعودية نفسها، لم تلتفت الى أن لبنان الداخل، وقع فيه تغييران كبيران، أحدهما يتمثل في حزب الله كقوة سياسية عسكرية صاعدة منذ تحرير الأراضي اللبنانية عام ٢٠٠٠م، وثانيهما يتمثل بعودة الجنرال عون من منفاه بعد الإنسحاب السوري عام ٢٠٠٥م. وهي العودة التي جعلته القوة المسيحية الأولى.

السعودية فيما يتعلق بالداخل اللبناني لم تأبه بتلك التغييرات الكبيرة، وكانت تعتقد بأن لبنان ـ كما كان دائماً ـ يتحكم فيه المال السياسي، ولأنها القوة الإقليمية الاكثر قدرة على الدفع، فإنها تصورت بأن مالها سيحكم لها القبضة على الوضع الداخلي اللبناني. وربما لهذا السبب راهنت السعودية على (مالها) وليس بالضرورة على (رجالها).

وإلا هل هناك عاقل في السياسة، يفرّط في الجنرال عون، أقوى قوّة مسيحية، وأكثر اللبنانيين عداءً لسوريا، وهو المصمم والفاعل الذي كان وراء قرار ٥٥٩؟ شخص يمتلك أكثر من ٧٥٪ من الأصوات المسيحية، وله تراث في العداء مع



عون في دمشق: ضربة موجعة للسعودية

سوريا، وهو أمر مشترك مع السعودية، كيف عميت السعودية عنه، وفضلت عليه قاتلا مكروها مثل جعجع، الذي تورط في قتل الكثير من القيادات، خاصة السنيّة، مثل رشيد كرامي؟!

الرجل يقول أنه على استعداد لزيارة السعودية إذا ما تلقى الدعوة، والسعوديون يقولون: لا نريده! ثم يقومون بمهاجمته، وتوزيع الأموال والهبات لكسره في الإنتخابات القادمة. لقد خسرت السعودية بهذا، الضلع المسيحي الأقوى في مثلث السلطة بلبنان.

الضلع الآخر، وهو حزب الله، وحركة أمل، ممثلين للشيعة. ايضاً السعودية راهنت على

كسرهما بمعادلة إسرائيلية وفي حرب تموز ٢٠٠٦، حيث وقفت ضد الحزب في ممالأة مع اسرائيل وأميركا، وحين ربح الحزب الحرب، كان من الطبيعي أن تخسرها السعودية. وبدل أن تعيد الأخيرة التوازن في العلاقات مع التيارات السياسية الشيعية الفاعلة، اعتمدت وسائل التهريج وهاجمت (التشيّع كمعتقد) وحزب الله، وأمل كقوى سياسية. كان يمكن للسعودية أن تهدئ اللعب، وبدون أموال تمنحها للقوى الشيعية، وأن تبقي خيط العلاقة في حدوده الدنيا على الأقل، لكن السعودية واصلت هجومها ولاتزال، ورفضت حتى استقبال نبيه بري لشرح وجهة نظره، على الأقل بوصفه رئيساً للبرلمان. وهكذا خسرت كل القوى المعتدلة وغير المعتدلة في الساحة الشيعية اللبنانية، آخذين بعين الإعتبار أن تلك القوى هي في طريقها ـ بسبب تنظيمها ووجود السلاح بيدها وكثرة عددها ـ لأن تكون الرقم الصعب في المعادلة اللبنانية المحلية.

نعم كانت مراهنة السعودية على الحريري في محلّها، فهو القوة السنيّة الأبرز، وقد زاد تيار الحريري قوة شعبيته مقتل الحريري الأب، حيث تشير التحقيقات الى أن سعودياً وهابياً كان وراء ذلك. لكن السعودية عملت على تهميش القوى السنيّة الأخرى، وتعاطت معها بعداء مطلق، وهذا أدّى الى اضعاف السنّة الذين تراهن عليهم السعودية. حاولت مصر النأي بنفسها عن هذا التوجه، ففتحت لها ـ متأخراً ـ قنوات مع الحص وكرامي وغيرهما، فيما لاتزال السعودية غير قادرة على إنتاج كتلة سنيّة قوية تحفظ للبيوتات السياسية مكانتها، وهذا يعني أن الإنتخابات القادمة ستكون في غير صالح تيار المستقبل الحريري، الذي من المرجح أن يحصل على أكثرية اصوات السنّة، ولكن ليس معظمها كما كان سابقاً.

وبقي جنبلاط، فهذا الرجل غير موثوق في مواقفه، وهو يمثل نحو ٦٪ من اللبنانيين هم عدد الدروز، ومع هذا، فإن المعادلة اللبنانية لما بعد ٧ أيار ستعيد جنبلاط الى حجمه الطبيعي، وسيكون تأثيره أقل مما مضى.

ما تخشاه السعودية بالفعل، هو أن تؤدي الإنتخابات القادمة الى خسران الأكثرية أكثريتها، وبالتالي فإن نظام ما بعد الطائف لن يكون كما هو عليه في منتصف العام القادم.

آخر فرصة للسعودية للحفاظ على مواقعها في لبنان هي الإنتخابات القادمة، وهي تشعر بأنها أمام تحدٍّ خاص، ولذا خصصت ـ حسب بعض المصادر اللبنانية ـ نحو مليار دولار وذلك للتأثير عليها لصالح فريق الموالاة، ومنعه من الإنحدار ليصبح أقليّة.

المنزعجون من المال السياسي السعودي الذي تدفّق باكراً لتغيير مسار الإنتخابات اللبنانية القادمة، جهتان سياسيتان لهما وزنهما:

فرنجية: أموال السعودية لن تغير نتيجة الإنتخابات

اتهم سليمان فرنجية، زعيم حزب المردة، السعودية بضخ الاموال في لبنان لدعم تحالف الموالاة لكسب الانتخابات القادمة. وقال: (انا أتهم السعودية وأتهم كل الدول الداعمة لهم. الاميركيون لا يدفعون بسبب الكونغرس، ولكنهم يطلبون من الذين لديهم أموال ان يدفعوا.. هناك دول تدعم الفريق الآخر ولكن الذي يموّله هو السعودية وهذا ليس سرا(.

وأضاف: (من المؤكد ان الذي نراه هو رصد مبالغ كبيرة تنزل في الانتخابات لم نكن نراه في السابق، لكن اتصور ان كل اموال العالم تستطيع ان تغير خمسة بالمئة او عشرة بالمئة لكنها لا تستطيع تغيير الخريطة الانتخابية برمتها بشكل عام(.

وتابع: (نشاهد ارقاما لم نكن نسمعها من قبل.. اقساط جامعية بأكملها.. اقساط مدرسية بأكملها.. مساعدات... الذي يتم دفعه هو بكميات كبيرة ولكن ارادة الناس اقوى ونحن دعونا الناس وندعوهم مجددا... فليأخذوا هذه الاموال وليصوتوا على ذوقهم. هذه ليست اموال السياسيين الذين يأتون بها، هذه اموال دفعتها السعودية لتقوي نفوذها في لبنان وليس لتقوي ١٤ آذار ولا لدعم مسيحيي لبنان ولا في النهاية



يهمها امر المسيحيين في لبنان. ما يهمها هو اضعاف القرار المسيحي من خلال دفع اموال لبعض المسيحيين الذين لا يمثلون احدا لشراء الصوت المسيحي لارتهانه بمرجعية آل الحريري والتي لا تصب في النتيجة في مصلحة المسيحيين(.

ولفت الى أنه (بالامس كان الرئيس امين الجميل يحدثنا عن الولاء للخارج ويجب ان يكون ولاؤنا للوطن ويجب الا نخضع لاملاءات الخارج. لقد كان هناك نحو ستة سفراء في هذا المهرجان خمسة يجلسون في الخلف والسفير السعودي وضعه بجانبه. فإما الرئيس امين الجميل اقتنع بالفكر الوهابي... واما لشيء آخر).

السعودية تعرض أسلحة للبنان غيرة من إيران

لم تشعر السعودية بارتياح من زيارة الرئيس اللبناني الى ايران أواخر الشهر الماضي (نوفمبر)، خاصة وأنه عاد موعوداً بدعم عسكري، رفض الغرب تزويد جيشه به، خشية من استخدام الأسلحة ضد اسرائيل. وكان الرئيس ميشال سليمان جال على معرض للصناعات العسكرية، مختتماً زيارة امتدت يومين بمؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الإيراني محمود أحمدي نجاد، أكد في خلاله (ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرار ١٧٠١، واسترجاع كامل حقوق لبنان وأراضيه بالطرق المشروعة والمتاحة»، شاكراً لإيران «دعمها لبنان فتمكن بمقاومته وشعبه وجيشه من التصدي للعدو



ودحره بعدما تمكن من تحرير معظم أراضيه عام ٢٠٠٠). ورأى أن من (حق الدول، ومنها إيران، التطوير السلمي للطاقة النووية في إطار المعايير والمرجعيات القانونية). من جهته، أعلن نجاد تأليف لجنة لبنانية ـ إيرانية مشتركة (في القريب العاجل بهدف تعزيز الروابط والعلاقات بين البلدين ودراسة ما تم الاتفاق عليه كي يوضع موضع التنفيذ).

وعلى ما يبدو، أثارت أنباء الدعم الإيراني (غيرة) السعودية، التي زار سفيرها عبد العزيز خوجة وزير الدفاع الياس المر، وعرض معه سبل دعم المملكة للجيش. وكان المر قد التقى مساعد وزير الدفاع الاميركي جيمس روبرت كليبر، الذي زار بيروت، وتحدث عن تزويد الجيش اللبناني بالسلاح ولكن بعد الإنتخابات!

وترفض واشنطن تزويد الجيش اللبناني بسلاح حديث لأنها لا تثق به، ولا تثق بأنه لن يستخدم ضد اسرائيل. وأعلنت ايران عن استعدادها لدعم وتسليح الجيش اللبناني من مصانع أسلحتها، الأمر الذي اكسبها حظوة جديدة على حساب نفوذ السعودية والولايات المتحدة ودول الإعتدال العربي التي لم تمد يد العون للجيش الذي قاتل بأسلحة سورية في نهر البارد.

الأولى ـ الجنرال عون وحلفاؤه مثل تيار المردة (سليمان فرنجية).

والثانية ـ القيادات السنّية غير المنضوية تحت لواء تيار المستقبل مثل كرامي والحص وبيوتات سياسية بيروتية وصيداوية.

أما الشيعة، فلا توجد قوة ثالثة تنافس أو تهدد أدنى تهديد، مكانة أمل وحزب الله، مهما كان حجم المال السعودي المتدفق. وعموماً فإن السعودية لا تقدّم مالاً لتغيير المعادلة السياسية في الوسط الشيعي لأسباب طائفية وليس سياسية بالضرورة.

وبهذا فإن السعودية خرجت من إطار الموقف المتوازن بين الأطراف الى الإنحياز التام الى أطراف محددة بالمال والدعم السياسي والإعلامي، أي أنها فتحت النار إعلامياً على منافسين عدّتهم خصوماً لها كما هي الحال مع الجنرال عون.

معنى هذا، أن النار المقابلة ستوجه الى السعودية، خاصة من المتضررين الأساسيين. وهذا بالضبط ما حدث، وهذا بالضبط ما جعل السعودية تئن وتشكو مما أسمته الحملات الإعلامية المغرضة ضدها، مكررة مزاعمها بأنها تقف على مسافة واحدة من كل الفرقاء اللبنانيين، وهو زعم يفتقد الحد الأدنى من المصداقية، ولا يصدقه الإنسان العادي في الشارع. فهل موقف السعودية من عون مثل موقفها من جعجع؟ أم هل كان موقفها من كرامي والحص مثل موقفها من الحريري والصفدي؟ أم هل موقفها من حزب الله ـ الذي يتلقى الشتائم في الإعلام السعودي ـ مثل موقفها من مخالفيه في العملية السياسية اللبنانية؟!

الجنرال عون حذّر مراراً من المال السياسي السعودي، وهو لا يفوت تصريحاً صحافياً إلا واشار إليه، فيما كان حليفه فرنجية يدعو الناخبين المسيحيين الى استلام المال والإنتفاع به، ولكن مع التصويت بحرية في نفس الوقت، طالما أنه لا يستطيع إيقاف المال السياسي السعودي، فعلى الأقل تحييده قدر الإمكان.

المحكمة والعلاقات مع فرنسا

هناك مجال آخر لمراهنة السعوديين، متمنين أن يخدمهم الحظ هذه المرّة أيضاً.

السعودية التي موّلت محاكمة قتلة الحريري، معتقدة بأن سوريا متورطة، تبدو اليوم خائفة من أن يرتد السحر على الساحر. فمعطيات المحكمة تقول بأن القاتل من السعودية، ما يجعل (الوهابية المتطرفة وقواعدها العنفية) المتهم الأول، بدل أن تكون سوريا، وهذا الإحتمال الكبير الذي أشرنا اليه مراراً من خلال نشر بعض التحقيقات في (الحجاز) يزعج السعوديين، ويؤجج نقمتهم على سوريا التي يتمنونها مدانة، تخسر بموجبها مجدداً نفوذها لصالح السعودية، وتورط النظام السوري في أزمة كبيرة مع الأميركيين والأوروبيين.

وقالت النهار (١٢/٦) أن هناك (ملامح تشدد عربي تجاه سوريا تقوده الرياض في شكل يتنامى منذ عام ٢٠٠٥). ورأت (ان موضوع المحكمة الدولية يعود احد عناصر شد الحبال بين السعودية وسوريا). مشيرة الى أن هناك تنسيق واستعجال غربي مع الرياض والقاهرة في شأن تفعيل عمل المحكمة لإدانة سوريا.

من جهة أخرى، لاتزال العلاقات السعودية ـ الفرنسية متوترة بسبب انفتاح ساركوزي على دمشق، الأمر الذي وفّر لها ـ حسب السعوديين ـ منفذاً للهرب وفك الحصار، وقد هاجمت الصحف السعودية الموقف الفرنسي بصورة مبطنة وهو أمرٌ غير معتاد، وأحياناً بصورة صريحة كما في أحد مقالات رئيس تحرير الشرق الأوسط، ورأت أن ساركوزي يستغبي العرب في موضوع علاقاته بدمشق.

وتخشى فرنسا أن تتأثر علاقاتها الإقتصادية مع الرياض بسبب موقفها من دمشق، وفي زيارة ساركوزي الأخيرة للرياض بدا أن الأخيرة أقل ميلاً للترحيب بالضيف المتقلّب على خلاف سلفه شيراك.

الأمين العام للرئاسة الفرنسية كلود غيان ومستشار الرئيس دافييد لوفيت زارا دمشق اواخر الشهر الماضي، في عملية تواصل تستهدف تأمين الوضع مع لبنان، وأظهرت باريس أنها تريد أن تبقي علاقاتها مع دمشق حيّة وقوية لهذا الغرض، حتى وإن مارست مصر والسعودية ضغوطاً عليها، وهي تريد أن تفهم السعوديين والمصريين بأنها تتعاطى مع القوى الفاعلة بغرض تأمين سلامة الوضع في لبنان، وهذا أمرٌ لا يقبله السعوديون، بل هم متذمرون منه أشد التذمّر.

وهاب: السعودية لن تحكم أو تشتري لبنان عبر الحريري

قال وئام وهاب رئيس تيار التوحيد، والوزير السابق، أن النظام السعودي هو مصدر الارهاب في العالم، وانتقد في حديث له على تلفزيون (الجديد(الممارسات المكتبية لتقويض سيادة واستقلال لبنان. وأضاف وهاب إن (الغلام(سعد الحريري ليس لبنانيا وإنه (يحمل الجنسية اللبنانية بالاسم(وتحداه أن يتفوه بجملة واحدة باللهجة اللبنانية دون أن يخطئ.

وتنبأ وهاب بسقوط النظام السعودي والأسرة المالكة التي اتهمها بأنها استولت على أرض الحجاز الطاهرة وأهاليها المباركين وقامت بتشويه المنطقة. و أشار إلى أن الأسرة المالكة السعودية تعود بأصلها إلى قبيلة بني قينقاع اليهودية وأنها عادت للانتقام من قوم النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي هزمهم بعد خيانتهم له.

و تساءل وهاب كيف لرئيس دولة أو ملك أن يخطئ بقراءة سطرين (مقرينو إياهون شي خمسين مرة(وذلك في إشارة إلى ملك السعودية الخارج مؤخراً من أميته. وأوضح وهاب أنه ليس هناك صراع سني شيعي في المنطقة وإن الصراع الحقيقي هو بين السنة والوهابيين الذين تمثلهم الأسرة السعودية الحاكمة اليهودية.

وكشف وهاب أن السعودية حاولت رشوته، وأن أتباعها هم وراء أحداث بومباي الأخيرة.

وسبق لوهاب أن هاجم السعودية في ١٨ نوفمبر الماضي، قائلاً أنها لا يمكن أن تحكم لبنان أو يشتريه الحريري، فعقب استقباله في دارته سفيري فنزويلا وكوبا وقناصل دول فنزويلا والإكوادور والبراغوي في لبنان، سأل وهاب كأس من الذي عرض، مشيراً الى تعاطي الملك الأنخاب مع بوش، مذكراً بأن كل العالم يعلم ما فعلته الولايات المتحدة بنحو مليون عراقي وما تقوم به في غوانتانامو فضلاً عن دورها الأساسي في حصار غزة. كما علق وهاب على الدور السعودي في مؤتمر حوار الأديان وعلى الأموال التي تغدقها في لبنان قائلاً إن لبنان لا يمكن أن تحكمه المملكة أو أن يشتريه سعد الحريري.

وكان الملك السعودي قد ظهر في ضيافة الرئيس الأميركي وتبادل الأنخاب معه ومع أكثر من رئيس في قمة العشرين التي عقدت مؤخراً.

وقد احتلت الصور التي نشرت للملك وهو يتبادل الأنخاب حفيظة عدد كبير من العرب والمسلمين، خاصة لدى الجاليات الأسلامية في الغرب، ورأت فيما فعله الملك السعودية إهانة للإسلام والمسلمين، وتجاهراً بالمنكر لا يمكن السكوت عليه. هذا ولم تعلق المؤسسة الدينية الوهابية على الصور الفاضحة التي نشرتها القنوات الفضائية الأجنبية والعربية والتي تظهر الملك وهو يتناول الخمر علناً.

خلفيات ثقفنة التحرر من (القضية)

السعودية تحدّ سكينة نحر فلسطين

توفيق العباد

فوجيء الحضور في إحدى المنتديات الأكاديمية أن أستاذاً جامعياً سعودياً بدا مدافعاً بطريقة غير مألوفة عن موقف حكومته من القضية الفلسطينية، في سياق دعم مبادرة التسوية التي تقدّم بها ولي العهد حينذاك عبد الله (الملك الحالي) في بيروت سنة ٢٠٠٢، وشدّد بطريقة ملفتة للنظر على أن مسؤوليته تقتضي تبني الموقف الرسمي لحكومة بلاده.

لم يلتفت الأستاذ الجامعي إلى كونه خارج الحدود، وليس هناك من سيمنحه مكافأة على تقريضه للموقف الرسمي، والأهم من ذلك أنه نسي بلوغه مرحلة الرشد العقلي التي تخوّله التفكير بصورة مستقلة كصاحب رؤية وليس كأحد الرعايا الذين يردّدون بعفوية وسذاجة ما يسكب في أذهانهم من بيانات وتصريحات من على شاشات التلفزة أو المذياع أو على صفحات الجرائد.

كان يمكن للمشاركين في المنتدى أن يعتبروا ما حدث مجرد حالة منفردة، أو هفوة غير مقصودة، أو ربما لطيفة لتغيير الأجواء الصارمة في المنتديات الأكاديمية. وأجـزم، بأنه لم يتوقّع أحد منهم بأن ثمة فئة من المثقفين السعوديين، وبفعل عوامل متعددة: تبرير الإنعزال عن العمل السياسي المكلف، اليأس وانسداد أفق التغيير، انبعاث الميول الذاتية والإنحباس في إطارات أقل من قطرية، الوقوع تحت تأثير المخدر المالي السعودي، وغيرهـا، خرجت بتنظيرات أول ما يقال عنها أنها غير مبدئية.

لا شك أن حالة الاستقطاب الشديدة التي سادت المشرق العربي في السنوات الثلاث الأخيرة، دفعت بعض المثقفين لإعـادة التموضع ضمن الخارطة السياسية المرسومة أميركياً بدرجة أساسية. ولحظنا في سياق التناظر على الملفات الخلافية: لبنان، فلسطين، العراق، السلام مع الكيان العبري، أزمة الملف النووي الإيراني والتهديدات الأميركية بالحرب، كيف تحوّل بعض المثقفين السعوديين إلى مجرد ناطقين غير رسميين بإسم الحكومة السعودية، وصار بعضهم يشارك في تهيئة أجواء الخصومة في مكان والتسوية في مكان آخر.

فقد ظهر أحدهم على شاشة فضائية عربية بالزي التقليدي السعودي مدافعاً عن خيار سياسي في لبنان وفلسطين، وظهر آخر على فضائية أخرى يتحدّث بلغة التهويل الأميركي، وظهر ثالث بلغة التحريض على الطائفية، ورابع ظهر يطالب بمحاصصة سياسية متوازنة، يفتقرها في بلاده.. ونخشى أن يأتي خامس يتحدث على شاشة فضائية عربية بلغة عبرية فصحى مطالباً بضرورة توفير عوامل القوة والإستقرار للدولة اليهودية..

بقيت تلك الأمثلة حتى وقت قريب خارج اهتمام المتابعين لحركة بعض الفاعلين الثقافيين السعوديين في غمرة الاحتقانات السياسية والمذهبية التي سادت المشرق العربي، وبالتالي أصبحت تلك الحركة جزءً من نسيج ثقافي وسياسي مؤقت، ما يلبث أن يستعيد عقلانيته بعد زوال تلك الاحتقانات. ولكن ما جرى أن تنظيرات للتسوية بدأت تصدر عن مثقفين سعوديين في الآونة الأخيرة وبوتيرة منتظمة تعكس جنوحاً نحو إزاحة القضية الفلسطينية من مركز الإهتمام العربي، باعتبارها المسؤولة عن كل أشكال التخلف التي أصابت الشعوب العربية، وبالتالي فإن تحرير إرادة العرب إنما يتم من خلال تطوير الوعي السياسي العربي بقضايا أخرى، تفضي في نهاية المطاف إلى إخراج القضية الفلسطينية من أولويات العمل العربي.

في مقالة الدكتور تركي الحمد (العرب والمعضلة الإسرائيلية) في صحيفة (الشرق الأوسط) في ١٧ نوفمبر الماضي، ما يستوجب المراجعة، كونه ينطلق من رؤية سياسية مثيرة للجدل، حيث يلمح إلى أن القضية الفلسطينية تحوّلت الى ما يشبه الكابوس داخل الثقافة السياسية العربية المعاصرة، تماماً كما هي محدد رئيس للسياسة في المنطقة. ما دعا إليه الحمد ببساطة هو تخفيض القضية الفلسطينية الى مستوى قضايا أخرى عربية وربما أقل من ذلك، أي اخراجها من مركز الاشتغالات الثقافية والسياسية وجعلها قضية كباقي قضايا أخرى (فلسطين قضية عربية لا شك في ذلك، ولكنها ليست القضية الوحيدة، ويجب أن لا تكون القضية الوحيدة. فباسم هذه القضية، احترق في عالم العرب الأخضر واليابس، فلا حلّت القضية، ولا حصل العرب على رفاه الفرص التي كانت متاحة. ليس المطلوب التخلي عن هذه القضية، بصفتها قضية من القضايا، ولكن المطلوب هو إخراجها من تهويمات الأسطورة إلى وقائع الأرض، بحيث لا تبقى بوصلة اتجاه أو محور ثقافة ومحدد سياسة).

ويضيف (إن حل قضية فلسطين، أو قضايا فلسطين، لا يعني أن يكون على حساب قضايا التنمية في ديارنا، وليست هي إسرائيل التي صاغت لنا: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، ودفعتنا إلى دفع ثمنه الباهظ في المادة والإنسان، بل نحن من كان له من الصائغين، ونحن من كان له من المنفذين..).

ليس المثقف العربي ولا الشعوب العربية هي من استعملت القضية الفلسطينية مشجباً لتبرير تعطيل التنمية، والاستبداد السياسي، وحرمان الجماهير من الحريات العامة، ولا القضية الفلسطينية هي التي حجرت على المثقف العربي البحث في قضايا التنمية والتعليم وحقوق الإنسان، ولكن الحكومات العربية التي أرادت توظيف القضية الفلسطينية لتبرير العطالة التاريخية، والاستبداد السياسي، والتخلف الإقتصادي، فكل شيء كان معلّقاً لأجل غير مسمى فداء للقدس، هكذا كان الحاكم العربي يواجه دعوات الإصلاح، والتغيير، بل وضع بعضهم قوانين طوارىء بذريعة الصراع من أجل القضية الفلسطينية.

فلم تكن الأمة هي من شوّهت وأسطرت القضية الفلسطينية، بل جرى تشويه مركزية القضية من قبل القادة السياسيين، الذين حوّلوها إلى مسوّغات لإدامة أمد الطغيان السياسي، والتخلف الإقتصادي، والتراجع الإجتماعي والتعليمي.

على أية حال، فإن مقالة تركي الحمد، ومقالات أخرى كتبها مثقفون سعوديون، دفعت بردود فعل نقدية في مواقع عربية متعددة. ففي رد فعل على مقالة الحمد كتب رئيس تحرير جريدة (القدس العربي) عبد الباري عطوان مقالاً في ١٧ نوفمبر بعنوان (خطاب ليبرالي سعودي غريب)، إنتقد فيه الحملات الإعلامية السعودية المكثّفة والمدروسة (لالغاء قضية فلسطين ومحوها من العقل العربي كقضية مركزية تشكل لب الصراع الاسلامي الاسرائيلي، وتحويلها الى قضية ثانوية تحتل مكانة متدنية على سلم الأولويات..).

واعتبر عطوان مقالة الحمد جزءً من استراتيجية جديدة (بدأت تنعكس بقوة في سلسلة من المقالات لبعض الكتاب السعوديين ظهرت في الآونة الاخيرة،

متزامنة مع جولات انعقاد مؤتمر حوار الاديان تركز في جوهرها على ضرورة فك الارتباط العربي بالقضية الفلسطينية..). وتستدعي تلك الحملة بحسب عطوان بحملة مقالات (سادت في الصحافة المصرية قبيل وأثناء وبعد زيارة الرئيس الراحل محمد انور السادات الى القدس المحتلة، حيث شنت مجموعة من الكتاب حملات ضارية ضد العرب والفلسطينيين وصلت الى حد الشتائم وتحريض الشعب المصري وتكريهه بالعرب الذين ينعمون بالمال والرخاء بينما يغرق هو في الفقر والحرمان)، في إشارة واضحة الى المسعى التطبيعي مع الدولة العبرية والذي تأمل السعودية إنجاحه، بما يؤول في نهاية المطاف إلى اتفاقيات تطبيع وتبادل سفراء وسفارات.

ويشير عطوان إلى تباين بين المنهجين السعودي ونظيره الساداتي، حيث أن الأخير إعتمد إسلوب الصدمة، إذ توجّه الرئيس المصري أنور السادات بطائرته الى مطار بن غوريون في تل أبيب ضيفاً على الحكومة الاسرائيلية، ومتحدثاً في الكنيست عن مشروعه للسلام. اما المنهج السعودي فيميل، بحسب عطوان (إلى التدرّج، والتريث، والخطوات الصغيرة وصولاً إلى الخطوات الأكبر، بسبب حساسية وجود الأماكن المقدسة في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وعدم وجود أراض سعودية محتلة تبرر الرغبة في استعادتها فتح حوارات وتطبيعاً..).

ويعرّج عطوان في هذا السياق على اللقاءات السعودية ـ الإسرائيلية التي بدأت (سريّة على مستوى القادة الأمنيين البارزين في عواصم عربية وأجنبية، في تواز ملحوظ مع لقاءات علنية مع قيادات روحية يهودية في الولايات المتحدة، تمخضت عن دعوة بعضها لزيارة المملكة في اطارات متعددة، من بينها حوار الاديان)، بحسب عطوان، الذي اعتبر (أول لقاء علني 'غير رسمي' جرى في مدينة اكسفورد في إطار ندوة نظمتها مجموعة أكسفورد للعمل، برئاسة الناشطة البريطانية غبرائيل ريفكند، المقربة من تل ابيب، تحت عنوان (تحريك) مبادرة السلام العربية، وشارك فيها الامير تركي الفيصل قائد الاستخبارات السعودي والسفير السابق في واشنطن ولندن، والجنرال داني روتشيلد منسق الاستيطان السابق في الحكومة الاسرائيلية، الى جانب سفراء ومسؤولين امنيين عرب سابقين).

وبعد استعرض لمجمل التحركات السعودية الرسمية في إطار التقارب السعودي الإسرائيلي يردّ عطوان على رأي الحمد بأن (الإهتمام بالقضية الفلسطينية وجعلها القضية المركزية الأولى جاءا على حساب التنمية وحقوق الانسان والتعليم. وغيرها من القضايا الحياتية الهامة)، ويرى عطوان في ذلك (مغالطة كبيرة لا يمكن المرور عليها دون تفنيد ورد). ويقول عطوان (فآخر حرب خاضها العرب تحت مسمى تحرير فلسطين كانت قبل ٣٥ عاماً. وبعدها بسنوات، وبالتحديد منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد، جرى اسقاط الخيار العسكري كلياً، وشاهدنا دولاً عربية تستغل إتفاق أوسلو المرحلي الذي جاء بعد حصار وعزلة قاتلة لمنظمة التحرير، لتوقيع معاهدات سلام مع الدولة العبرية. فلماذا لم يتوقف انتهاك حقوق الانسان وتعم العدالة والديمقراطية والمساواة والقضاء المستقبل؟).

ويذكّر عطوان بأوضاع مصر ما قبل السلام مع الدولة العبرية وما بعدها (ففي أوائل السبعينات، وبعد أشهر من تولي الرئيس السادات الحكم خلفاً للراحل جمال عبد الناصر، كانت الصحافة تتندر بنقص الفراخ في الجمعيات، وتنشر الرسوم الكاريكاتورية عن طوابيرها. الآن وبعد ثلاثين عاماً على السلام واتفاقات كامب ديفيد تنشر الصحافة نفسها رسوماً ساخرة عن طوابير الخبز، وتحول الجيش المصري إلى جيش من الخبازين وموزعي الأطعمة، وادارة معامل تربية الدواجن وصنع أعلافها).

وعلى صعيد السعودية، يقول عطوان (أزمات التعليم والخدمات الطبية وارتفاع معدلات البطالة والنقص الحاد في المياه، وانعدام وجود شبكة مجار في مدينة كبرى مثل جدة، واتساع نطاق مدن الصفيح والفقر حول الرياض، هذه الأزمات كلها ليست بسبب قضية فلسطين وانشغال الحكومة السعودية بها وتقديمها على قضاياها المحلية، وانما بسبب الفساد وسوء الادارة، وصمت الكتاب عن الحديث بجرأة عن القضايا الحقيقية في البلاد). ويرى عطوان بأن منحى الكتابات السعودية على شاكلة مقالة الحمد، تتجه ليس لمجرد تخفيض القضية الفلسطينية بل صناعة عدو جديد هو إيران بدلاً من إسرائيل، ويقول (إن أخطر ما نراه حالياً على الساحة الفكرية العربية هو محاولة البعض تحويل ايران الى عدو، ونقل اسرائيل من خانة الأعداء الى خانة الاصدقاء، واغراق المنطقة العربية، بل والعالم الاسلامي بأسره، في حرب طائفية مذهبية دموية ربما تمتد لعقود ان لم تكن لقرون مقبلة، بسبب الخوف من القوة الايرانية النووية والعسكرية المتنامية).

ويخلص عطوان للقول بأن (النشطاء الأجانب يركبون البحر لكسر الحصار والتضامن مع هؤلاء المحاصرين، وبعض الكتاب العرب يتحامل على الصامدين ويحملهم وقضيتهم مسؤوليات أعمال حكومات فاسدة ومستبدة).

ليس عبد الباري عطوان وحده من تنبّه إلى ما يشبه حملة منظمة للتخلي عن قضية فلسطين، فقد كتبت رشا عبد الله سلامة من جريدة (الغد) الأردنية مقالاً في ٢٢ نوفبر الماضي بعنوان (حملة منظمة للتخلي عن قضية فلسطين)، حيث تبدأ مقالتها بعبارة تنطوي على ألم: (لم يكد الفلسطينيون يفيقون من صدمة تصريحات الإعلامي السعودي تركي الدخيل، التي أطلقها ضدهم سابقاً، حتى وقعت عليهم تصريحات الإعلامي السعودي الآخر تركي الحمد). واعتبرت رشا عبد الله أن مقالات عدد من السعوديين جاءت محملة بـ (مصطلحات وعبارات لم تسبب جرحاً نفسياً للفلسطينيين فحسب، على قاعدة (وظلم ذوي القربى أشد مضاضة)، بل هي أشارت وأفصحت عن وجهات نظر إعلامية وسياسية مرعبة حيال شعب منكوب منذ ما يزيد على الستين عاماً).

كانت لغة تركي الدخيل في مقالة بصحيفة (الوطن) في ٧ يوليو الماضية بعنوان (السعودية.. أولاً) مؤلمة وجارحة خصوصاً سلسلة المقارنات التي أجراها بين آلام غائرة في فلسطين وآلام عابرة استثنائية، حين خاطب جمهوراً عريضاً بقوله (يا قوم لا غضاضة أن أقولها بملء فيّ، فقضية الوادي المتصدع في جازان كانت تعني لي ما هو أهم من القضية الفلسطينية، واحتمالات أن يصيب إعصار غونو المنطقة الشرقية يؤذيني أكثر من أن يصاب سكان غزة، بل إن ألمي لأن هذا الإعصار ضرب مسقط وقطع الكهرباء وروّع أشقائي العمانيين أكثر من ألمي لو كان الإعصار ضرب الضفة الغربية ذلك أن الأقربين أولى بالمعروف). فمتى كانت القضية الفلسطينية موضع مساومة في الألم، ومتى كان جرح فلسطين يخضع للمقايضة المبتذلة والهابطة بهذه الطريقة؟ أليس من حق هؤلاء المكلومين أن يجهروا بسوء الطالع الذي بدا في كتابات مثقفين يتماهون مع نهج حكومتهم التي تسير نحو حتف التطبيع. تنظر رشا عبد الله إلى تلك المراجعات بأنها تأتي على قاعدة (كلمة حق أريد بها باطل)، إذ يتم استغلال اخطاء القيادات الفلسطينية من أجل إعلان


تركي الحمد: ضد فلسطين

الخلاص ونحر القضية من جذورها.

تركي الدخيل، بدوره ردّ على مقالة رشا عبد الله في ٢٦ نوفمبر الماضي في صحيفة (الوطن) بعنوان (سعوديون ضد فلسطين!)، حمل فيها على أصوات فلسطينية لا تقدّر للسعودية صنيعها وما تقدّمه شعباً وحكومة، بل يصلها انتقادات في أحيان كثيرة وشتائم.

لم تتخفف لغة الدخيل في مقالته ـ الرد، بل زادها جرعة تقريع على الشعب الفلسطيني الذي حمّله أخطاء قلة من قادته، ليزفّ بشارة للقضية الفلسطينية بالقول (وأصبح في الذين يدعمونكم منذ أكثر من ستين عاماً، من يقول إننا لم نجن من هذا الدعم – وأصحاب القضية يتقاتلون – الكثير، أفنكون أكثر وفاءً وولاءً وعطاءً لفلسطين من أهلها؟!).

كثيرة هي المقالات التي بدأت تكسر محرماً ثقافياً وسياسياً تنشر في الصحافة السعودية المحلية والخارجية، وتبشّر بمرحلة قطرية ضيّقة، حيث يجري تصوير قضية فلسطين والمسجد الأقصى باعتبارها قضية شعب تحت الإحتلال يجب أن يتحمل مسؤولية خلاصه بنفسه، وليست قضية أمة ساهمت أكثر قياداتها السياسية، والسعودية في طليعتها، في التفريط بالقضية، فإذا كانت فلسطين قضية شعب فلماذا تقدم السعودية وقياداتها وكتّابها على بيعها عبر مبادرات تسوية سياسية وتطبيع ثقافي!

أين الوطن؟

قراءة في (سلفيّة) الأمير نايف

محمد قستي

ليست المرة الأولى التي يؤكّد فيها الأمير نايف، وزير الداخلية، على الهوية السلفية للدولة السعودية، ولا يبدو أنها ستكون الأخيرة، فثمة حاجة متجدّدة على الدوام تدفع لجهة تثبيت سلفية الدولة.

تستحث هذا التوكيد المتكرر قضيتان رئيسيتان: محاولات جناح الملك عبد الله صوغ نموذج ديني بنكهة ليبرالية يحظى بقبول الضحايا من دول وشعوب العالم، ولكنه نموذج غير مشدود بجذور الوهابية الأصلية، حيث تصرّ النخبة الدينية الوهابية بشقيّها المتشدد والمعتدل على ضرورة الحفاظ على نقاوة النموذج الأصلي، ونبذ أية محاولات التطعيم الثقافي التي تفضي في نهاية المطاف إلى تقويضه وتشويه هويته التاريخية.

القضية الأخرى، أن ثمة ضغوطات متزايدة تفرضها الجماعات الوهابية المتطرّفة على العائلة المالكة، وتبعث رسالة واضحة للأخيرة وللنخبة الوهابية المتحالفة معها، بأنها خرجت عن النهج السلفي ولم تعد تمثّل دولة تطبيق الشريعة بحسب تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ما يضغط بشدّة على الأمراء المتحالفين مع النخبة السلفية من أجل إبقاء مصدر مشروعية الوجود والإستمرار، كما أنها تضع النخبة تلك أمام تحدٍ كبير، الأمر الذي يهدد جدارة الموقع الذي يحتلونه، بوصفهم أمناء على العقيدة وحرّاساً للفضيلة.

أمام هذين التحدّيين، كان لا بد أن يضطلع الأمير نايف، المعروف بصلاته الوثيقة بكبار العلماء والمشايخ من الطبقتين الأولى والثانية، بمهمة درء التهمة التي تثبتها الجماعات السلفية الأصلية والمتشددة في أدبياتها، بالرجوع إلى المصادر الأولى والرئيسية للوهابية. فالأمير نايف لا يكترث كثيراً لما يقال عن سلفية الدولة، بقدر اكتراثه بالحفاظ على الحاضنة السلفية للدولة، لأنها المأوى الذي تلجأ اليه العائلة المالكة حين تتعرض مشروعيتها للمسائلة، أو حتى تواجه خطراً وجودياً يهدد مصيرها. ولذلك، فهو يمرر رسالة ترضية للمجتمع السلفي الوهابي في سياق ردّه على (الذي يقدحون في المملكة ويتّهمونها بالسلفية ويبحثون عن السلبيات التافهة ويضخّمونها). وفي حقيقة الأمر، أن الأمير نايف يوجّه رسالة لحليفه السلفي وليس لفئات أخرى، يصوّرها كصانع للتهمّة، بالرغم من أن الكلام عن سلفية الدولة يستوجب وقفة طويلة.

في اللقاء المفتوح الذي جرى في المدينة المنوّرة في ٢٦ نوفمبر الماضي في مقر الجامعة الإسلامية، كان الأمير نايف يسعى، من أحد المراكز الفاعلة في التعليم السلفي، إلى تبديد مخاوف من انقلاب الدولة على عقيدتها وحليفها، من خلال الإنغماس في نشاطية حوارية ذات طبيعة دينية دون أن يكون لرؤوس المذهب رأي شرعي، وموقف جماعي، لتقرير ما إذا كان هذا النوع من النشاط الحواري ينسجم مع تعاليم المذهب الوهابي.

في المقام الأول، يبدو إسباغ الطابع السلفي على الدولة أمراً مألوفاً في دولة قامت على مدّعيات دينية، وتمثّل امتداداً للتحالف التاريخي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود سنة ١٧٤٤، وبالتالي فالحديث عن سلفية الدولة يأتي في سياق التوصيف التاريخي لتشكّلها. ولكن حين يتم الحديث عن السلفية باعتبارها أيديولوجية سياسية للدولة، فحينئذ لا تعود دولة وطنية، بكل المفاهيم التصّلة بها: الهوية، الإنتماء، الولاء.

يضاف إلى ذلك، أن مجرد إعطاء صفة عقدية للدولة، يعني تقسيماً تلقائياً للفئات المنضوية فيها، على أساس معتقداتهم الدينية، وتالياً تموضعاتهم السياسية. ولأنها سلفية، بحسب الأمير نايف، فلن يكون لغير المنتمين للمذهب الوهابي مكان في الدولة، بل أكثر من ذلك، أن الأخيرة تتحوّل إلى نصير لمن ينتمي لمذهبها وخصم لمن هم خلاف ذلك.

يتّحدّث الأمير نايف عن (دليل علمي وموضوعي) لمعرفة أسباب وجود الإرهاب، وتوقف عند المعالجة الفكرية (إن لم يواجه الفكر بفكر فسوف يكون هناك نقص في الجهد)، ولكّنه أشار إلى فئة لم يحدّدها بالإسم تنتمي إلى التيار السلفي (ولا زلنا في وقت هناك أفكار متضاربة علينا أن نتعرف على من يعملون في هذا المجال وهم شخصيات معروفة ومعروف انتماؤها وفكرها). هذا ما يوحي به ظاهر الكلام، ولكن ما يلبث الأمير نايف أن يفتح إطاراً واسعاً تكاد تفقد فيه نقطة الإرتكاز في حديثه عن الدليل العلمي وعن العامل الفكري وعن المسؤولين عن تغذية الفكر المتطرّف.



وزير الداخلية: السلفية في الجيب!

ونحتاج هنا إلى تقطيع كلام الأمير نايف لما ينطوي عليه من دلالات غاية في الخطورة، خصوصاً من رجل يفترّض أنه كما يسمي نفسه (رجل الأمن الأول)، ومسؤول في دولة يفترض كونها ممثلة لكل الطيف السكّاني.

يقول الأمير (لا نستبعد أن هناك جهات معادية للإسلام بشكل عام ومعادية لدولتنا)، وهذه العبارة تأتي في سياق الحديث عن صنّاع الفكر المتطرّف، الذين باتوا معروفين تماماً كما المنابع الفكرية للتطرّف التي باتت هي الأخرى معروفة للقاصي والداني، وإن مجرد تحميل (جهات معادية للإسلام) ليس أكثر من هروب مفتعل من حقيقة أن التراث العقدي الوهابي يشتمل على محرّضات ناشطة على العنف والتطرّف، ولم يثبت (الدليل العلمي والموضوعي) أن تورّطت جهات غير سلفية بتعميم هذا الفكر الذي بات مشاعاً حد الطغيان في كتب مؤسسي المذهب وفتاوي كبار العلماء من الأولين والآخرين، ويكفي كتاب (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) الذي يشتمل على آراء تحريضية على العنف بعد تكفير المجتمعات.

من جهة ثانية، يعتبر الأمير نايف تلك الجهات، المجهولة بطبيعة الحال، بأنها (معادية لدولتنا دولة السنة).. ونضع هذا المقطع برسم أولئك الذين عابوا، وكثير منهم وهابيون، على الدستور الإيراني، كونه ينصّ على أن مذهب الدولة الرسمي شيعي إثني عشري. فهل يعقل في دولة يروّج ملكها وحاشيتها لمفاهيم وطنية، وأن يستعير الأمير نايف من مليكه بأننا لا نساوم على وطننا وعقيدتنا، فماذا يبقى من الوطن حين يصنّف الناس على أساس إنتماءاتهم المذهبية؟ وهل من الوطنية أن تصبح الدولة مؤسسة على قاعدة مذهبية، وأن يجاهر الأمير، المسؤول عن الأمن الوطني، بأن دولته سنيّة! ثم يضيّق الإطار فتصبح (دولة سلفية وتعتز بهذا)؟ فعلام تحاربون إذن من ليس في قلبه ذرة من حب للدولة، وللوطن الذي تطحنون الهواء في الإعلام المحلي والخارجي من أجل الترويج له وتزعمون بـ (أننا دولة وطنية). فأي وطن هذا الذي لا مكان فيه الا للسلفية، فكيف يجتمع العام والخاص، والوطني والفئوي؟!

لم يكن حديث الأمير نايف عن سلفية الدولة مجرد فكرة عابرة، ببساطة لأنها ليست المرة الأولى التي يفصح عنها، فقد قالها قبل عامين وبنفس اللغة الحازمة تقريباً، وهو هنا يعيد نفس اللغة (لا بد أن نوضح هذا الأمر بشكل واضح ونواجه الأمور بحقيقتها..)، إذن لم يكن الموقف إنفعالياً، أو ارتجالياً، فالرجل يعي ما يقول ويقصد من ذلك أمراً واحداً: أن دولتنا سلفية وستبقى كذلك، الأمر الذي يطيح بعنف الحديث عن الوطن والدولة الوطنية، فهو مجرد كلام يستعمل إما للإستهلاك الإعلامي الخارجي أو للتهويل الداخلي.

مغالطة أخرى يسوقها الأمير نايف حول الموقف السلفي من العلم والتقنيّة وكأنه يعمي على حقائق باتت مرصودة في كتب مؤرخي الدولة السعودية من أمثال (محمد المانع، خير الدين الزركلي، وحافظ وهبة وغيرهم). يقول الأمير (نعم نحن في زمن العلم والتقنية ولكن من قال إن الإسلام يمنع، بل يحث عليها ودولتنا دولة السلف الصالح منذ أن قامت من مؤسسة الدولة الأولى محمد بن سعود حين وضع يده في يد الشيخ محمد بن عبدالوهاب فقامت الدولة السعودية الاولى). ويمضي قائلاً: (وبعد الدولة الثانية التي اسسها تركي بن عبدالله حوربت حتى انتهت وجاءت الدولة الثالثة التي أسسها الملك عبدالعزيز فوحد الأمة وأول ما اهتم به هو العلم فأرسل العلماء لكل مكان كي يفقهوا الناس ويصححو كل الأمور الخطأ).

لا تحتاج عبارات الأمير الى كبير عناء لتحديد الوهن والتعمية في شكلها البدائي، والنهاية المثيرة للشفقة. فهو لم يدافع عن موقف العلماء من العلم والتقنيّة فحسب، بل جاءت الطامّة في خاتمة الكلام بأن من آيات اهتمام عبد العزيز بالعلم أنه أرسل العلماء (لكل مكان كي يفقهوا الناس ويصححوا كل الأمور الخطأ).

حين يتم الحديث عن السلفية باعتبارها أيديولوجية سياسية للدولة، فحينئذ لا تعود دولة وطنية، بكل المفاهيم المتصّلة بها: الهوية، الإنتماء، الولاء.

ولا يغفل من له ذرة من وعي أن العلماء الذي جابوا الأصقاع لتفقيه الناس وتصحيح الخطأ، لم يبلغوا الناس رسالة العلم والتقنية، وإنما بلغوهم أحكام شرعية وحذروهم من البدع ومنها العلوم الحديثة مثل الجغرافيا واللغة الإنجليزية واستعمال جهاز الهاتف والسيارة وغيرها، كما ذكر ذلك وهبة والمانع والزركلي، وهم من المقرّبين من الملك عبد العزيز. أما من الناحية التاريخية، فلم نقرأ في مصدر حليف أو خصم يذكر أن الوهابية منذ تأسيسها اشتغلت على نشر العلم والتقنيّة، فكلما هو في الكتب مدوّن ومنشور، ولم نجد فيها ما يحث على علم أو تقنية، فكلها أحاديث في العقيدة الصحيحة.

لا تبدو الوجهة دقيقة في الربط بين السلفية وأداء المسلمين في الأزمنة الغابرة، وخصوصاً حين نستحضر طائفة السجالات الفقهية والعقدية، والتي لم تكن في بعض الحالات تعبيرات بريئة عن طرق الإختلاف المتعددة والموصولة بوحدة الحق، فالأمر أشد تعقيداً من ذلك كله. ولا يبدو أن الأمير نايف معنيّ كثيراً بالدفاع عن الإسلام في إطاره العام والتاريخي، باعتباره ظاهرة حضارية ساهمت في نقل وتطوير العلوم الى أوروبا، إنطلاقاً من الأندلس، ولكن الأمير يدرج الإسلام في سياق دفاعه عن الإسلام المتمظهر في زي سلفي. يقول (المسلمون اقتبسوا علوم الفلك والحساب ومثل دولة الأندلس التي فقهت الأوربيين، وقول مردود لمن يدعي أن الإسلام بشكل عام أو ما يقال أن السلفية منعت العلم بالعكس يحضون عليه. والدولة التي هي متمسكة بهذا النهج ومتمسكة بالسنة النبوية بعد كتاب الله هي من حققت هذه الأمور وسوف تحققها وستعمل جامعاتنا ومراكزنا العلمية لتحقيق الكثير من الأمور المطلوبة من الدول العربية التي وصل احد شبابها الى الفضاء أنه احد ابناء هذا الوطن).

ولذلك لم ينفك يؤكد مرة تلو أخرى على السلفية باعتبارها رؤية عقدية مستقلة، وعلى الدولة السلفية بكونها إمتثالاً وتمثيلاً لمملياتها. يقول (إن القول مردود لمن يقول بأن السلفية تؤخر العالم أو تحاربه والدولة مع كل المذاهب الصحيحة، وقال عبدالعزيز كلمة: انني أتمنى أن يجتهد علماء المسلمين جميعا ليتفقوا على مذهب واحد، وعلى كل حال فالاختلاف رحمه بل ان علماءنا لا يتمسكون تماما ولا يحكمون مذهبا واحدا، بل يأخذون من كل المذاهب).

ثمة ما يبعث الشفقة في هذا المقطع، حيث يفشي الأمير رغبة مستودعة في الرؤية السلفية بإدماج كل المذاهب في المذهب السلفي، إذ لا معنى أن يحكمون مذهباً واحداً إلا إذا كان هذا المذهب صحيحاً، بزعم من يعتنقه، وهو ما فعله عبد العزيز بن سعود بعد احتلال الحجاز، حين ثبّت نظاماً تشريعياً يستمد أحكامه من الفقه الحنبلي، وعطّل بذلك عمل المحاكم الشرعية الأخرى. أما قول الأمير نايف بأن علماءنا لا يحكّمون مذهباً واحداً ويأخذون من كل المذاهب، فتلك دعوى تدحضها المحاكم الشرعية الرسمية، التي لا تجد فيها قاضياً من غير المذهب الحنبلي والوهابي حصرياً، كما أن النظام التشريعي للدولة مستمد من اجتهادات علماء المذهب الوهابي، وفوق ذلك كله، أن كل الهيئات الدينية العليا، من هيئة كبار العلماء، واللجنة الدائمة

للبحوث العلمية والإفتاء، ومجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل والشؤون الدينية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.. وغيرها لا تجد فيها إلا من إمتحنت الوهابية عقيدته، وحاز على إجازة النطق بإسمها والحكم بأحكامها.

ونعود تارة أخرى للطابع الدفاعي التبريري الذي كسا لغة الأمير نايف، يقول ما نصّه (هناك من يقدح في دولتنا ويحمل نهجنا السلفي سلبيات ليست موجودة..). حسناً، فماذا جرى إذن منذ الحادي عشر من سبتمبر من تفجيرات في الداخل وغمرت العالم، حتى لا تجد بقعة إلا والسلفية المتطرّفة بلونها الدامي قد وضعت فيها بصماتها، ثم نخلص من (الدليل العلمي والموضوعي) إلى (سلبيات ليست موجودة) في النهج السلفي، فلماذا الحديث إذن من أصل عن الأمن الفكري، ولماذا الاعتقالات لمئات العناصر، وتقارير متوالية عن اكتشافات لشبكات إرهابية، ولماذا تشكّلت لجان المناصحة والنصيحة؟ هل كانت مسرحية طويلة ومملّة، أم أن ثمة ما يبرر كل تلك التدابير الأمنية والفكرية؟. ولماذا يكون المعتقلون من أتباع السلف الصالح، وحصرياً من المذهب الوهابي؟ هل اقتصرت (الجهات المعادية للإسلام) على السلفية دون سواها، وهل تلك الجهات مسؤولة عن استدراج آلاف العناصر الى ساحات الوغى كي يتحولوا إلى قنابل بشرية، ونسخ من رامبو، حيث يشيعون الموت في كل مكان، حتى بات العالم يضع العناصر السلفية على رأس قائمة الأطراف المحتملة في التورّط في كثير من أعمال العنف في العالم، بما في ذلك (غزوة مومبي) الأخيرة في الهند.

لم يخطىء الأمير نايف حين أوكل مهمة التصحيح الفكري ومعالجة التطرف الفكري المفضي إلى العنف للجامعات الدينية في دولته السلفية، ويكفي تحديده للجهة القادرة على التعامل بصورة صحيحة ودقيقة مع هذا الفكر الخارج من صفوفها وصالات دروسها، ولذلك يقول (ونرجو من جامعاتنا جميعا أن تهتم في هذا الأمر ومنها هذه الجامعة ـ أي الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ـ ونرجو أن تستمر الجامعة في هذا الأمر ويجب أن ننتهي في حصيلة ونرى من جامعتنا الاهتمام في جامعة الأمام وجامعة الملك سعود وقد سبق وأن التقيت بالمسؤولين في تلك الجامعات وطلبت منهم أن يبحثوا بشكل علمي كيف انحرف هؤلاء عن هذا النهج). أما كيف انحرف النهج، فلا يتطلب عملاً استثنائياً، فالتراث السلفي المراكم على مدار أكثر من قرنين يحمل من عناصر الإنحراف نحو العنف ما يكفي لأن يقحم قارات العالم في أتون حروب عالمية لا تنقطع أوارها، ولا تخمد نارها.

ومن لطائف الكلام الأميري، أنه يمقت حصر التهمة في جهة محدّدة، وخصوصاً حين تتجه البوصلة إلى دولته وعقيدتها السلفية ولذلك، يميل دائماً إلى التدويل، على أن يكون هذا التدويل باباً خلفياً للهروب من المسؤولية، وألا يتحوّل إلى عين نافذة تنتهي إلى حملات تفتيش في مستودعات السلفية، للكشف عن المفاعيل الفكرية للعنف فيها.

يقول نايف (أما مايتعلق بإنشاء مركز، فهي فكرة مطروحة آمل أن تتحقق وعلى المستوى الدولي، خادم الحرمين الشريفين قدم فكرة إنشاء مركز ابحاث ولا زال موضوع أمام تلك الدول ونرجو أن يتحقق ونحن محتاجون في بلادنا إلى مركز أبحاث عالٍ ونحن مسؤولون عن تنقية أفكار شبابنا عن الأنحراف). وهنا يوزّع الأمير نايف المهمات، فهو ينزع إلى إبقاء العامل الدولي بعيداً عن الديار السلفية، ويفضّل أن تبقى مهمة تنقية أفكار الشباب السلفي محصورة بيد الدولة، أي بيده وزارة الداخلية التي تدير شبكات المناصحة والنصيحة للجنسين الذكور والأناث، كما خصّصت موازنة عالية للتعامل مع العناصر السلفية المعارضة للدولة.

ما يتمسّك به الأمير نايف، أن السلفية في نسختها الوهابية ليست مسؤولة عن إنتاج العنف، وبالتالي فلا بد من البحث عن جهات أخرى

يميل الأمير نايف إلى إبقاء مهمة تنقية أفكار الشباب المتطرّف بيد وزارة الداخلية، لأن التدويل يكشف خبايا المنابع الفكرية ولها عواقب قانونية

تارة يحدّدها في (الإخوان المسلمين) في مصر، وأخرى في الصهيونية، وثالثة في جهات معادية للإسلام ولدولته السلفية، وكل تلك المحاولات الهروبية لم تغيّر من الحقائق الرقمية بشأن أعداد العناصر السلفية السعودية الضالعة في دوامات العنف في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية و جمهوريات آسيا الوسطى وصولاً إلى وأوروبا والولايات المتحدة. لا نعتقد بأن قول الأمير نايف بأن (المسؤولية الأولى تقع على العلماء والدعاة وأئمة المساجد ورجال الفكر)، وهم ليسوا من غير السلفيين بطبيعة الحال، فهو يقصد نوعاً خاصاً من العلماء والدعاة وأئمة المساجد ورجال الفكر، وهم الذين يمسكون بعشرات الآلاف من المساجد وحلقات الدرس والمنابر الدعوية في طول البلاد وعرضها. ولذلك فإن (من يشكك في نهج هذه الدولة ويسميهم بتسميات لا تعقل ويتهمهم بالتكفير..)، بحسب الأمير نايف، هم من درسوا بتمّعن تراث التكفير في السلفية من زمان الشيخ المؤسس إلى المتناسلين من صلبه ومدرسته.

يردّ الأمير على الانتقادات التي تنطوي على تعريض بالسلفية ويقول (ويشرفنا أن يقال بأننا سلفيون وهذا أمر نعتز به ونقول لهؤلاء هم علماؤنا ودعاتنا، ونجد من يلمز الشيخ محمد بن عبدالوهاب ويسمينا وهابيين، والأئمة لم تتبع محمد بن عبدالوهاب ولكن ما أتى به ليس من عنده بل أتى ليحارب الشرك وعبادة القبور والعلماء سيعجزن أن يأتوا بكتاب يدين عبدالوهاب..).

يخلع الأمير رداء المسؤول في دولة، ويتحدّث بوصفه عنصراً في جماعة عقائدية تدافع عن نفسها. ولذلك لا نعجب من دفاع الأمير عن سلفية عالم الدين الوهابي والدولة معاً (نعم الدولة سلفية وليس فقط العالم). فهذا التعبير الواثق عن التماهي بين آل سعود والعلماء، ليس من قبيل النزوع الغريزي للدفاع عن الذات فحسب، بل يمثّل خلاصة الرؤية الاستراتيجية للعائلة المالكة بصورة عامة، تماماً كما هي بصبغتها العقدية والإجتماعية لدى الطبقة الدينية السلفية. وربما هي من المرات القلائل التي تشي عبارات لأحد كبار الأمراء عن المصير المشترك بين آل سعود والوهابية، فزوال أحدهما يفضي دون مناص إلى زوال الآخر.

المشكلة تكمن في تداعيات مثل هذه التصريحات على الفئات السكانية غير المصنّفة على السلفية، ومن الطبيعي أن يجد كثير أنفسهم غير معنيين بكلام الأمير، فهم في المؤدى النهائي في منطقة تقع خارج النسق التاريخي والديني والإجتماعي للعلاقة بين آل سعود وحليفهم السلفي، وإذا ما جرى استدعاء كل ويلات هذه العلاقة على مناطق متفرّقة من البلاد، تكون النتيجة أن سلفية الدولة ليست سوى إصراراً على السير في طريق إعلان الحرب المفتوحة على خصوم إفتراضيين، وبالتالي تثبيت قناعة قديمة متجددة بأن الدولة الحالية ليست سوى ظاهرة قهرية قامت على أساس مصادرة الحرية والعدل والمساواة، تبعاً لمصادرة الأرض والممتلكات.

وخلاصة القول: إنها دولة منطقة وفئة ومذهب، ولتكن لباقي المكوّنات في هذا البلد دول خاصة بهم أيضاً، أليس الأمير نايف وأمثاله من يؤسسون لتفكيك الدولة، فلماذا الحديث عن الوطن للجميع؟!

فرقة عبد الله والحريات

سعدالدين منصوري

نشرت صحيفة (عكاظ) السعودية في عددها الصادر (السبت ٢٤/١١/١٤٢٩هـ) الموافق ٢٢/نوفمبر/٢٠٠٨ توجيهاً ملكياً ينص على (ضرورة الإلتزام بما نصّت عليه الأنظمة والتعليمات من كفالة حقوق الإفراد وحرياتهم، وعدم اتخاذ أي إجراء يمس تلك الحقوق والحريات إلا في الحدود المقررة شرعاً ونظاماً. وجاء في التوجيه الملكي لجميع الوزارات والمصالح الحكومية وإمارات المناطق، بأنه سيتم العرض على متخذ الإجراء عن أي إجراء خاطئ يمس تلك الحقوق أو الحريات لتصحيحه، وتحمّل مسؤولية ما قد يقع من تجاوزات في حالة عدم القيام بذلك). وشدد التوجيه (على إبلاغ جميع الإدارات والفروع والأقسام كل فيما يخصه بوجوب التقيد بهذه التعليمات). وقال المقرّبون من الملك عبد الله بأن التوجيه الكريم يتوافق مع مضمون المادة (٧/ج) من نظام المناطق في شأن كفالة حقوق الأفراد وحرياتهم.

قبل كل شيء، لابد أن نمعن النظر في عبارات التوجيه الملكي، فقد عوّدتنا الأوامر والتوجيهات السابقة على أن ثمة ألفاظاً غامضة ومفتوحة على تأويلات متعددة، ولعل أبرزها عبارة (المقررة شرعاً ونظاماً). وحينما تصبح الحقوق والحريات مقيّدة بالشرع والنظام، فنحن إذن أمام إشكالية كبرى، لأن ما جرى من انتهاكات طيلة العقود الماضية كان يتم بإسم الشرع والنظام. وليس الشرع هنا سوى الإجتهادات الفقهية لدى علماء المذهب الوهابي، وليس النظام سوى التشريعات الصادرة عن الدولة، فحينئذ يتطابق مصدرا الحل والمشكلة معاً، فكيف يرجى من صانع المشكلة حلاً؟

من جهة ثانية، ألا يعني نص التوجيه الملكي إصراراً على السير وفق نهج كان ومازال مسؤولاً عن انتهاك الحقوق والحريات، وبالتالي فإن التوجيه لم يأت بجديد، فلن يحدث أدنى تغيير، سوى أنه صالح للاستعمال الإعلامي خارجياً. فهل يستحق تصريح الملك عبد الله بشأن حقوق وحريات الأفراد كل ذلك التطبيل والتزمير، أم أن هذه الاحتفالية تعبير عن تغيّرات حقيقية على الواقع، وأن الملك جاد في توجيهه الكريم، لأن هناك حاجة إلى عملية تزيين شامل للصورة السعودية، ولا يمكن تقديم جزء جميل منها فيما لا تزال أجزاء قبيحة تغطي مساحة كبير من الصورة.

أم الأمر غير ذلك، فالاحتفالية بالتوجيه الملكي عبارة عن رغبة داخلية لدى أولئك الذي وجدوا في التصريح مبرراً للكتابة عن موضوع يمثل بالنسبة لهم قلقاً دائماً بسبب الإنتهاكات المستمرة لحقوق وحريات الأفراد فأفادوا من كلام الملك كيما يشيعوا أجواء ضاغطة من أجل وقف التعديّات. وربما هناك من الضحايا من أراد أن يقدّم التوجيه إما كورقة إدانة أو درع وقاية من تداعيات جور أصابهم في أيام سابقة.

أم لا هذا ولا ذاك، فالتوجيه ليس سوى صوت عابر وتسجيل موقف غير ملزم، كأن يراد القول أن هناك عملاً يجري في مجال الحريات والحقوق، وعلى المنظمات الحقوقية أن تكتب عن التوجيه الملكي في تقاريرها، باعتباره تطوّراً لافتاً في مملكة نعتت خلال العقد الأخير وقبله بأوصاف (الشر)، و(الصمت)، و(الكراهية) من قبل منظمات حقوقية دولية.

> **أليس حرياً بالتوجيه الملكي بناء مصداقية بإطلاق سراح العشرات الذين مازالوا في المعتقلات، دون محاكمة بتهم سياسية وليست جنائية**

نشير هنا إلى أن عشرات ضحايا حرية الرأي والفكر مازالوا خلف القضبان، ومئات من أمثالهم ممنوعون من السفر، أو مفصولون من العمل، ومحرومون بحسب تعهّدات خطية من الكلام بحرية لوسائل الإعلام. والسؤال بعد صدور التوجيه الملكي: أليس حري به أن يبني مصداقيته فور لحظة صدوره بإطلاق سراح العشرات الذين مازالوا في المعتقلات، أو الذين لم يحاكموا بتهم جنائية وإنما سياسية، فما ذنب هؤلاء؟.

أليست الإجراءات الرحيمة التي أعلن عنها الأمير نايف في كلمته أمام منسوبي الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في ٢٦ نوفمبر الماضي، حيال الموقوفين بتهم تتعلق بأعمال إرهابية، من مساعدات مالية لهم ولعوائلهم، وتوفير فرص وظيفية، وبناء مساكن لهم، كان حري بأن تشمل أولئك الذين زجّ بهم في السجون والمعتقلات، فقط لأنهم مارسوا حرية الفكر والرأي؟.

وبعد ذلك، لننظر في ضوء هذا التوجيه الملكي ماذا يجري على الأرض، خصوصاً وأن سلسلة التقارير المتعاقبة عن حقوق الإنسان في السعودية، قد كشفت عن أوضاع بالغة الخطورة. فليس هناك فئة وطائفة وجماعة في هذا البلد إلا وتشكو من الإنتهاكات السافرة والمثيرة للإشمئزاز لحقوقها وحرياتها، كما تخبر عن ذلك التقارير الحقوقية الصادرة خلال السنتين الماضيتين.

وليس هناك من مؤسسات الدولة السعودية إلا وتمارس الانتهاك للحقوق والحريات، ومنها: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، النظام القضائي، وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، وزارة التعليم..حتى باتت الحقوق والحريات أول الضحايا وأبرزها في مملكة تشارك في أهم النشاطات الحقوقية على مستوى العالم وآخرها حوار الأديان، بما يعنيه من حرية، وتسامح، وتعايش بين المعتقدات..

لا ريب أن المراقبين للأوضاع الحقوقية في السعودية ساءهم كثيراً اضطلاع الملك عبد الله بمهمة ليست من متبنيات دولته ولا عقيدته السلفية الاستئصالية. وكان الأولى به قبل أن يبشّر بحوار الأديان والذي اعتبره في لقاء مع رؤساء تحرير الصحف المحلية (واجباً على كل إنسان وإنسانة) أن يرسي أسسه في دولته قبل أن يسوّقه عالمياً. التقارير الدولية عن الحريات

الدينية في السعودية طيلة السنوات الخمس الماضية لم تلحظ تغييرات جوهرية، فقد كانت نصوص التقارير متطابقة لأن معدّيها لم يعثروا على ما يفيد بتحسّن ملحوظ في مجال الحريات الدينية.

ويعتقد مراقبون بأن التوجيه الملكي جاء كرد فعل على الانتقادات الواسعة التي تعرّضت لها السعودية على خلفية مؤتمر حوار الأديان، والذي ينظر إليه باعتباره محاولة خادعة من القيادة السعودية من أجل تغيير الإنطباعات السائدة عن المملكة في العالم.

نشير هنا إلى ما ذكره تقرير صادر عن السفارة الأميركية في الرياض الشهر الماضي عن الحريات الدينية في السعودية، إذ جاء فيه: (أن الحكومة تحظر على الجمهور نشر تعاليم الدين الإسلامي التي تختلف عن التفسير المقبول رسمياً للإسلام). ويضيف (وبغض النظر عن التقاليد الدينية الشخصية، يتلقى طلاب المدارس الحكومية من كافة المستويات التعليم الديني الإلزامي الموافق لتفسير الحكومة للإسلم السني. ويذكر أن الطلاب غير المسلمين في المدارس الخاصة غير مطالبون بدراسة الإسلم. كذلك فإن الحكومة لا ترخص لغير المسلمين والمسلمين الذين يتبنون تفسيراً للإسلام يختلف عن تفسيرها بإنشاء المدارس الدينية الخاصة).

ويتساءل كثير من ضحايا الانتهاكات الدينية عن مصير التوجيه الملكي، شأن توجيهات مماثلة، وهل سيدخل حيز التنفيذ أم سيودع في الثلاجة أو ربما سلة المهملات ريثما يستنفد أغراضه؟. ونحن بدورنا نتساءل هل أن الوزارات والمؤسسات والهيئات المسؤولة عن انتهاك الحريات والحقوق ستلتزم بممليات التوجيه، أم ستتعامل معه باعتباره موضوعاً خارجياً لا يعنيها بشيء، وأنها قائمة على تطبيق ما ترى فيه مصلحة خاصة؟.

تقرير الحريات الدينية عن الطائفة الإسماعيلية كان، بحسب تصوّر كثير من المراقبين والباحثين، صورة مكثّفة عن سلوك النظام السعودي الوهابي إزاء الجماعات الدينية الأخرى في هذا البلد. فالتجارب المريرة التي عاشتها الجماعات في ظل سياسات تمييز رسمية شاملة وجائرة، وردود الفعل المقاومة لتلك السياسة أثبتت أن الحريات والحقوق لم تأت وفق إرادة عليا بل كان القمع والسجن والتعذيب وربما القتل سبيلاً وحيداً لإرغام الحكومة على احترام الحقوق والحريات الدينية وإن جزئياً.

وكان الإحساس المتعاظم بالغبن والاضطهاد باعثاً على نشاطات اعتراضية داخلية وخارجية من أجل تنبيه العالم إلى ما يجري في مملكة النفط والصمت، ما يفضح أية محاولات لتضليل الرأي العام العالمي. ولاشك أن تلك النشاطات وحدها التي كانت دائماً عامل الضغط الفاعل على الحكومة السعودية.

حتى الآن، لا يبشّر التوجيه الملكي بمرحلة جديدة، فمازالت الإجراءات القمعية ناشطة، ومازالت الاعتقالات العشوائية جارية، بل مازال ضحايا الجور قابعين في المعتقلات دون تمثيل قانوني ودن محاكمات عادلة، فكيف نقنع بجدوى التوجيه الملكي، إن كان أول من يضرب عنه الذكر صفحاً هو وزارة الداخلية ونظيراتها في القمع والقهر؟

وإذا كان التوجيه الملكي لم يقطع دابر قمع الحريات الدينية والسياسية، فما جدوى صدوره، بل ما قيمة التفاؤل به، فيما تثبت التجارب مرة تلو أخرى بأن لا سبيل لضمان وإقرار الحريات إلا بالعمل الإحتجاجي الشعبي، وهو وحده السبيل الذي يرغم الدولة السعودية على التنازل. إن الخيارات الناعمة ممثلة في كتابة عرائض، والمناشدات، واللقاءات الوديّة، والتظلّمات لم تسفر عن تغيير من أي نوع، بل على العكس فقد

يتساءل الناس عن مصير التوجيه الملكي وهل سيدخل حيز التنفيذ أم سيودع في الثلاجة أو ربما سلة المهملات بعد استنفاد أغراضه

منحت أجهزة القمع جرأة على استعمال أقصى الخيارات وأقساها مع المطالبين بالحرية والعدالة والمساواة. في تجربة التيار الإصلاحي الذي نشط مجدداً في يناير ٢٠٠٣ ما يرسّخ قناعة سابقة بأن هذه الدولة لا تملك قابلية التسويات الوديّة والقانونية، لأنها قائمة على نقيضها، فلم تكن في الأصل دولة حريات حتى إذا تعرّضت حرية فئة للإنتهاك تمت معالجتها بطريقة قانونية أو عبر اللجوء للقضاء، فليست بهذه الطريقة كانت تسوّى مشكلات الأفراد والجماعات، وإنما كان الأمر يتطلب على الدوام عملاً جراحياً، أي انتفاضات شعبية أو حركات تنظيمية إعتراضية، أو نشاطات سياسية إحتجاجية محلية وخارجية، رغم ما يتخللها من أشكال قمع وقهر متنوّعة.

أولئك الذين يباركون التوجيه الملكي الجديد قد يكونوا من غير المضطّهدين وبالتالي هم من فرقة الطبّالين الذين يعملون في وظيفة (تلميع) الصورة الشوهاء للعائلة المالكة وللدولة السعودية بصورة عامة، وبالتالي فهم غير معنيين بتجسيدات التوجيه الملكي إن كانت لصالح المتضررين أو لسواهم. لا يجب القبول بدخول الحرية في بازار التوجيهات الملكية ولا المزايدات الإعلامية، وليس المعتقلون الذين يتضوّرون ألم الحبس، وألوان التعذيب النفسي والجسدي بانتظار خدعة جديدة نساهم جميعاً في تمريرها عليهم، وقد تشكّل غطاءً جديداً لمزيد من وجبات القمع ضدهم، تحت مسوّغ التوجيه الملكي.

كما لا يجب أن نفصل بين التوجيهات الملكية وأداء الدولة بصورة عامة، فقد أدمن السكّان على السماع عن توجيهات فارغة في المضمون وأحياناً في الشكل والمضمون حتى صاروا يعرفون مدة صلاحية التوجيه ولأي غرض يستعمل. ولذلك، إن موضوعة الحرية كما قضية المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير لا تتطلب توجيهاً ملكياً قابلاً لأن يوظف سياسياً في الخارج، ولكن تتطلب تحرّكاً شعبياً يرغم الدولة على وقف تام لكل أشكال الانتهاك لحريات وحقوق الإنسان، بصرف النظر عن انتمائه المذهبي والسياسي والإجتماعي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحرير الدولة من القيود التاريخية والمذهبية والتي مازالت تحول دون توفير شروط انتقالها إلى دولة وطنية حقيقية. فالحرية لا تنمو في بيئة تشجّع على التمييز بين السكّان، وتقسّم الأرزاق على أساس إنتماءاتهم القبلية والمناطقية والمذهبية.

وماجرى في نجران، ليس استثناءً في مجال الحريات والحقوق، بل هو القاعدة في المشكلة والحل سواء بسواء، مع التذكير بأن الحل لا يكون باستبدال أمير مكان آخر، طالما أن أسس المشكلة لا تزال كما هي عليه، وترتبط بسياسات الدولة وبرامجها وخططها التنموية، والتعليمية والبيروقراطية. هذا يعني، بكلمات أخرى، أن مشكلات الحرية والحقوق في هذا البلد لا يحسم أمرها توجيه ملكي، بل منظومة تغييرات جوهرية في بنى الدولة كيما تكفل الأخيرة حقوق وحريات السكّان، والذين يرجى تحوّلهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات.

حصار سعودي على غزة ..
تسييس الحج بعد توهيبه

المزاعم التي كانت تسوقها الحكومة السعودية بأنها ترفض تسييس الحج في سياق ردها على مظاهرات (البراءة من المشركين) التي كان ينظمها الإيرانيون خلال موسم الحج في السنوات الماضية، باتت جليّة وخصوصاً هذا العام، إذ باتت السعودية تمارس التسييس بطريقة مثيرة للسخط، بدأت بمضايقات حملات الحج القادمة من بلدان عربية محدّدة، ورفض منح تأشيرات لدخول بعض القيادات الدينية والسياسية في الخارج مثل الشيخ راشد الغنوشي، زعيم حركة النهضة التونسية، وقيادات فلسطينية في الجهاد الإسلامي، إضافة الى حرمان حجاج قطاع غزة من الحصول على تأشيرات سفر.

وذكر بيان لبعثة الحج الفلسطينية (أكدوا لنا ـ أي وزارة الحج السعودية ـ أن لديهم قراراً سياسياً بعدم التعامل إلا مع جهة واحدة ـ حكومة رام الله ـ التي يتعامل معها المجتمع الدولي). وقال صلاح البردويل، القيادي في حركة (حماس)، في تصريح له ما ذكرته البعثة قائلا: (هي ـ الرياض ـ تُريد التعامل مع الرئيس محمود عباس وحكومته؛ لأنها تعتبره شرعيا ويحظى بدعم أمريكي، ولكنها تشعر بالحرج إزاءنا، وتعتبر حكومة حماس غير شرعية).

ونفى الدكتور طالب أبو شعر وزير الأوقاف والشئون الدينية في الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية وجود أية إشكالية مع مصر حول فتح معبر رفح الحدودي مع غزة أمام الحجاج، موضحا أن المشكلة تكمن في منحهم تأشيرات دخول من قبل السلطات السعودية.

وقد ردّ مصدر مسؤول بوزارة الخارجية السعودية في ٣٠ نوفمبر الماضي على تصريحات قادة حماس بالقول (إن المملكة العربية السعودية، تنظر إلى جميع الفلسطينيين بعين المساواة).. ولكن المصدر اعترف بأن تأشيرات دخول المملكة لأداء فريضة الحج (سلمت للسلطة الفلسطينية) في إشارة إلى سلطة محمود عباس.

وبالرغم من مناشدة الحكومة الفلسطينية برئاسة هنيّة نظيرتها السعودية بالتدخل الفوري والعاجل من أجل إنهاء أزمة حجاج قطاع غزة، والسماح لهم بالسفر لأداء فريضة الحج، فإن القيادة السعودية التي كان يأمل حجاج غزة صدور مرسوم ملكي أو مبادرة كريمة عنها لانهاء الأزمة، قد لاذت بالصمت، فيما عاش حجاج غزة وضعاً نفسياً بالغ الصعوبة يضاف إلى قائمة مآسي القطاع، ودخل الحصار السعودي في مشهد الحصار الشامل على فلسطين.

فكرة الحصار العربي ـ الغربي ـ الإسرائيلي لقطاع غزة واضحة. المراد إضعاف المجتمع الغزّاوي وتيئيسه، تمهيداً لاجتياح اسرائيلي عسكري ينهي حماس مرة والى الأبد، ويعيد السلطة الى محمود عباس وحركة فتح. كل الضغوط السياسية والإقتصادية والنفسية والعسكرية القائمة اليوم تستهدف الوصول الى تلك النتيجة.

الأمير تركي الفيصل..
محاضراً في التطبيع

يستعد رئيس الاستخبارات السعودية السابق والسفير السعودي في لندن وواشنطن سابقاً الأمير تركي الفيصل لتولي منصب محاضر في جامعة (جورج تاون) في واشنطن. ونقلت صحيفة (الوطن) السعودية في الأول من ديسمبر بأن الأمير تركي سيحاضر لمجموعة من طلاب الدراسات العليا من الكلية في مادة (رئيسية) بمناهج درجة الماجستير. وتعلّق الصحيفة: (ولا يخفي الأمير تركي سعادته بتجاوب الطلاب معه خاصة عندما يتعلق الأمر بالمملكة ومظاهر التطور فيها). ويقول الأمير تركي بأن قبوله التدريس جاء تلبية لطلب الجامعة.

وفيما يعتبر الأمير تركي أن منصبه الأكاديمي ينسجم مع مهامه الدبلوماسية السابقة حيث كان يشارك في الندوات والمحاضرات (وتكثيف الجهود لنشر الهوية والثقافة، وتبادل وجهات النظر مع الدول الصديقة)، إلا أن التطوّرات الجديدة تسبغ طابعاً مختلفاً على نشاطه الأكاديمي بعد تقارير نشرت في الشهرين الماضيين عن دور تطبيعي علني يزاوله الأمير تركي الفيصل لتهيئة أجواء المصالحة مع الدولة العبرية. وكانت مشاركته في ندوة أكاديمية في أكسفورد قبل شهرين بحضور وفد أكاديمي إسرائيلي إعتبرت مؤشراً على طبيعة النشاط الأكاديمي والثقافي الذي ينوي الأمير الاضطلاع به في المرحلة المقبلة، وخصوصاً من خلال جامعة جورج تاون العريقة.

ومن اللافت أن الأمير تركي ـ الذي لا يحمل شهادة أكاديمية تخوّله التدريس ـ قد وهب قبولاً مفتوحاً لأي (دعوة يتلقاها من مؤسسات تعليمية أو أدبية أو ثقافية في الداخل أو الخارج للحديث عن المملكة العربية السعودية)، بحسب صحيفة (الوطن) في إشارة إلى المهمة التي كرّس نفسه لها في المرحلة القادمة، والتي سكون حبلى بمفاجئات أكاديمية وثقافية على مستوى التطبيع العلني مع الكيان الإسرائيلي، وتسويق نموذج الاعتدال السعودي على يد رجل ساهم على مدار عقدين في تسويق نموذج التطرف عبر انخراطه التام في الشأن الأفغاني بكل تعقيداته وتنظيماته.

سامح الله خوجه..
هذه لبنان، السمكة الزجاجية

لو صرّح السفير السعودي في لبنان عبد العزيز خوجة في دولة أخرى لقلنا أن الأمر عادي، فمساحة العتمة أكبر بكثير من مساحة الضوء، ويمكن إخفاء أسرار كثيرة عن الرأي العام، بل حتى عن الموالين أنفسهم، فما بالك في دولة مثل لبنان، التي تشبه إلى حد كبير السمكة الزجاجية، التي يتساوى النظر إلى ظاهرها وباطنها، فليس هناك ما تخفيه حتى هيكلها العظمي، وباقي محتويات جوفها.

رد خوجة على زعيم تيار المردة والوزير السابق سليمان فرنجية بشأن الأموال السعودية المخصّصة لدعم تحالف ١٤ آذار في الانتخابات البرلمانية المقبلة جاء متأخراً، لأن الحديث عن تلك الأموال يعود الى ما قبل عام تقريباً، ونبّه كثير من أقطاب المعارضة من خطورة تلك الأموال على الديمقراطية التوافقية في لبنان..فقد شعر أنصار التيار الوطني الحر بأن أموالاً سعودية بدأت تتدفق في الشارع المسيحي لدعم حزبي (القوات) و(الكتائب) المسيحيين بهدف إضعاف التيار العوني في الإنتخابات القادمة، فيما بدأ تيار المستقبل حملة واسعة لشراء الأصوات الانتخابية في مرحلة مبكرة، كما انتقد رئيس مجلس النواب، نبيه بري، حركة الأموال لأغراض انتخابية.. وبات الجميع يدرك بأن لا مال في لبنان بطابع سياسي إنتخابي غير المال السعودي.

كما شعر أنصار (حزب الله) و(أمل) بأن أموالاً سعودية تغدق على عناصر شيعية هامشية منهم أمين عام ما يسمى بـ (المجلس الإسلامي العربي) السيد محمد علي الحسيني، والذي أقرّ في مقابلة مع قناة (العربية) في ٢٧ نوفمبر الماضي (أن المجلس يحصل على دعم من الدول العربية ومعظم الدول الخليجية). وكشف بأن (المجلس الإسلامي العربي سوف ينطلق بفكره وعمله الى الكويت، والسعودية وقطر ويعمل الآن على افتتاح محطة فضائية تروّج لهذا الفكر). يضاف إلى الحسيني شخصيات أخرى مثل أحمد الأسعد الذي زار السعودية، وكتبت عنه صحيفة (الأخبار) البيروتية مقالاً في ٢٣ أكتوبر الماضي بعنوان (أحمد كامل الأسعد يدخل الجنوب بالمال السعودي).

فلم تكن حملة المعارضة اللبنانية على السعودية لأغراض انتخابية، ولكنها حقائق باتت مشاعة في بلد يكشف على أرضه عورات الآخرين، فليتق القادمون من خلف الحدود (الله) في أنفسهم، قبل أن يأمروا غيرهم بها، لأن كل شيء في لبنان قابل للكتمان إلا السر.

الرياض تتلقى صفعة أخرى ولكن في.. أفغانستان

عمر المالكي

ليس جديداً القول بأن السعودية خسرت مواقعها في افغانستان، بعد أن كانت مع الباكستان تشكلان الرقم الأصعب في معادلته. الخسارة تمت قبيل الغزو الأميركي بسنوات حين رفضت الطالبان فك التحالف مع القاعدة، رغم أن السعودية من الدول الأولى التي راهنت على الطالبان ومولتها وأولدتها واعترفت بها هي ودولتين أخريين: الإمارات والباكستان.

الاحتلال الأميركي لأفغانستان، وإدارة معاركه من قواعد أميركية في السعودية، كما هو معلوم، أطلق رصاصة الرحمة على العلاقات بين الطرفين السعودي والطالباني. ولأن السعودية كانت تبحث عن (براءة ذمة) من أحداث سبتمبر، وضعت الطالبان مع القاعدة في سلّة واحدة ورأت التخلص منهما، وهو ما حدث.

خطأ السعودية أنها انسحبت من أفغانستان بعيد احتلاله، تاركة لأميركا والناتو تدبر أمره، مع تمويل سعودي إن تطلب الأمر. وبسبب الإحتلال عادت العناصر المدعوم أكثرها من إيران لتسيطر على سدة السلطة، وهو أمر أزعج السعودية، وكان سبباً في تراخيها عن دعم النظام الجديد. الأمر الذي جعل موقع إيران في التأثير الثاني بعد الباكستان أو الأول حتى.

انتهجت السياسة الخارجية السعودية فلسفة التخلص من مواطن التورط، التي قد ترتد عليها في وقت هي بحاجة الى تلميع صورتها الإرهابية بعد أحداث ٩/١١، فكان ان طلقت شبه نهائياً أفغانستان والصومال، وحتى المشاكل القديمة الأخرى والمستجدة: الصحراء الغربية، ودارفور والشيشان وما أشبه.

فجأة صحت السعودية على دور أراد الغرب اناطته لها لتخفيف خسائره في الحرب الأفغانية. والسعودية رحبت بالدور لتكون الوسيط بين كرزاي والملا عمر، لعلها تستعيد بعض الدور المفقود، ولكن بمباركة وتأييد الغرب، بحيث إذا ما نجحت زادت رصيدها عند حلفائها وحماتها الغربيين، ولتثبت بأنها (اي السعودية) لم تتغير، وأنها الصديق والحليف الذي يعتمد عليه في الأزمات وأوقات الطوارئ!

الملا عمر: لا صلح ولا تقاسم سلطة

الخطوط مع الطالبان متقطعة، ولكن السعودية حاولت الاتصال بأولئك السياسيين القدامى مثل الملا ضعيف الذي رأس خارجية الطالبان فترة من الزمن، واستدعته ليتباحث مع موفد من الحكومة في الرياض، في محاولة ابتدائية لجسّ النبض لدى الملا عمر، ومؤملة أن يقبل بتقاسم السلطة مع القابضين عليها اليوم، بل وسرت شائعات نشرتها مجلة دير شبيغل بأن السعودية عرضت على الملا عمر اللجوء الى الجنة (السعودية!).

مثل هذه الأخبار أثارت الملا عمر، فهو أولا يعتبر السعودية شريك في اجتلال بلاده، وهو ثانياً تلقى إهانة بمثل هذه التصريحات، وهو من جهة ثالثة أسيء تقدير قوته غربياً وسعودياً، فيما هو يسيطر اليوم على ثلاثة أرباع أفغانستان. فلماذا يقبل بالهدنة في ظل الإحتلال؟

السعودية طرف غير محايد، وإن كان قادراً على الدفع أي تمويل مستحقات الوساطة!، وافتقاد السعودية لعنصر الحياد في اكثر من موقع جعلها تدفع ثمناً باهظاً، سواء في أفغانستان أو لبنان أو العراق. لا بد من طرف آخر يقوم بالوساطة وليس السعودية، التي هي طرف معاد.

لهذا السبب خسرت السعودية قبل أن تبدأ حتى الجمع بين الملا عمر وكرزاي، او من يمثلهما. وقد توقعنا (في أعداد سابقة) أن السعودية ستصل الى هذه النتيجة الحتمية.

في السابع من ديسمبر أعلن الملا عمر في رسالة له بمناسبة عيد الأضحى أن دعوة الصلح (المضللة، تعتبر حماقة ولا يقبلها العقل) في ظل استمرار الصراع (وتحت ظل طائرات المحتلين الفتاكة وقنابلهم الضخمة، وفي حالة وجود الاحتلال وإرسال مزيد من القوات). وأضاف موجهاً كلامه للسعودية: (على الذين يبتغون المصالحة إنهاء الاحتلال أولاً، فهؤلاء هم الذين فرضوا وسلطوا الحرب على الشعب الأفغاني المجاهد، ولا يمكن في مجتمع إنساني أياً كان أن يتحدث للمصالحة بفوهة البندقية، فإجراء المفاوضات في ظل مواصلة الصراع أمر مستحيل).



الفيصل: فشل سعودي جديد

وتابع الملا عمر متحدياً رافضاً تقاسم السلطة: (لا تحسبوا أن قادة الجهاد الإسلامي سوف يتخلون عن حقهم المسلم وجهادهم المقدس بوعودكم الزائفة، والمصالح المادية، وإعطاء حق العصمة الشخصية، واقتراح منح الحقائب الوزارية والمناصب العالية في غضون الاحتلال).

وطالب زعيم حركة طالبان (المعتدين على شعبنا المنكوب وبلادنا المظلومة) سحب قواتهم من أفغانستان، محذراً من هذه القوات لن تنجو (من ضربات مجاهدينا الغاضبة).

وجاءت تصريحات الملا عمر هذه، في وقت توقعت فيه السعودية اجراء مفاوضات بين مبعوث من طرفه مع مبعوث حكومي بحيث تتم أثناء موسم الحج. لكن الملا عمر لم يرسل أحداً، ولم يقبل بالمفاوضات من أساسها، بل وصرّح رافضاً لها، كونها تستهدف محاصرة القاعدة ولا تمنحه شيئاً مهماً.

وتعليقاً على ذلك قال مصدر سعودي في ١٢/٨ للسي إن إن أن بأن تصريح الملا عمر، لم يتضمن اللغة المنتظرة منه، زاعماً أنه لا تربطه أي صلة بزعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن. وأشار المصدر السعودي إلى أن محادثات السلام الأفغانية مع طالبان، والتي كان يتوقع أن تعقد على هامش موسم الحج، ألغيت في الوقت الحالي، دون أن يشير إلى إمكانية عقدها في وقت لاحق غير محدد.

وبهذا يسدل الستار عن محاولة سعودية فاشلة لاستعادة نفوذها في أفغانستان بدعم غربي.

إن هذا يكشف عن مدى انحدار السعودية في المكانة والإهتمام، بعد أن استعدت سياساتها الخارجية شعوباً عربية وإسلامية عديدة، فضلاً عن قوى سياسية لها ثقلها في بلدانها. كما يقدم الفشل درساً لآل سعود، بأن المال لوحده لا يصنع المعجزات، حتى لدى الفقراء والمحتاجين، وعليهم أن يصلحوا منهجهم السياسي قبل أن يخطوا الخطوة الصحيحة والمستقلة، أما قطع الحبال مع الآخرين ومن ثم محاولة بنائها من جديد كما هو الحال مع أفغانستان، دون تغيير المنهج، وبإملاء غربي، فإنه لا يعيد المجد الضائع لهم ولا لبلدهم.

الوهابية والعمل السياسي

المحازبة الإقتلاعية

يحي مفتي

يحدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ستة أصول بيّنها الله تعالى بياناً واضحاً للعوام، وجاء في الأصل الثالث منها: (أن من تمام الإجتماع، السمع والطاعة لمن تأمّر علينا، ولو كان عبداً حبشياً..)(انظر: الدررس السنية في الأجوبة النجديّة، الجزء الأول ص ١٧٣)، وفي مكان آخر يقول (وبعد يجبنا من العلوم، أنه يقع بين أهل الدين والأمير بعض الحرشة (أي خلافات وسوء تفاهم)، فإن كان الأمير ما يجعل بطانته أهل الدين، صار بطانته أهل الشر، وأهل الدين عليهم جمع الناس على أميرهم، والتغاضي عن زلته، وهذا أمر لا بد منه من أهل الدين، يتغاضون عن أميرهم، وكذلك الأمير يتغاضى عنهم).

ويشكل هذا الرأي خلاصة الرؤية الأيديولوجية الوهابية حول الدولة، ومن شأنه التحريض على قراءة الخلفية التاريخية التي يستند إليها المذهب الوهابي في التأسيس النظري لنظام الحكم الإستبدادي. وطالما أن ثمة نصيّحة يمرّرها جامع كتاب (الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية) تنص على إقتفاء أثر آل الشيخ لكون (العدول عن طريقة آل الشيخ رحمهم الله، ومخالفة ما استمروا عليه في أصول الدين، فإنه الصراط المستقيم الذي من حاد عنه فقد سلك طريق أصحاب الجحيم)، فإنه يشير إلى ما تعنيه الإجتهادات الوهابية في السياسة الشرعية من أهمية كبيرة داخل المدرسة السلفية.

وتنطلق الوهابية، كما يفصح رأي الشيخ إبن عبد الوهاب سالف الذكر، من مبدأ التعيين والغلبة في تشكيل السلطة، وليس من منطق الإختيار والتعاقد، حيث يستمد الحاكم سلطانه أو سيادته من الأمة التي يمثلها. فالإمارة في الرؤية الثيولوجية الوهابية تنعقد بالتسلّط ثم بالتوارث ولا دور لأهل الحل والعقد إلا في موضع إضفاء الشرعية على الإمارة المفروضة. يزعم أحمد دحلان بأن أهل الحل والعقد تنحصر في خمسة أطراف: أسرة آل سعود، أصحاب الفضيلة العلماء، رؤساء المحاكم والقضاة، أعضاء مجلس الوزراء، أعضاء مجلس الشورى) (السيد أحمد دحلان، دراسة في السياسة الداخلية للمملكة العربية السعودية، ص ١٤٦).

والحال أن الأطراف الأربعة الأخرى يتم تعيينها بأمر ملكي، ما يعني أن صلاحية أهل الحل والعقد تقف عند مستوى توفير الغطاء الديني بعد قيام السلطة وكذلك للمارسات السياسية السعودية، هذا إن قبلت، من حيث المبدأ، الصيغة المذكورة، حيث من الثابت حكماً أن تعيين الملك يتم بالتوارث بحسب التسلسل المتفق عليه داخل الأسرة المالكة، ويتولى الملك تعيين ولي عهده المحدّد سلفاً، فيما لا دخل لأي فرد من خارج الأسرة المالكة في المشاركة في معادلة الحكم في أي مستوى. وقد أوجد علماء الوهابية مسوّغات ليست بالضرورة مستندة على معطيات شرعية صلبة تذهب إلى حد التسامح في مسألة توارث العرش. ومن اللافت أن السيد أحمد دحلان تحدّث بكل تفانٍ عن مبدأ التوارث وقال (جرى التقليد على حصر وراثة العرش في أبناءِ الملك عبدالعزيز فيتولى العرش منهم الأخ بعد أخيه لا الولد بعد أبيه بعد ترجيح الأكبر سناً). (المصدر السابق ص ١٤٢). كما حظي التقليد برضى وتأييد علماء الوهابية، بل أفاضوا في تمجيده واعتبروا الدولة السعودية بأنها الوحيدة من بين دول العالم كله التي تطبّق أحكام الإسلام، الأمر الذي يواري الجدل حول شكل الحكم وآليات تداول السلطة، بل تجاوزوا كما أوصى مؤسس المذهب عن أخطاء النظام تبعاً لمليات التحالف الديني ـ السياسي بين الوهابية وآل سعود.

في الرؤية الإسلامية المثبّتة في مصادر التشريع الإسلامي نقرأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا تصلح الإمامة إلا لرجل فيه ثلاث خصال، ورع يحجزه عن معاص الله، وحلم يملك به غضبه وحسن الولاية (أي حسن التدبير)على من يلي حتى يكون لهم كالأب الرحيم).

ومن الثابت أن الملوك السعوديين جميعاً قد حازوا على مرتبة (تربية القصور)، كما يشهد بذلك مؤرخو العائلة المالكة، ولنا أن نتخيّل كيف يمكن لمن أتقن ثقافة القصور أن يقود البلاد الى مرحلة التحول الديمقراطي، أو يكون رائداً للإصلاح والحوار.

إن مجرّد إسباغ طابع ثيوقراطي على الدولة السعودية لا يحيلها دولة دينية بالمعنى الحرفي للكلمة، فممارسات الأمراء في السياسة لا تجعل منهم خلفاء دينيين، وفي الوقت نفسه على قدر من التأهيل السياسي والفكري ما يجعلهم ديمقراطيين أو إن شئت شوريين. فثمة وظائف محدّدة للدولة ترسمها النخبة الحاكمة، لا شأن لها بالمجال الحقوقي في بعديه الديني والمدني، ولا صلة له بما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فهناك مصالح تستوجب فعلاً دؤوباً لثنائية دينية وسياسية تمنع إنتقال السلطة إلى آخرين، ينظر إليهم على أنهم خارج نطاق الشراكة والقسمة، فالدولة تأسست بالقوة ويجب أن تدار بالقوة، هكذا نظّر لها العالم وبهذا المسوّغ يمسكها الحاكم.

قليل من لفت إنتباهه غياب كتابات وهابية تنظّر لمبدأ الشورى في

الإسلام، بل يكاد كبار علماء المذهب يصرفون النظر عن تناول أسس الدولة الإسلامية والمبادىء التي تحكمها، على الأقل من أجل شرعنة العلاقة مع السلطة، بالرغم من أن الدولة السعودية قائمة، من الناحية النظرية والتاريخية، على أساس تحالف عقدي بين العلماء والأمراء.

ورغم ما عرف عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب من تشدد وتطرف في تطبيق الاحكام الدينية والترويج لدعوته الا أنه كان متسامحاً الى الحد الأقصى في موضوع الإمرة، وكان له ما يبرر هذا التسامح فقد استفاد من بعض الاحاديث ليخرج بحكم ديني يقضي بالتسليم للأمير وإن كان فاجراً ظالماً وأن الوعد والوعيد لمن يعصي الأمير الظالم لأنه ظل الله في الارض، وهذا الحكم تلقفه أتباعه من بعده وطبّقوه بحذافيره حتى ابتلع آل سعود الجزيرة العربية والوهابية معاً، والسبب في ذلك يعود الى (أن التعاليم الوهابية قد بررت وثبتت الحكم السعودي على الجزيرة العربية. وقد شدّد محمد بن عبد الوهاب على أن طاعة الحكام واجبه حتى ولو كان هؤلاء ظالمين..ونصح الشيخ بالصبر على ظلم الحكام، وشجب الإنقضاض المسلح عليهم). (أنظر: أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية ـ ص ٣٦).

وبالرغم من أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب لم يكن منخرطاً بصورة مباشرة في الكتابة حول طبيعة الدولة الإسلامية وفق تصوّره العقدي، إلا أن كتاباته بصورة إجمالية تنطوي على دلالات حول نموذج الدولة التي يناصرها، أي الدولة القائمة على أساس تطبيق حرفي للشريعة، بحسب الميراث الإجتهادي للمدرسة الحنبلية.

ولذلك، يعتقد علماء الوهابية بأن العلماء والأمراء يتقاسمون مسؤولية رسم وتطبيق السياسات ذات الصلة بالشؤون العامة. وكان التحالف التاريخي بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود سنة ١٧٤٤ يقضي بأن تكون الشؤون الدينية بيد العلماء، وبصورة حصرية في المتحدّرين من الشيخ إبن عبد الوهاب فيما تقع الشؤون السياسية ـ الزمنية في أيدي آل سعود حصراً.

وكان انفجار ازمة الخليج الثانية سنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، قد بدّل بصورة دراماتيكية المشهد السياسي ـ الديني في المملكة السعودية لينشق عن ظاهرة إحتجاجية من داخل المجتمع الديني الوهابي، في رد فعل على تصدّع أسس التحالف التاريخي المشار إليه سابقاً، حيث عبّر مشايخ المؤسسة الدينية من الطبقة الثانية عن اعتراض شامل على تآكل سلطة العلماء، بفعل انجراف الدولة في تيار التحديث، في طابعه الإداري المحض، إذ فقد العلماء، بحسب فحوى العرائض السلفية حينذاك، جزءً جوهرياً من صلاحيات كانوا يأملون الإمساك بها بصورة دائمة، وبوصفها إمتيازات حصرية بهم دون سواهم، في مجالات التعليم ووسائل التوجيه التربوي والإجتماعي، والقضاء، والإعلام..

في سياق حملة العرائض التي رفعت الى الملك فهد وكبار الأمراء خلال أزمة الخليج، والمطالبة بالإصلاح على قاعدة أن سياسات الدولة كانت المسؤولة عن تداعيات الأزمة، كتب ما يربو عن مئة رجل دين سلفي (مذكرة النصيحة) عقب إعلان الملك عن الأنظمة الثلاثة (النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق). وتلخّص المذكرة الرؤية السلفية للدولة الشرعية، من خلال المطالبة بإعادة أسلمة أجهزة، وسياسات، وبرامج الدولة السعودية.

على الجانب الآخر، كان كبار العلماء بقيادة المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز، قد وجّهوا انتقادات شديدة للطريقة التي تم بها التعبير عن اعتراضات المشايخ، دون تناول محتوياتها، ما يشي بموافقة ضمنية على تلك الإعتراضات. وكان هجوم كبار العلماء على من ينتقد أداء الحكم السعودي بصورة علنية والدعوة للإصلاحيات يقوم على مبرر أن ذلك يتعارض مع المبدأ التقليدي الدارج في علاقة العلماء والأمراء، أي اعتماد مبدأ النصيحة. والأهم من ذلك، أن هجوم العلماء حمل رسالة أخرى لكل المطالبين بالإصلاح، واعتبار حركة المشايخ في شكلها الإحتجاجي العلني تفتح الباب أمام فئات أخرى للتدخّل في شؤون الحكم، والتي تقع زعماً خارج الإطار المرسوم للشأن العام.

عند هذا المقطع، من الضروري القول بأن القوة الدينية السلفية كانت تعارضان على الدوام المناظرة بشأن الصلاحية الدينية للتوافق بين الإسلام والديمقراطية، والتي تصوّر بوصفها مفهوماً دخيلاً، وأحد منتوجات الصليبيين، وإشراك وثن في العبادة مع الله. وما يدعو للغرابة، أن هذا الوثن الديمقراطي يصبح مقبولاً في بلدان أخرى مثل الكويت والجزائر ومصر والأردن التي أفتى علماء الوهابية بجواز المشاركة في الإنتخابات، بكونها أحد مكوّنات وتمظهرات الممارسة الديمقراطية.


بن باز: الإنتخابات جائزة ولكن في الخارج

إن الدور الفارط وتمدد سلطة المؤسسة الدينية كانا دائماً ينطويان على اعتراض أيديولوجي لكل أشكال التغيير. ومن وجهة نظر النخبة الدينية الوهابية، أن الإصلاح السياسي يفضي أولاً إلى تناقص سلطتها السيادية وحصّتها في الدولة، وثانياً سيغيّر دون مناص طبيعة الدولة، وثالثاً، سيؤدي الإصلاح إلى تفتيت سلطة التوجيه الثقافي والأيديولوجي التي كانت تحت سيطرة المؤسسة الدينية، بما يؤول إلى تعددية مصادر التوجيه، وصولاً إلى تخفيض سلطة العلماء وربما زوالها في مرحلة لاحقة. وفي الحاصل النهائي لتلك المخاوف، فإن رد فعل المؤسسة الدينية كان يميل على الدوام نحو معارضة الإصلاحات، ببساطة لكونها الخاسر الأكبر.

وأمكن القول في ضوء هذه الخلفية الأيديولوجية، أن علماء الوهابية كانوا مسؤولين، وليس وحدهم بطبيعة الحال، عن إجهاض المناظرة حول الديمقراطية، وتوفير مسوّغات بطش الدولة ضد الإصلاحيين. بكلمات أخرى، كان الخطاب الديني الرسمي ومازال يساهم في إعاقة عملية الإصلاحات السياسية، بل وتقويض أية محاولات لعقد مناظارات حول الإصلاحات والديمقراطية.

كتب مقتدر خان، مدير الدراسات الدولية في كلية أدريان، يقول: توجّهت إلى عضو مجلس الشورى في أستوديو تلفزيوني حيث كنت أسجّل مقابلة لمدة ساعة كاملة حول الديمقراطية الإسلامية، وعنّفني ـ أي عضو مجلس الشورى ـ لكوني لم أعقد نقدياً ـ ضد النظام السعودي ـ كما كنت سابقاً، واستمتعت إلى هجومه على الجامعة وعلماء الوهابية كونهم مصدر مشكلة الإرهاب في السعودية. ويقول، بحسب نقل مقتدر خان: كل ما يدرّسونه هو كراهية من يختلفون معهم. ونحن بلد في القرن

العشرين من الناحية الإقتصادية ولكننا في القرن الرابع عشر من الناحية الفكرية). يقول مقتدر خان: (نصحته بأن يتحدّث أمام شعبه وملكه كما تحدث بنفس القدر من الصراحة والعلانية هنا).

بطبيعة الحال، لم يسمع خان إن كانت نصيحته قد طبّقت بحذافيرها، وأهل الدار يدركون تماماً بأن ما يقال في المجالس المغلقة أو في المنتديات التي تعقد خارج البلاد، لا يجد قنوات مناسبة لمروره الى الشارع، فثمة مصالح ومحاذير جمّة تحول دون كسر التابوات التي فرضتها العائلة المالكة بالتعاون مع حليفها الديني ما يجعل الحديث في السياسة أمراً محظوراً ما لم يكن متناغماً مع الخطاب المتبنى من قبل الدولة.

ولذلك، أرغمت القوى السياسية من مختلف الطيف الإجتماعي والأيديولوجي على تفادي الإنتقادات العلنية المباشرة للنظام السعودية كيما لا تعكّر صفو مضاجع العلماء الذي سيتصرّفون على وجه السرعة للدفاع عن المواضع الإجتماعية التي يتمتّعون بها، وكذلك المصالح المشتركة مع العائلة المالكة. يضاف إلى ذلك، يؤسس الخطاب الديني الوهابي، كما هي مهمته التقليدية على الدوام، الأرضية للحكومة السعودية كيما تتخذ كل الإجراءات ذات الطبيعة القاسية والقمعية ضد أولئك الذي يطالبون بإحداث تغييرات في بنية الدولة أو تحويلها الى ديمقراطية.

فالتفسيرات الرسمية للإسلام تحظر المجادلات من أي نوع، خصوصاً تلك التي لا تتوافق مع الخطاب الوهابي التقليدي. وبالرغم من أن كثيراً من الإسلاميين لا ينتمون للمدرسة الوهابية، إلا أنهم لا يفضّلون البوح بقناعاتهم السياسية، وإن جاءت في ضوء تفسيرات دينية مخالفة للتفسير الوهابي الرسمي. ولذلك، إنه الخطاب الديني الوهابي المسؤول عن غياب أي كتاب أو ندوة أو مؤتمر في هذا البلد حول الديمقراطية، ما لم تكن هذه الفعاليات مكرّسة بصورة حصرية لإثبات التعارض التام بينها وبين الإسلام، بما يؤكّد في نهاية المطاف الرؤية الدينية ـ السياسية الرسمية.

إن غياب البنية التحتية للديمقراطية، يمهّد دون مناص لجهود النظام السعودي في عزل، وقمع بل وجلد أو إعدام أولئك الذين يتجاوزون فتاوى العلماء. كتبت سامية ناخول في مارس ٢٠٠٤: (حين أفتى أعلى سلطة دينية في السعودية (المفتي الأكبر الشيخ عبد العزيز آل الشيخ) بأن الإسلام يمنع الرجال والنساء من الإختلاط في الأماكن العامة، فإنه وضع حدوداً أمام الإصلاحيين الذي ينادون بحقوق المرأة في المملكة المحافظة). ولم يكن الأمير نايف، وزير الداخلية، مخطئاً في تقدير الموقف الوهابي من قيادة المرأة للسيارة، حين استعمل لغة الفتوى بأن الإسلام يمنع المرأة من قيادة السيارة، فهو يعي تماماً الروح الخفية للوهابية المتناغمة مع توجّهات رعاتها.

وفي حقيقة الأمر، فإن غياب المناظرة حول الديمقراطية في السعودية ليس عائداً فحسب للتدابير القمعية للدولة، أو فشل الأخيرة في تطوير بناها ووسائلها كيما تتطابق مع شروط الديمقراطية، ولكن أيضاً عائداً الى الدعم الديني الواسع والحازم الذي يقدّمه علماء الوهابية للحكم السعودي.

وتجدر الإشارة الى أنه حين تكون القضية متّصلة بالحكم والدولة، فإن التباينات داخل المجتمع الوهابي الديني تتلاشى. ولذلك، فإن الخلاف بين متشدّدي الوهابية ومعتدليها لا يحوم حول الديمقراطية إن كانت متوافقة مع الإسلام أم خلاف ذلك، حيث أن الطرفين متمّسكان بموقف عقدي متوّحد يقوم على اعتبار الديمقراطية بضاعة الكفّار والمشركين. ولكن الخلاف يتركّز حول المدى الذي يمكن تصل إليه سلطة وصلاحية العلماء في الدولة. فما الذي يجعل الشيخ عبد الله التركي والشيخ ناصر العمر يلتقيان على موقف واحد في موضوع (ولاية الأمر)، واعتباره مفهوماً لا يمكن تطبيقه بحسب الرؤية الشرعية والتاريخية للوهابية إلا على العلماء وحدهم دون سواهم؟

إن محاولات العائلة المالكة، وخصوصاً الملك وبعض الأمراء المقرّبين منه، في فبركة شكل جديد للوهابية مشتق من الوهابية الأصلية، أي شكل قابل للتسويق في الغرب، واجهت فشلاً ذريعاً في تطوير تفسيرات جديدة للوهابية. فالضجيج المصاحب لنموذج الوهابية الليبرالية كما بشّر به الملك ورجاله وكتبت عنه بعض الصحف الغربية والأميركية مالبث أن توارى سريعاً، لأنه نموذج مقطوع الصلة بالجذور الفكرية والإجتماعية والتاريخية للوهابية نفسها التي لا تقبل تشويهاً لهويتها، وأسسها العقائدية، وبالتالي بقي النموذج بلا أتباع كبار أو صغار في التراتبية الوهابية الرسمية والشعبية. فالذين يتحدّثون عن تجديد في الوهابية، يحتاجون إلى قدرة تأويل جبّارة من أجل الحصول على إشارات في كتابات وخطب وندوات المصنّفين على الوهابية الجديدة.



الألباني: الأصل حرمة الإنتخابات.. ولكن..

على أية حال، فإن الصورة النمطية عن الوهابية بوصفها حركة طهرانية إصلاحية بدأت في التشظي، ليس بسبب تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر، ولكن بفعل تفجّر التناقضات داخل الدولة السعودية ذات الصلة بالمزاعم الدينية، والعدالة، والثروة، والحريات، وأخيراً الإصلاح السياسي. فاللهاث خارج الحدود من أجل تزيين صورة العائلة المالكة، وتسويق نموذج للوهابية غير حائز على إجماع الحراس الحقيقيين للوهابية الأصلية، أدى إلى توليد إنطباع عام بأن الإزدواجية السعودية باتت مقرفة، لأنها تنطوي على خديعة، فالصورة الخارجية للدولة ليست سوى غطاءً مزوّاً لأشكال التخلف، والاستبداد، والانتهاك المقيت للحقوق والحريات في الداخل. ولم تفلح تلك المحاولات المفتعلة في تغيير حقيقة أن العائلة المالكة فاسدة، وأنها تستعمل الإسلام لمصالح خاصة.

مصالح آل سعود والوهابية تستوجب فعلاً دؤوباً فالدولة تأسست بالقوة ويجب أن تدار بالقوة، هكذا نظّر لها العالم وبهذا المسوّغ يمسكها الحاكم

في مقابل المناصرين لخيار التجديد في الوهابية، هناك من ينتقدها بشدّة لأنها لا تسمح بتطوير آليات تجديد، بل ذهب البعض مثل الدكتور محسن العواجي الى أن الفكر الوهابي يحرّض على العنف. وقال في مقابلة مع قناة (الجزيرة) في برنامج (بلا حدود) في نوفمبر ٢٠٠٣ قال (إن هؤلاء الشباب الذين في نهاية الأمر تبنوا العنف ينطلقون من أفكار هي أصلاً موجودة في الفكر الوهابي).

العلماء والفتاوى السياسية

ما يثير الغرابة حقاً، أن علماء الوهابية رغم كونهم لم يدرسوا علوم السياسة، ولم يطّلعوا على التجارب الديمقراطية ولا عاشوها في بلدانهم، ولكنّهم مع ذلك يمارسون (ولاية الفقيه) المطلقة، فيفتون في كل شيء، حتى ما كان خارج اختصاصهم، لا على سبيل التعيين ولا على سبيل التعليم. في مطالعة متأنية في مضامين الفتاوى التي أصدرها علماء الوهابية من الطبقتين الأولى والثانية ما يلفت إلى أن الإنزواء عن العمل السياسي في الداخل لم يمنع تعويضه خارج الحدود، حيث يبرع العلماء والمشايخ في تقديم أنفسهم بوصفهم خبراء في الفقه السياسي، تحدوهم فكرة ممارسة التغيير من داخل المؤسسة (الحزب، البرلمان..)، وإن كان إنكار شرعيته من حيث المبدأ يبقى قائماً. بل ما يثير في الفتاوى تلك المحازبة المندسّة في ثنايا الفتاوى، والتي تتعامل مع أنصار محدّدين، تبعث لهم برسائل توجيهية كيما يضطلعوا بواجب تلقيه عليهم القيادات الحزبية ولكن تحت أغطية أخرى.

وتستمد المحازبة السياسية لدى النخبة الوهابية من رؤية أيديولوجية تنزيهية، ما يعزّز الخوف الشائع من إمكانية اختطاف الديمقراطية من أناس يجحدوها، وترسيخ الإعتقاد بأن الديمقراطية توفّر أدوات تقويضها من خلال إعطاء فرصة لذوي النزوعات الإقتلاعية بتمرير معتنقاتهم العقدية عبر وسائل ديمقراطية تفضي في نهاية المطاف الى السيطرة على العملية السياسية.

فقد أصدر عدد من كبار العلماء فتاوى تجيز بل تحثّ على المشاركة والمنافسة في الانتخابات التشريعية. فقد أجاز المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ إبن عثيمين، والشيخ ناصر الدين الألباني وإن بتحفّظ المشاركة في الإنتخابات، ولكن من منظور عقدي، أي بنيّة توظيف الديمقراطية لخدمة العقيدة، وفق المنظور الوهابي.

وفي سؤال وجّه للشيخ بن باز عن حكم الدخول في المجالس التشريعية، أو مجلس الشعب (البرلمان) فأجاب بما نصّه: (إن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) فلا حرج في الالتحاق بمجلس الشعب (البرلمان)، إذا كان المقصود من ذلك تأييد الحق وعدم الموافقة على الباطل لما في ذلك من نصرة الحق والإنضمام إلى الدعاة إلى الله، كما أنه لا حرج كذلك في استخراج البطاقة التي يستعان بها على انتخاب الدعاة الصالحين وتأييد الحق وأهله).

ولا يبدو الحق هنا منفصلاً عن رؤية عقدية شديدة الخصوصية في العقل الوهابي، وكما يظهر فإن فتوى الشيخ بن باز تنطلق من وجود باطل، وكما توحي الإجابة فإن الشيخ يصدر الفتوى بناء على الرؤية العقدية لدى السائل دون حاجة للتأكد من حقيقة الباطل المزعوم، وهذا ما ينبيء عن الخلفية الأيديولوجية لدى الشيخ، حيث الأصل فساد المجتمعات وبطلان ماهي عليه.

نجد ذلك واضحاً أيضاً في جوب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على سؤال عن حكم التصويت في الانتخابات والترشيح لها؟ ويؤسس السائل تمهيداً للحكم بالقول (مع العلم أن بلادنا تحكم بغير ما أنزل الله). وأجابت اللجنة بالقول:

(لا يجوز للمسلم أن يرشّح نفسه رجاء أن ينتظم في سلك حكومة تحكم بغير ما أنزل الله، وتعمل بغير شريعة الإسلام، فلا يجوز لمسلم أن ينتخبه أو غيره ممن يعملون في هذه الحكومة إلا إذا كان من رشّح نفسه من المسلمين ومن ينتخبون يرجون بالدخول في ذلك أن يصلوا بذلك إلى تحويل الحكم إلى العمل بشريعة الإسلام، واتخذوا ذلك وسيلة إلى التغلب على نظام الحكم ، على ألا يعمل من رشّح نفسه بعد تمام الدخول إلا في مناصب لا تتنافى مع الشريعة الإسلامية). وقد وقّع على الفتوى كل من الشيخ عبد العزيز بن باز، الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، الشيخ عبد الله بن غديان، الشيخ عبد الله بن قعود. أنظر: فتاوى اللجنة الدائمة، (٢٣/٤٠٧،٤٠٦).

بن جبرين: الإنتخابات شرعية بشروط

وسئلت اللجنة بأعضاءها الأربعة السابقين عن الإنتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر سنة ١٩٩١، وكان السائل قد حدد معالم الخارطة الحزبية من منظور عقدي بما نصّه: كما تعلمون عندنا في الجزائر ما يسمى بـ"الانتخابات التشريعية"، هناك أحزاب تدعو إلى الحكم الإسلامي، وهناك أخرى لا تريد الحكم الإسلامي. فما حكم الناخب على غير الحكم الإسلامي مع أنه يصلي؟، فكان الجواب على النحو التالي:

(يجب على المسلمين في البلاد التي لا تحكّم الشريعة الإسلامية، أن يبذلوا جهدهم وما يستطيعونه في الحكم بالشريعة الإسلامية، وأن يقوموا بالتكاتف يداً واحدة في مساعدة الحزب الذي يعرف منه أنه سيحكم بالشريعة الإسلامية، وأما مساعدة من ينادي بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية فهذا لا يجوز، بل يؤدي بصاحبه إلي الكفر؛ لقوله تعالى:(وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ×أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ)المائدة/٤٩-٥٠، ولذلك لما بيّن الله كفر من لم يحكم بالشريعة الإسلامية، حذر من مساعدتهم أو اتخاذهم أولياء، وأمر المؤمنين بالتقوى إن كانوا مؤمنين حقا، فقال تعالى:(يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) المائدة/٥٧. (فتاوى اللجنة الدائمة ـ ١/٣٧٣).

الوهابية تعارض المناظرة حول الديمقراطية، بوصفها وثناً يعبد من دون الله، ولكن تقبل به حين يكون في الخارج، لتحقيق مصالح مرجوّة

وتفشي الفتوى سر التسامح العفوي إزاء العمل الحزبي، ولكنها المحازبة في شكلها الواحدي التنزيهي، التي لا تنطوي على إباحة مفتوحة للتعددية الحزبية، بل تشير الفتوى بوضوح إلى أن المطلوب من الناخبين

ترشيح الحزب ـ الأداة الذي يضطلع بمهمة تطبيق الشريعة دون غيره. وكان أعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ عبد الله بن بن قعود والشيخ عبد الله بن غديان والشيخ عبد الرزاق عفيفي) قد أفتوا بجواز الإنضمام والعمل مع الأحزاب السياسية ـ وإن كانت علمانية ـ إذا استطاع المسلم التأثير فيها وتوجيهها توجيها إسلامياً. وجاء في فتوى اللجنة الدائمة حول (موقف المسلم من الأحزاب السياسية) السؤال الرابع من الفتوى رقم ـ ٦٢٩٠:

س ٤: بعض الناس مسلمون، ولكنهم ينخرطون في الأحزاب السياسية، ومن بين الأحزاب إما تابعة لروسيا أو تابعة لأمريكا، وهذه الأحزاب متفرعة وكثيرة؛ أمثال: حزب التقدم والاشتراكية، حزب الإستقلال، حزب الأحرار ـ حزب الأمة ـ حزب الشبيبة الاستقلالية، حزب الديمقراطية...، إلى غيرها من الأحزاب التي تتقارب فيما بينها، ما هو موقف الإسلام من هذه الأحزاب، ومن المسلم الذي ينخرط في هذه الأحزاب، هل إسلامه صحيح؟

ج ٤: من كان لديه بصيرة في الإسلام وقوة إيمان وحصانة إسلامية وبعد نظر في العواقب وفصاحة لسان، ويقوى مع ذلك على أن يؤثر في مجرى الحزب فيوجهه توجيهاً إسلامياً ـ فله أن يخالط هذه الأحزاب، أو يخالط أرجاهم لقبول الحق؛ عسى أن ينفع الله به، ويهدي على يديه من يشاء فيترك تيار السياسات المنحرفة إلى سياسة شرعية عادلة، ينتظم بها شمل الأمة، فتسلك قصد السبيل، والصراط المستقيم، لكن لا يلتزم مبادئهم المنحرفة، ومن ليس عنده ذلك الإيمان ولا تلك الحصانة ويخشى عليه أن يتأثر ولا يؤثر، فليعتزل تلك الأحزاب؛ اتقاءً للفتنة ومحافظة على دينه أن يصيبه منه ما أصابهم؛ ويبتلى بما ابتلوا به من الإنحراف والفساد).

وفق هذا المنظور الشرعي، إرتفع الحظر عن التيار السلفي في الكويت والبحرين للإنخراط في العمل الحزبي المؤهّل للتنافس الإنتخابي. ومن اللافت، أن كبار العلماء في المدرسة السلفية لم يشكلوا على الإنتخابات بوصفها إحداثاً جديداً لم يعهده السلف من قبل، وليس له أصل في الكتاب والسنة. على أية حال، فتحت الفتوى الباب أمام التيار السلفي الذي كان يعيب على الإخوان انخراطهم في السياسة ووصفهم بـ (الأشاعرة)، لكي يزايد في انخراطه في العملية الديمقراطية الكويتية إلى حد إتيانه بأفكار متطابقة مع الديمقراطية الغربية كما جاء في برنامج (حزب الأمة) الكويتي. فلماذا يكون الجواز الشرعي للدخول في البرلمان إذا كان خارج البلاد ولا يقابلها موقف مماثل في الداخل؟، هل تضمر الفتوى موقفاً عقائدياً من المجتمع والدولة في الكويت، ما يجعل الكلام هناك ضرورة شرعية، فيما الصمت هنا موافقة شرعية؟.

وكان أيمن الظواهري، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، قد أعدّ في سنة ١٩٨٩ رسالة بعنوان (نصح الأمة باجتناب فتوى الشيخ ابن باز بجواز دخول مجلس الأمة) عارض فيها بالأدلة الفقهية والحديثية والتاريخية فتوى الشيخ إبن باز، كما كتبت مجموعة سلفية رسالة بعنوان (حقيقة الديمقراطية) ضمن سلسلة أطلق عليها (سلسلة فاعلم أنه لا إله إلا الله) جاء فيها:

وقال الشيخ ابن باز نفسه في شرح الناقض الرابع من نواقض الإسلام العشرة التي جمعها شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب، قال ابن باز (ويدخل في ذلك أيضاً كل من اعتقد أنه يجوز الحكم بغير شريعة الله في المعاملات والحدود أو غيرهما، وإن لم يعتقد أن ذلك أفضل من حكم الشريعة، لأنه بذلك يكون قد استباح ماحرَّم الله إجماعا، وكل من استباح ماحرّم الله مما هو معلوم من الدين بالضرورة كالزنا والخمر والربا والحكم بغير شريعة الله فهو كافر بإجماع المسلمين) أهـ (مجلة البحوث الإسلامية) الصادرة عن الرئاسة العامة للبحوث والدعوة والافتاء بالسعودية، العدد السابع، ص ١٧ – ١٨. وفي رسالته (نقد القومية العربية) وصف الشيخ ابن باز الحكم بالقوانين الوضعية بأنه (هذا هو الفساد العظيم والكفر المستبين والردّة السافرة) ص ٥٠.

علماء الوهابية مسؤولون عن توفير مسوّغات بطش الدولة ضد الإصلاحيين، ومازال الخطاب الديني الرسمي معوّقاً للإصلاح

فأعضاء البرلمانات مسئولون عن استمرار الحكومات في الحكم بالقوانين الوضعية، كما أنهم مسئولون عن تشريع مايستجد من هذه القوانين، وكلا الوظيفتين من الكفر الأكبر المستبين، (ظلمات بعضها فوق بعض).

الحوالي: الديمقراطية كفر، والإباحة استثناء

وتضيف الرسالة: وبكل أسف فقد تابع الشيخ ابن باز في إجازته المشاركة في البرلمانات الشركية بعض أهل العلم بدعوى أنها ضرورة، وهذا هو التقليد المحرم المذموم.. وممن تابع ابن باز في هذا الدكتور سفر الحوالي (في شريط مسجل رقم ٤٦٦١ ـ تسجيلات الهداية الإسلامية بالدمام ـ محاضرة ٢٣/ ٦/ ١٤١٢ هـ)، وقد خصصته بالذكر لسببين: أحدهما: أنه يُدرِّس للناس العقيدة ويعلم حقيقة الشرك وأنواعه، والثاني: أنه كتب كتاباً في (العلمانية) بيّن فيه أصل الديمقراطية وحقيقتها الشركية. فكان بذلك من أولى الناس بألا يقع في هذا التقليد المذموم وهو التقليد بخلاف الدليل الشرعي. وإليك بعض كلامه عن الديموقراطية في كتابه (العلمانية) قال د. سفر الحوالي (ص ٦٨٧) (من هذه الشبهات استصعاب بعض الناس إطلاق لفظ الكفر أو الجاهلية على من أطلقهما الله تعالى عليه من الأنظمة والأوضاع والأفراد بذريعة أن هذه الأنظمة ـ لاسيما العلمانية الديموقراطية ـ لاتنكر وجود الله ولاتمانع في إقامة شعائر التعبد وبعض أفراد الأنظمة العلمانية يتلفظون بالشهادة ويقيمون الشعائر من صلاة وصيام وحج وصدقة ويحترمون رجال الدين (!) والمؤسسات الدينية... الخ. فكيف نستسيغ القول بأن العلمانية نظام جاهلي وأن المؤمنين بها جاهليون؟.

وتعلّق الرسالة: من الواضح جداً أن الذين يلوكون هذه الشبهة لايعرفون معنى لا إله إلا الله ولا مدلول «الإسلام» وهذا على فرض حسن الظن بهم، وهو مالا يجوز في حق كثير من المثقفين الذين يتعللون بهذه العلل) وقال د. سفر أيضا (ص ٦٩٢ – ٦٩٣) (وجدير بنا أن نقف قليلا عند قول شيخ الإسلام إن الردة عن شرائع الدين أعظم من خروج الخارج الأصلي عنها، لنقول: إن هذا هو ماأدركه المخطط اليهودي الصليبي كما سبق في وصية زويمر فقد يئس المخطط من إخراج المسلمين عن أصل

دينهم إلى المذاهب الإلحادية والمادية فلجأ ـ بعد التفكير والتدبير ـ إلى ماهو أخبث وأخطر: لجأ إلى اصطناع أنظمة تحكم بغير ماأنزل الله وفي الوقت نفسه هي تدعي الإسلام وتظهر احترام العقيدة، فقتلوا إحساس الجماهير وضمنوا ولاءها وخَدَّروا ضميرها، ثم انطلقوا يهدمون شريعة الله في مأمن من انتفاضتها، ولذلك لايجرؤ أرباب هذه الأنظمة على التصريح بأنهم ملحدون أو لا دينيون بينما يصرحون ـ مفتخرين ـ بأنهم «ديموقراطيون» مثلاً.) (العلمانية) ط جامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ. فهل يستقيم ـ مع كلامه هذا ـ أن يتابع ابن باز في فتواه؟.

وتواصل الرسالة نقد فتوى ابن باز بالقول: ولا يفوتني في هذا المقام أن أوصي كل من يفتي الناس ـ أيما كانت رتبته ـ بأن يكون ذا بصيرة في الواقع الذي يفتي فيه حتى لايخدعه المستفتي في عرض الواقع القبيح في ثوب حسن، كما ألبس هؤلاء الديمقراطية الشركية ثوب الدعوة إلى الله، فإن من شروط المفتي معرفة الواقع الذي يفتي فيه، كما قال ابن القيم ـ في أحكام المفتي ـ (الفائدة الرابعة والأربعون: يحرم عليه إذا جاءته مسألة فيها تَحَيُّل على إسقاط واجب أو تحليل محرم أو مكر أو خداع أن يعين المستفتي فيها، ويرشده إلى مطلوبه، أو يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به إلى مقصوده، بل ينبغي له أن يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم وأحوالهم، ولاينبغي له أن يُحسن الظن بهم، بل يكون حذراً فَطناً فقيهاً بأحوال الناس وأمورهم، يوازره فقهه في الشرع، وإن لم يكن كذلك زَاغَ وأزاغ، وكم من مسألة ظاهرها ظاهر جميل، وباطنها مكر وخداع وخداع وظلم، فالغرُّ ينظر إلى ظاهرها ويقضي بجوازه، وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها، فالأول يروج عليه زَغَل المسائل كما يروج على الجاهل بالنقد زَغَلُ الدراهم، والثاني يخرج زيفها كما يخرج الناقد زَيْف النقود. وكم من باطل يُخرجه الرجل بحُسن لفظه وتنميقه وإبرازه في صورة حق، وكم من حق يخرجه بتهجينه وسوء تعبيره في صورة باطل، ومن له أدنى فطنة وخبرة لايخفى عليه ذلك، بل هذا أغلب أحوال الناس، ولكثرته وشهرته يُستغنى عن الأمثلة. بل من تأمل المقالات الباطلة والبدَع كلها وجدها قد أخرجها أصحابها في قوالب مستحسنة وكَسَوْها ألفاظا يقبلها بها من لم يعرف حقيقتها) (اعلام الموقعين) ج ٤ ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

وكان الشيخ سفر الحوالي قد تعرّض في محاضرة له بعنوان (الممتاز في شرح بيان ابن باز) لموضوع الإنتخابات الجزائرية وقال: (نحن مبدئياً نعتقد أن الديمقراطية كفر ليس في ذلك عندنا أي شك، ونعتقد كذلك أن قيام الإسلام في الأرض ليس بهذه الطرق وبهذه الوسائل بالضرورة، بل الطريق الصحيح والمنهج الحق هو: الدعوة وطلب العلم ونشر الفقه في الدين، وتربية الناس على ذلك، وحثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلى أن تأتي مرحلة تمايز الصفوف، هنا يأتي الجهاد في سبيل الله، وإقامة الدين بعد البيان والحجة وإبلاغ الحق، وهذه بديهيات معروفة والحمد لله، لكن نحن نتكلم عن قضية واقعية وأمر قد وقع).

في موقف الشيخ الحوالي هنا ما يلفت إلى تمايز بين بعدين: مبدئي وواقعي، فالمبدئي يقضي بكفر الديمقراطية، أما الواقعي فيملي حكماً استثنائياً إذ لا مناص من إبداء الرؤية الشرعية في مسألة لم يكن بالإمكان السكوت عنها بعد أن صارت أمراً واقعاً، ولذلك فهو يجيز الإنخراط في العملية الإنتخابية بغرض إنقاذ ما يمكن إنقاذه، أي من باب أخف الضررين، وأقل الفسادين.

في مجال ديمقراطية الحكم تتلاشى التباينات بين متشدّدي الوهابية ومعتدليها والخلاف يتركّز حول سلطة وصلاحية العلماء في الدولة

وهنا ينشق المشهد عن نزوعين داخل المجتمع الديني الوهابي، فبينما يميل أغلبية الاتجاه الرسمي الى تشجيع الإنخراط في العملية السياسية من أجل السيطرة عليها وتنفيذ أجندة سلفية، يميل الإتجاه الجهادي إلى مقاطعة العملية السياسية بصورة تامة بوصفها باطلة شرعاً.

ويمثّل موقف الشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، التعبير المبدئي عن العقيدة السلفية في مبدأ التعيين، وقد سئل عن الانتخابات، قياساً على انتخاب الخليفة عثمان عن طريق الستة الشورى، فأجاب: إنتخابات من أهل الحل والعقد نعم، من أهل الحل والعقد ماهي من الغوغاء والعامة وشراء الأصوات والفوضى، لا هذه ماهي من الإسلام، أما أهل الحل والعقد نعم ينتخبون، نعم العلماء والأمراء والقادة وجهاء الأمة يختارون واحد هذا نظام الاسلام في الإنتخابات أما الفوضى والغوغاء والنساء والأطفال هذا نظام الغرب، نظام غربي. (عنوان الفتوى:حكم الانتخابات . رقم الفتوى:٨٠٢٧ انظر موقع الشيخ الفوزان).

ابن عثيمين: المشاركة في الإنتخابات واجبة لمنع الفسقة

وتكشف الفتوى عن موقف جازم من أصل مبدأ الانتخابات باعتباره بدعة غربية، لا أساس شرعي لها، وتمثل الالتزام الأمين بالخط السلفي الذي يقف أمام الإحداثات الجديدة التي لا أصل لها في الكتاب والسنة وسيرة الأولين من السلف الصالح. إلا أن هذا الموقف يقابله إجتهاد آخر، يقوم على أساس الموازنة بين المفاسد والمصالح، وفي كلا الحالين تبدو المحازبة في شكلها الاقتلاعي شديدة الوضوح.

وكان الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين قد سئل عن موقفه من المشاركة في انتخابات البلدية سواء بالتسجيل أو الترشيح أو التصويت، فأجاب: نظراً لأهمية هذه الانتخابات، وآثارها المنتظرة في تحسين وضع البلاد، واختيار ما له أهمية ومصلحة في البلاد والعباد، فإننا نرى أهمية المشاركة في هذه الانتخابات، واختيار الأفضل من المرشحين من أهل الخبرة والمعرفة والصلاحية؛ لخدمة المشاريع البلدية، ورجاء أن يكون المرشحون من أهل الصلاح والإصلاح، والعمل فيما يكون سبباً في الإستقامة واختيار ما يناسب البلاد، واختيار الأشخاص الصالحين المصلحين، ممن يرجون الله والدار الآخرة، وينصحون لولاة الأمر وللمواطنين، فمتى تقدّم أهل الخبرة وأهل المعرفة وأهل الإستقامة لاختيار من لهم صلاح ومعرفة، فإن ذلك خير في الحال وفي المآل، والله أعلم.

وليس أهل الصلاح هنا سوى من محضوا العقيدة السلفية، والتزموا

تعاليمها وقاموا بواجباتها خير قيام كيما يحظوا بشهادة التزكية من العلماء الكبار الذين شاركوا بصورة غير مباشرة في تشجيع الأتباع على التصويت لقائمة مرشّحين من نفس الخط العقدي.

وكانت الفتاوى السياسية التي أصدرها علماء الوهابية في السعودية قد أثارت جدلاً فكرياً مفتوحاً، كونها أعادت الدولة الى الحقل الديني، الذي يرى البعض بأنها ابتكار بشري وتهدف لتحقيق مصالح دنيوية محض، وأن إقحام الدين في هذا الحقل يقتصر على وضع ضوابط أخلاقية كيما لا تنحرف الدولة عن مسارها الوظيفي في تحقيق العدل والمساواة وضمان سلامة تطبيق الحقوق والحريات الفردية والعامة. وكان مثيراً أن تلتزم الجماعات السلفية في كل من الكويت والبحرين بفتاوى سياسية صادرة عن علماء الوهابية في المملكة، فيما تجتهد أو تتأول فتاوى أخرى مرتبطة على سبيل المثال بقيادة المرأة للسيارة والتي أصدر فيها الشيخ بن باز والشيخ بن عثيمين فتوى بالحرمة. وقد علّق وزير التربية الكويتي الأسبق الراحل أحمد الربعي على إنتقائية التيار السلفي في تطبيق الفتاوى بالقول (فإذا كانت المسألة هي الإنصياع للفتاوى فالمفروض أن يتم الإلتزام بفتوى قيادة السيارة. بل إن هؤلاء السلفيين كانوا يأخذون على الأخوان دخولهم البرلمان في السابق، فلقد كانوا ضد دخول الرجل للبرلمان، ثم أفتى زعيمهم ونقل عن الشيخ بن عثيمين رحمه الله، شفاهة (إدخلوها..أتتركونها للعلمانيين والفسقة؟).

وتجدر الإشارة هنا إلى ما ورد على لسان الشيخ ابن عثيمين فيما سمي بـ (لقاء الباب المفتوح للشيخ ابن عثيمين رحمه الله..رقم الشريط ٢١١)، وقد ورد سؤال يقول: ما حكم الانتخابات الموجودة في الكويت، علماً بأن أغلب من دخلها من الإسلاميين ورجال الدعوة فتنوا في دينهم؟ وأيضاً ما حكم الإنتخابات الفرعية القبلية الموجودة فيها يا شيخ؟! فكانت الإجابة على النحو التالي: أنا أرى أن الانتخابات واجبة، يجب أن نعيّن من نرى أن فيه خيراً، لأنه إذا تقاعس أهل الخير من يحل محلهم؟ أهل الشر، أو الناس السلبيون الذين ليس عندهم لا خير ولا شر، أتباع كل ناعق، فلابد أن نختار من نراه صالحاً، فإذا قال قائل: إخترنا واحداً لكن أغلب المجلس على خلاف ذلك، نقول: لا بأس، هذا الواحد إذا جعل الله فيه بركة وألقى كلمة الحق في هذا المجلس سيكون لها تأثير ولابد لكن ينقصنا الصدق مع الله، نعتمد على الأمور المادية الحسية ولا ننظر إلى كلمة الله عز وجل.. فأقول: حتى لو فرض أن مجلس البرلمان ليس فيه إلا عدد قليل من أهل الحق والصواب سينفعون، لكن عليهم أن يصدقوا الله عز وجل، أما القول: إن البرلمان لا يجوز ولا مشاركة الفاسقين، ولا الجلوس معهم، هل نقول: نجلس لنوافقهم؟ نجلس معهم لنبين لهم الصواب.

ويضيف: بعض الإخوان من أهل العلم قالوا: لا تجوز المشاركة، لأن هذا الرجل المستقيم يجلس إلى الرجل المنحرف، هل هذا الرجل المستقيم جلس لينحرف أم ليقيم المعوج؟! نعم ليقيم المعوج، ويعدل منه، إذا لم ينجح هذه المرة نجح في المرة الثانية.

وسئل الشيخ بن عثيمين عن الإنتخابات الفرعية القبلية، فأجاب: كله واحد أبداً رشح من تراه خَيِّرَاً، وتوكل على الله. وقد أكّد الشيخ نفسه فتواه بإجازة الإنتخابات وقال: نعم أفتينا بذلك ـ ولا بد من هذا ـ لأنه إذا فُقِدَ صوت المسلمين؛ معناه: تَمَحُّض المجلس لأهل الشر. وإذا شارك المسلمون في الإنتخابات؛ انتخبوا من يرون أنهم أهل لذلك، فيحصل بهذا خير وبركة.

ولابد من التذكير هنا أن فتوى الشيخ ليست لمسلمين يعيشون في الغرب، أو بلاد غير إسلامية، بل هي فتوى صادرة للمسلمين في الكويت، وأن قوله (إذا فقد صوت المسلمين، وإذا شارك المسلمون) تستدعي الموقف العقدي الوهابي من المجتمعات غير المنضوية داخل العقيدة السلفية.

وكان الشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني قد أفتى في الانتخابات الجزائرية بكلام طويل بعد سلسلة من الاستفسارات وصلته من الجزائر، وقبلها من الأردن وأعطى فيها نظره الفقهي. وقال: نحن لنا موقفان من الإنتخابات يبدو لمن لا علم عنده ولو لأول وهلة أن بينهما تناقضاً ولا تناقض. الموقف الأول :أننا لا ننصح أحداً من المسلمين أفراداً كانوا أم جماعات أن يرشحوا أنفسهم لمثل هذه البرلمانات. الموقف الثاني: أننا نقول لعامة المسلمين في أي بلد كانوا: إذا كانت الدولة الحاكمة تفرض هذا النظام، نظام الإنتخابات، وهنا يتسابق أصحاب الأحزاب والآراء أن يتسارعوا إلى ترشيح أنفسهم والوصول إلى البرلمانات بأكثر عدد ممكن لحزبهم أو كتلتهم. في هذه الحالة إذا وُجِدَ بعض المسلمين رشحوا أنفسهم ونحن ننصحهم ألا يفعلوا، لكن لنا موقف آخر فنقول حينئذ: القاعدة الفقهية إذا وقع المسلم بين مفسدتين اختار أقلّهما شراً، البرلمان سيقوم علي عُجره وبُجره شئنا نحن معشر المسلمين أم أبينا، فهناك فرق كبير جداً بين أن يكون البرلمان كل أفراده غير مسلمين، وبين أن يكون كل أفراده مسلمين فرق كبير جداً. ثم فرق كبير بين أن يكون في الحالة الأخرى أن يكون المرشحون في البرلمان كلهم مسلمين لكن بعضهم صالح وبعضهم طالح، بعضهم يعمل لصالح الإسلام وبعضهم يعمل لصالح شخصه أو كتلته أو حزبه، ولا يبالي عن مصالح الإسلام. فحينئذ على الناخبين من المسلمين أن يشاركوا في انتخاب الأصلح والأنفع للإسلام، في الوقت الذي نقول لا ينبغي لمسلم أن يرشّح نفسه ويدخل البرلمان لأنه في هذا إهلاك لنفسه وإقرار لمخالفته للشريعة.

الفوزان: الإنتخابات بدعة

لكن ليس كل الناس في إمكاننا أن نقنعهم برأينا ولو كان صواباً مئة بالمئة وسيكون هناك ما هو الواقع ناس آخرون لهم اجتهادات لهم آراء، بغض النظر هل هم مصيبون أو مخطئون هل هم أهل لأن يجتهدوا. هذا هو الواقع، الواقع أن كثيراً من المسلمين الصالحين سيرشّحون أنفسهم في البرلمانات، حينئذ نقول لأفراد المسلمين إختاروا هؤلاء على الأفراد المسلمين الغير صالحين وعلى الأفراد الكافرين من الشيوعيين وغيرهم. هذا أقل شراً من أن تقبعوا في بيوتكم وأن لا تشاركوا في اختيار نوابكم. (مقتطف من شريط رقم ٣٤٤ من أشرطة سلسلة الهدى والنور).

وتكشف الآراء الشرعية لدى العلماء عن حقائق بالغة الأهمية، فهي من جهة تؤكّد الرؤية العقدية إزاء المجتمعات غير الوهابية، والتي ترى بأنها لا تحكم بما أنزل الله، ثم تفترق إستراتيجية التغيير بين إتجاهين في المحازبة الإقتلاعية الوهابية، فبينما يميل إتجاه إلى مقاطعة العملية السياسية كونها تضفي شرعية على فسادها، يميل إتجاه آخر إلى الإنخراط فيها بنيّة مبيّتة نحو تغييرها، وفي كل تبعث المحازبة الوهابية بنزعتها الإقتلاعية خوفاً مشروعاً من أن الديمقراطية تصبح مكافأة لها لاختطافها وترسيخ الإستبداد السعودي.

أبواب المسجد الحرام

عدنان الشريف

الباب، جمعه أبواب وبيبان وأبوبة، وبه يعرف كتلة المدخل بعناصره المعمارية في المنشآت بأنواعها، كأسوار المدن والعمائر من مساجد وقلاع وبيوت وغيرها. وتعرف به الفتحات الرابطة بين الأجزاء الداخلية للمنشآت، وفتحات الخزائن وما شابه ذلك. وبهذا اللفظ تعرف درف الأبواب بـ (مصراع) أو إثنين.

أطلق اللفظ قبل إنشاء المسجد الحرام على المداخل الواقعة في نهايات الطرق المؤدية لفناء الكعبة، فكان إذا قدم الأعراب في الجاهلية الى مكة المكرمة للطواف بالبيت، لزمهم خلع ثيابهم عند أبواب المسجد ليطوفوا في ثياب تعطى لهم من المكيين، فإن لم يعطوا طافوا بالبيت عراة بدون ثياب.

وتذكر المصادر التاريخية، في حادثة بناء قريش للكعبة المشرفة في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم أنهم اختلفوا حول من يكون له شرف إعادة الحجر الأسود الى مكانه، وأرادوا أن يقتتلوا، ثم تداعوا الى السلم واتفقوا أن يحتكموا الى أول من يدخل عليهم من باب المسجد، ويقصد بباب المسجد باب بني عبد شمس آنذاك، وعرف بـ (باب بني شيبة) و (الباب الأعظم)، وذلك بالرغم من أنه وغيره من الأبواب لم يكن لها هيئة معمارية واضحة، فعرفت مداخلها بالفجاج.

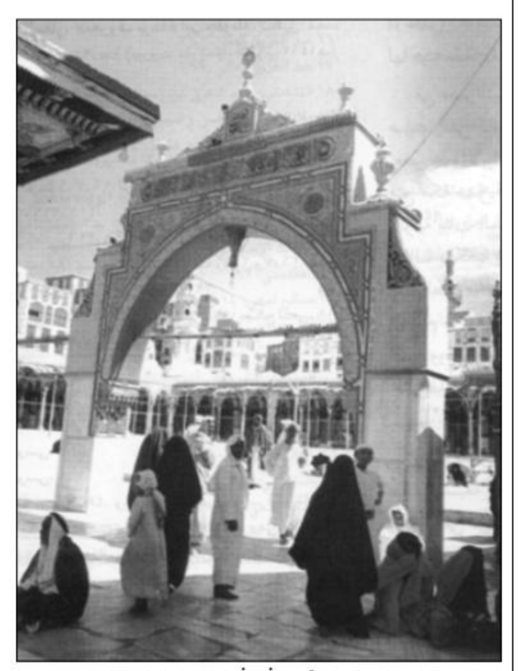
في عصر النبوة استمرت أبواب الحرم المكي الشريف على صفتها التي كانت عليها في العصر الجاهلي. ويرد ذكر أسماء بعض هذه الأبواب في نصوص تعود لتلك الفترة. ففي أحداث فتح مكة سنة ٨هـ/ ٦٢٩م، اندفع ابن الزبير حتى وقف بالراية بباب المسجد ثم دخل الرسول صلى الله عليه وسلم المسجد، وطاف بالكعبة المشرفة، فلما فرغ خرج من باب بني مخزوم الى الصفا. وفي حجة الوداع دخل الرسول صلى الله عليه وسلم المسجد الحرام من باب بني شيبة، ولما رأى الكعبة المشرفة وقف عنده ورفع يديه بالدعاء. ويرد ضمن أحداث السيرة النبوية الشريفة ذكر لثلاثة أبواب أخر هي: باب بني جمح، وبني سهم، والحناطين (الخياطين).

يقدر بعض الباحثين عدد أبواب المسجد الحرام في تلك الفترة بسبعة أبواب: إثنان في الجهة الشرقية، وثلاثة غربية، وواحد في كل من الشمال والجنوب. وقد اكتسب بعضها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم صفة خاصة لارتباطه بالنسك.

في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أضحى للأبواب هيئة معمارية محددة، بعد ما أمر رضي الله عنه سنة ١٧هـ/ ٦٣٨م بإحاطة المطاف بجدار قصير يبلغ ارتفاعه دون القامة، فُتح فيه أبواب في محاذاة الأبواب التي كان من قبل بين الدور.

وشهدت أبواب الحرم المكي الشريف تطوراً معمارياً مهماً في عمارة الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه للمسجد الحرام سنة ٢٦هـ/ ٦٤٦م، حيث زيدت مساحته، وأضيفت إليه الأروقة، فاقتضى بدوره أن يبني للمسجد الحرام أبواباً يتوافر لها عضادتان وعلو مسقوف.

بعد عصر الخلفاء الراشدين شهد المسجد الحرام أكثر من عمارة. أولها عمارة عبدالله بن الزبير سنة ٦٥هـ/ ٦٨٤م. وقد جرى فيها زيادة كبيرة في مساحة المسجد الحرام، ترتب عنها بناء أبواب جديدة بدلاً من الأبواب القديمة. وقد ذكرت المصادر هذه الأبواب الجديدة في حادثة حصار الجيش الأموي لابن الزبير وأنصاره في المسجد الحرام، حيث وكل قائد ذلك الجيش الحجاج بن يوسف الثقفي لكل طائفة من جنده باباً من تلك الأبواب. فكان لجند حمص الباب الذي يواجه الكعبة المشرفة، ولجند



موضع باب بني شيبة وهو أحد أبواب الحرم المكي الشريف، عن محمد حلمي ١٩٤٧م

دمشق باب بني شيبة، ولجند الأردن باب الصفا، ولجند فلسطين باب بني جمح، ولجند قسرين باب بني سهم. ويلاحظ أنه ضمن هذا السرد لم يرد ذكر لباب الحناطين (الخياطين) بسبب مجاورته لباب بني جمح على ما يبدو، أو أنه أُلغي في تلك التوسعة، كما لم يرد ذكر لباب الندوة لأنه يؤدي إليها.

الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان قام في سنة ٧٢هـ/ ٦٩٤م بتجديد

عمارة المسجد الحرام، وارتبط بذلك تجديد عمارة أبوابه بطبيعة الحال. كما قام ابنه الوليد بإعادة عمارته سنة ٩٠هـ/ ٧٠٩م، فرفع جدرانه وزخرفها من الداخل، وربما أصاب الأبواب شيء من الزخرفة كذلك.

في العصر العباسي شهد المسجد الحرام توسعات عدة، ترتب عنها زيادة كبيرة في مساحته، واستقر على اثرها مخطط المسجد الحرام حتى نهاية العصر العثماني وأوائل العصر السعودي. كما أن عدد الأبواب شهد في هذه التوسعات زيادة كبيرة حتى بلغت في بعض الفترات ثلاثة وعشرين باباً.

أولى التوسعات العباسية للمسجد الحرام كانت توسعة الخليفة أبي جعفر المنصور سنة ١٣٧هـ/ ٧٥٤م، وشملت الضلع الغربي وبعض الشمالي (الشامي).

أما التوسعة الثانية فكانت لابنه الخليفة المهدي، وكانت على مرحلتين: الأولى سنة ١٦١هـ/ ٧٧٧م، وشملت تعديل الإزورار في الضلع الشمالي وتوسعة الضلع الشرقي ناحية المسعى. أما المرحلة الثانية سنة ١٦٤هـ/ ٧٨٠م، فقد اقتصرت على توسعة الضلع الجنوبي لجعل الكعبة تتوسط صحن المسجد.

ثالثة هذه التوسعات كانت توسعة دار الندوة بأمر الخليفة المعتضد بالله العباسي، وكانت ما بين سنتي ٢٨١ ـ ٢٨٤هـ/ ٨٩٤ ـ ٨٩٧م، وضمت فيها دار الندوة (الإمارة) الى عمارة المسجد الحرام.

الخليفة المقتدر بالله العباسي اختتم الزيادات العباسية للمسجد الحرام سنة ٣٠٦هـ وقيل سنة ٣٠٧هـ/ ٩١٨-٩١٩م، بضم مساحة كانت تقع بين دارين للسيدة زبيدة، عرفت بزيادة باب إبراهيم، نسبة الى باب يتصدر هذه الزيادة.

ترتب على هذه الزيادات أن تعرضت أبواب المسجد الحرام لتغيرات في أعدادها ومواقعها. ويمكن وصف هذه التغيرات على النحو التالي:

أبواب الجدار الشمالي (الشامي):

أُنشيء في هذا الجدار عدد من الأبواب أولها من الشرق (باب دار شيبة) بن عثمان. يليه الى الغرب منه (باب دار الندوة) لأنه ينفذ إليها. وقد أزيل هذا الباب بعد توسعة دار الندوة، حيث حل محله ثلاثة ابواب جديدة تربط بين الزيادة والطرق المحيطة بها، فهناك باب يقع في صدر الزيادة على الطريق المؤدي الى سويقة، ويقع الباب الثاني أعلى الطريق غربي الزيادة. يليه باب ثالث أسفل منه ذكره الخزاعي في ذيله على الأزرقي، وقد أغلق بعد عصره إذ ان المصادر بعد ذلك لا تشير إليه على الإطلاق.

يلي ذلك (باب دار حجير بن أبي إهاب)، وهو باب انقطع ذكره في المصادر بعد القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي. ومن بعده (بابا دار العجلة) حيث يقعان في مواجهتها وقد سدّ الغربي منهما.

(باب دار عمرو بن العاص) هو آخر ابواب الضلع الشمالي الشامي، حيث يقع في النهاية الغربية لهذا الضلع.

أبواب الجدار الشرقي:

انتظمت أبواب الجدار الشرقي في زيادة المهدي، وبلغ عددها خمسة ابواب تطل على المسعى، فتبدأ من الشمال بباب بني شيبة الكبير (دار السلام) يليه الى الجنوب (باب دار القوارير) ثم (باب النبي صلى الله عليه وسلم) و (باب العباس بن عبد المطلب) وآخرها (باب بني هاشم) أو باب سوق الليل.

أبواب الجدار الجنوبي (اليماني):

شيد في هذا الجدار سبعة أبواب، تبدأ من الشرق بـ (باب بني عائذ) يليه (باب بني سفيان بن عبد الأسد) ثم (باب بني مخزوم) باب الصفا، وبابان آخران متتاليان عرفا بـ (بابي بني مخزوم) أيضاً، ومن بعدهما (باب بني تيم بن مرة)، و (باب أم هاني).

أبواب الجدار الغربي:

تبدأ أبواب هذا الجدار من الشمال بباب بني سهم (باب العمرة) ثم باب دار زبيدة، وباب أبي البختري بن هاشم الأسدي، وباب بني جمح، وباب الحناطين (الخياطين)، وآخر هذه الأبواب باب الحزامية. وقد أزيل بابا بني جمح والخياطين وحل محلهما باب إبراهيم في صدر هذه الزيادة.

الوصف السابق للأبواب يمثل واقعها في مطلع القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وقد استقر وضعها على هذه الصورة قروناً عدة، وما طرأ عليها من تغيرات خلال تلك القرون لا يعدو عن كونها ترميمات أو تجديدات لبعض هذه الأبواب أو إضافة أبواب ثانوية جديدة.

بالنسبة للترميمات، فبعضها كانت لمجمل الأبواب مجتمعة، كما حدث في سنة ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م عندما جدّد هلال الدولة سطح المسجد الحرام وأبوابه. وفي سنة ٨٧٣هـ/ ١٤٦٨م، قام السلطان قايتباي المملوكي بإصلاح ما خرب من المسجد الحرام، فأصلح ما في سطح المسجد من المخرب بالخشب والحصى، وبيّض داخل المسجد وأبوابه والقبب الثلاث، ومقام الأئمة الأربعة، ورخّم الحجر وشيئاً من جهة جدار زمزم. وفي مطلع العصر العثماني ٩٥٩هـ/ ١٥٥١م تم ترميم جميع أبواب المسجد الحرام.

واستمرت أعمال الترميم تتوالى حتى العصر الحديث. وخلال تلك العصور كانت تجري إعادة عمارة بعض أبواب المسجد الحرام. فنتيجة لخراب أجزاء كبيرة من باب النبي صلى الله عليه وسلم، أعيد بناؤه من جديد، وجعل له بين مدخليه بترة كبيرة. وبسبب هذه العمارة كتب في لوح من رخام، أن ذلك عمّر في سنة ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م بأمر صاحب مصر الملك الأشرف برسباي على يد الأمير زين الدين مقبل القديدي.

ومن الأبواب التي أعيد عمارتها في العصر المملوكي، باب إبراهيم، حيث أمر السلطان قانصوه الغوري في سنة ٩١٥هـ/ ١٥٠٩م بإعادة بناء هذا الباب وجعله أكثر قوة وارتفاعاً عما كان عليه في السابق، ليحتمل فوقه قصراً أمر ببنائه السلطان المذكور.

العصر العثماني شهد إعادة بناء معظم أبواب المسجد الحرام، وبخاصة في عمارة السلطان سليمان الثاني والتي استكملت في عهد ابنه السلطان محمد خان سنة ٩٨٤هـ/ ١٥٧٦م، وقد ترتب عنها إعادة بناء معظم أبواب المسجد الحرام، وهي أبواب: العباس، وعلي، وبازان، والبغلة، والصفا، وجياد الصغير، والمجاهدية، ومدرسة الشريف عجلان، وأم هاني، والعمرة، والسدة، والباسطية، والزيادة.

أما بالنسبة للأبواب التي تمت إضافتها فكانت تؤدي الى منشآت خاصة، من أبرزها باب المارستان، وكان يربط بين المسجد الحرام والمارستان الذي أنشأه الخليفة العباسي المستنصر بالله سنة ٦٢١هـ/ ١٢٢٤م. ومن هذه الأبواب باب المدرسة السليمانية، والذي كان باباً للمدرسة الكنبايتية، وينفذ الى المسجد الحرام.

إن التطورات التي مرت بها أبواب المسجد الحرام حتى نهاية العصر العثماني، جعلت أعدادها تختلف باختلاف المراحل التاريخية. فالأزرقي والفاكهي وابن رستة يذكرون أن عددها بلغ ثلاثة وعشرين باباً. أما ابن

جبير وابن بطوطة فيذكران أن عددها بلغ تسعة عشر باباً. أما إبراهيم رفعت فيذكر أن عددها خمسة وعشرون باباً، وأحصاها باسلامة فوجد أن عددها بلغ ستة وعشرين باباً.

العصر السعودي يعد مرحلة رئيسية في عمارة المسجد الحرام، حيث شهد بداية هذا العصر اهتماماً كبيراً بترميم أبواب المسجد الحرام ضمن أعمال الترميم السنوية التي تجري له، كما شهد المسجد في هذا العصر توسعتين رئيسيتين: الأولى أمر بها الملك عبد العزيز سنة ١٣٨٦هـ/ ١٩٤٧م، وتم الفراغ منها سنة ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م، والأخرى أمر بها الملك فهد سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، وتم الفراغ منها سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

ترتب على هاتين التوسعتين أن أضحى للمسجد الحرام أربعة ابواب رئيسة، وستون باباً يدخل منها مباشرة، بالإضافة الى أبواب السلالم والأقبية والمشايات، ليصل مجموع ذلك الى مائة وستة وعشرين باباً.

ارتبط المسجد الحرام بنسيج المجتمع المكي وكانت أبوابه جزءًا رئيساً من هذه العلاقة، فكان لهذه الأبواب نصيب وافر من الأحداث والفتن التي شهدتها مكة المكرمة، ومن ذلك حادثة تزاحم عند باب العمر في اليوم الرابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م، نتج عنه وفاة أعداد كبيرة من الناس، اختلفت الروايات في عددهم، فقيل إثنان وثلاثون، ويقال أربعة وثلاثون، ويقال ستة وثلاثون، ويقال خمسة وأربعون، ويقال ثمانية وأربعون وقيل إثنان وخمسون ويقال خمسة وسبعون، وقيل سبعة وسبعون، ويقال نحو الثمانين، ووجد في موضع منفرد إثنا عشر ميتاً لم يدفنهم أحد الى آخر النهار، أما من نقل الى منزله وفيه الروح ومات عند أهله فكثير جداً، وبقي منهم أقوام بحشاشة الروح الى أن مات بعيداً عن الناس، ومنهم من حمل في أول الأمر قبل أن يأتي أعوان أمير مكة، وقال بعض من خرج من تحت الموتى، عددت خمسين ميتاً إلا إثنين، وتعجب أهل مكة من تلك الواقعة.

كانت أبواب المسجد الحرام شاهداً على الكثير من الصراعات والحروب التي شهدتها المدينة وحدث الإقتتال عند بعضها، كما كانت تغلق كلها أو بعضها عندما يتحصن بعض المحاربين بالمسجد الحرام أو بمبان مجاورة له.

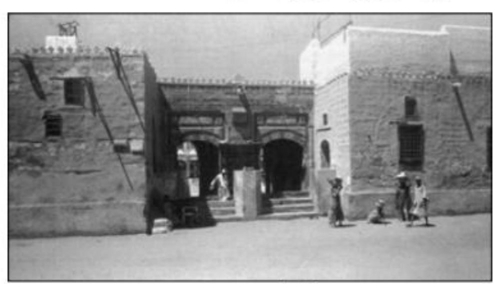
وارتبطت أبواب المسجد الحرام ببعض عادات المكيين وتقاليدهم، فإذا حفظ أحد ابناء علية القوم القرآن الكريم كان يُحتفى به ويُزف من أحد ابواب المسجد، وكذلك كان يُفعل بهم إذا ختنوا. وكان من عادة القوم في ذلك الوقت الإحتفال بالمولد النبوي الشريف، وله مراسيم وتقاليد تبدأ من باب المسجد الحرام المعروف بباب علي وصولاً الى مكان مولده صلى الله عليه وسلم. وكذلك يحتفون بمناسبات الزواج؛ فإذا كان العريس من اهل الحظوة والمكانة المرموقة فإنه يزف من أحد هذه الأبواب، كما حدث في سنة ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م حيث زف القاضي تاج الدين الشافعي زفة الغمرة من باب السدة (عمرو بن العاص) وأسرج له المفرعات وشمع المسجد الحرام وغيره، ومشى أمامه اقاربه ومن يلوذ به وبعض النسوة من الأتباع.

وارتبط الدخول والخروج من المسجد الحرام في مناسبات معينة ببعض أبوابه، فالخلفاء كانوا يدخلون الى المسجد من باب السلام وكذلك الأعيان، وكان الموكب الحامل لمراسم التعيين أو التجديد لأمير مكة المكرمة يدخل من هذا الباب، وفق مراسم ثابتة لا تتغير، سمّاها السنجاري بالقانون المعتاد. وكذلك الحجاج والمعتمرون يدخلون الى المسجد الحرام من هذا الباب، اقتداءاً بالرسول صلى الله عليه وسلم الذي دخل منه في أكثر من مناسبة.

أما بالنسبة للخروج من المسجد الحرام فقد كان للأمر ترتيبات في مناسبات معينة، فالحجاج والمعتمرون كانوا يخرجون من باب الصفا للذهاب الى المسعى، ومن كان من الأمراء والأعيان يرغب في السعي راكباً، يربط دوابه بجوار باب الصفا.

خلال معظم العصر المملوكي كان من يلبس الخلع من الأشراف والقضاة يبدأ موكبه من باب الصفا، ففي سنة ٨٢٧هـ/ ١٤٢٣م لبس علي بن عنان خلعة إمارة مكة في المسجد الحرام وركب من باب الصفا ودار البلد بالخلعة. وعندما ولي شيخ السدنة محمد بن علي الشيبي القضاء ونظر المسجد الحرام، والشيخ أبو البركات بن الزين قضاء المالكية في مكة المكرمة، سنة ٨٢٧هـ/ ١٤٢٣م كان لكل منهما موكب خاص يبدأ مسيرته من باب الصفا.

والخروج من باب الصفا اقتداءاً بالرسول صلى الله عليه وسلم الذي خرج من ناحيته للمسعى في مسار محدد معروف، ذكره الفاكهي نقلاً عن أهل مكة المكرمة. ومنذ أواخر العصر المملوكي لم يعد خروج موكب الشريف بعد قراءة مراسيم التجديد والتعيين مقيداً بباب الصفا، وإنما أضحى من الممكن أن ينطلق الموكب من أبواب أخرى في المسجد الحرام. ففي سنة ٩٢١هـ/ ١٥١٥م لبس شريف مكة خلعة الإمارة وخرج من باب أم هاني متوجهاً بموكبه الى بيته. كما لبسها شريف مكة سنة ١١٠٥هـ/ ١٦٩٣م وانطلق موكبه من باب السلام.



باب البغلة أحد أبواب الحرم المكي الشريف

أما إذا أراد شريف مكة أو أحد أعيانها مغادرة مكة المكرمة، فإنه يطوف بالبيت مودعاً ويخرج من باب الحزورة، ويعلل جار الله بن فهد عادة الخروج من هذا الباب بأنه يتمناً بما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم. ويقصد بذلك عندما هاجر عليه السلام الى المدينة المنورة فإنه خرج من ناحية الحزورة.

وقد تكتب المراسيم المهمة التي تصدرها الدولة وتتعلق بمكة المكرمة على مواضع في المسجد الحرام بالقرب من الأبواب الرئيسية حتى يشاهدها الداخل والخارج. ففي سنة ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م أمر السلطان المملوكي الظاهر ططر (تتر) بإسقاط المكس عن المأكولات في مكة المكرمة، وكتب بذلك نقش على أعمدة بالمسجد الحرام ناحية باب السلام وباب الصفا.

المصادر التاريخية تذكر بأن الجنائز كانت تخرج من أكثر من باب في الجدار الشرقي للمسجد الحرام. فهناك باب السلام الذي كانت تخرج منه معظم الجنائز في العصر المملوكي والعثماني ومطلع السعودي. وكان يصلى على الجنائز عند باب النبي صلى الله عليه وسلم وباب العباس رضي الله عنه، ولذلك كانت تخرج منهما بعض الجنائز أيضاً حسبما تشير بذلك بعض النصوص التاريخية، كما أنهما عرفا بباب الجنائز أيضاً خلال العصر المملوكي.

العصر المملوكي شهد ارتباط النظام القضائي في مكة المكرمة

بأبواب المسجد الحرام، حيث أُنشيء للقضاة دكاك عند بعض هذه الأبواب يجلسون عليها يؤدون وظائفهم. ففي سنة ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م أنشأ الأمير سودون المحمدي دكّة في الجانب الأيمن من باب البغلة، يجلس عليها قاضي مكة أبو اليمن النويري، وكان للقاضي الشافعي بمكة المكرمة دكة بباب السلام في مطلع القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي. ويظهر أنه كان عند هذا الباب دكة أو أكثر يجلس عليها شهود القضاء.

لم يكن لأبواب المسجد الحرام تنظيم معين خلال القرون الثلاثة الهجرية الأولى، إذ لا يرد ذكر للبوابين في مصادر تلك الفترة كما أن معظم الأبواب كانت مفتوحة الدوام، ولم يكن لها مصاريع تغلقها. فالأزرقي والفاكهي وابن رستة يذكرون أن الأبواب المبوبة ذات المصاريع من أبواب المسجد الحرام كانا بابين فقط، وقد بوّبا لأنهما خصصا لدارين هما: دار أبي البختري ودار زبيدة.

وأقدم نص ذكرته المصادر التاريخية يشير الى وجود مصاريع خشبية على أبواب رئيسة في المسجد الحرام يعود للعصر الأيوبي، وتحديداً أواخر القرن السادس الهجري/ العاشر الميلادي، في سنة ٥٩٣هـ/ ١١٩٦م عندما جاء سيل وأخذ فرضتي باب ابراهيم، والفرضة هي الخشبة التي تدور فيها رجل المصراع، ما يشير الى وجود مصاريع خشبية لبقية أبواب المسجد الحرام، فلا يعقل أن تركب المصاريع على أبواب دون أخرى، وهو ما تؤكده بعض حوادث العصر المملوكي التي تشير الى وجود المصاريع الخشبية على أبواب المسجد الحرام.



باب الصفا، أحد أبواب الحرم المكي الشريف

فوجود المصاريع على الأبواب يقتضي أن يكون لها بوابون يتولون فتحها وإغلاقها، والتحكم في طرق الإستفادة منها بالنسبة للداخلين والخارجين. ومثل ذلك لا يظهر بوضوح في المصادر إلا منذ العصر المملوكي. إذ يرد ذكر لمرتبات وصدقات خصصت لبوابي المسجد الحرام، كما أن الدولة أصدرت قرارات تهدف الى ضبط أوضاع البوابين، نظراً لعدم التزامهم بالبقاء في أماكن عملهم عند الأبواب.

ففي سنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م، أمر الأمير بيسق الشيخي أمير الركب الأول لسنة ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م بوابي المسجد الحرام بملازمة أبوابه ليلاً ونهاراً وعدم التغيب. كذلك صدر أمر السلطان برسباي في سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م بتعيين بوابين جدد للمسجد الحرام، وأمروا بملازمة أبواب المسجد ليلاً ونهاراً، وأن لا يغيبوا عنها إلا لضرورة. ومن الواضح أن سبب تغيب البوابين السابقين الذين حل محلهم البوابون الجدد، هو أنهم كانوا من القضاة والفقهاء، وكانوا ينشغلون بالتعلم والتعليم أو بوظائف أخرى.

ولذلك صدر الأمر المذكور باستبدالهم وتعيين بوابين جدد ليس لهم حرفة ولا صناعة ولا شغل، فقراء مساكين، ليكونوا متفرغين لهذه الوظيفة.

وكان يُمنع استخدام أبواب المسجد الحرام للمرور وحمل الأمتعة من مكان الى مكان، وعلى الأخص الجواري اللاتي يحملن الماء الى بيوت أسيادهن، كما منعت الدواب والكلاب من الدخول من هذه الأبواب. بيد أن عدم التزام البوابين بالبقاء عند أبواب المسجد الحرام حال دون تحقيق ذلك، فاستبدلهم السلطان برسباي كما سبق ذكره.

إن الإجراءات التي اتخذها السلطان برسباي لضمان تنظيم أوضاع الدخول والمرور في المسجد الحرام لم يكتب لها الديمومة والبقاء، حيث طلب الأمير مصلح الدين الرومي في سنة ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م من البوابين قفل الأبواب ليلاً حتى لا تدخل الكلاب المسجد الحرام. وفي سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م أمر أحد الشيوخ من ذوي المكانة في مكة المكرمة، وهو الشيخ محمد عراق، الناس باحترام المسجد وعدم المرور منه بالحوائج والأمتعة كما أمرهم بلبس نعالهم خارج أبواب المسجد حفاظاً على نظافته.

عدم وجود المصاريع على الأبواب في العمارات الأولى للمسجد الحرام يدل على أنها كانت مفتوحة على الدوام، كما ان تركيب المصاريع الخشبية أواخر القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي لا يدل على أنها كانت تغلق في وقت من الأوقات. ولذلك حاول السلطان برسباي وضع نظام لغلق وفتح هذه الأبواب، فأمر في سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م بأن تسد أبواب المسجد الحرام بعد انقضاء الموسم، بما في ذلك الأبواب الشارعة من المنازل الى سطح المسجد، ويستثنى منها أربعة أبواب فقط وهي: السلام والعمرة وإبراهيم والصفا. فتضرر سكان مكة بخاصة المتعبدون، فروجع السلطان فأمر بفتح بابين آخرين وهما الزيادة والجنائز. ثم جاء مرسوم سلطاني صحبة ركب الحج المصري بإعادة فتح الأبواب جميعها، مع وضع ضوابط للبوابين وللمرور من المسجد الحرام.

بيد أن عدم التزام الناس بهذه الضوابط، حدا بالأمير مصلح الدين الرومي بالأمر بإغلاقها ليلاً. ويظهر أن هذا الإجراء ظل متبعاً حتى زمن المؤرخ حسين باسلامة، حيث يذكر أنه كان ببعض أبواب المسجد الحرام خوخ لأجل الدخول منها ليلاً. وما يذكره باسلامة يشير الى أن إغلاق أبواب المسجد الحرام لم يحل دون دخول الراغبين إليه ليلاً حيث تفتح لهم خوخ في بعض أبوابه الرئيسة.

عبر التاريخ الطويل لأبواب المسجد الحرام، حمل بعضها أكثر من تسمية.. كل منها يمثل فترة تاريخية معينة، وقد يحمل الباب الواحد أكثر من تسمية في فترة تاريخية واحدة. فباب السلام ذكره الأزرقي بأسماء عدة منها: باب بني عبد شمس، وباب بني شيبة الكبير، والباب الأعظم. وكذلك الحال في باب أم هاني، فالفاسي ذكر له أيضاً إسمين آخرين هما: الملاعبة والفرج. أما باب الحزورة فقد أطلق عليه الأزرقي أربعة أسماء هي: باب بني حكيم بن حزام، وباب بني الزبير بن العوام، وباب البقالين، وباب الحزامية.

ولا يرد ذكر لأسماء الأبواب في الكتابات التذكارية التي دونت على بعضها، وتضمنت ذكراً لأعمال الإنشاء والتجديد والترميم، إذ يرد فقط ذكر عبارة الباب الشريف، أو الباب المعظم. ويستثنى من ذلك باب النبي صلى الله عليه وسلم، والذي ذكر اسمه في كتابة تذكارية عليه، تؤرخ لتجديد عمارة السلطان برسباي لهذا الباب سنة ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م.

إن إطلاق تسمية معينة على الباب في غالب الأحوال يكون مشتقاً مما يواجهه من أماكن كالدور أو الأحياء السكنية وغير ذلك، فأبواب بني مخزوم عرفت بذلك لأنها تقابل دورهم، كما أن بابي العجلة عرفا بذلك لأنهما يقعان أمامها. وقد يحمل الباب تسمية لوظيفة معينة يقوم بها،

مثل باب الصفا والذي عرف بهذا الإسم لان الحجاج والمعتمرين يخرجون منه الى الصفا، وكذلك حال باب العمرة فإنه مدخل ومخرج المعتمرين من التنعيم.

وقد يكون لتسمية الباب دلالة رمزية، فباب السلام يرمز الى دعاء الدخول الى المسجد الحرام، حيث ورد أن من الأدعية المستحبة في حال دخول الحاج أو المعتمر من هذا الباب أن يقول: (اللهم أنت السلام ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام). وكان هذا الدعاء الشائع عند الحجاج والمعتمرين ذكره بعض الرحالة في رحلاتهم الى مكة المكرمة. فحمل الباب اسمه من الدعاء الذي يقال عنده، كما أن في ذلك دلالة رمزية لما يمثله الإحساس بالسلام والامان من يدخل هذا المكان المقدس المبارك.

وعلى الوتيرة نفسها حمل باب النبي صلى الله عليه وسلم اسمه حيث يرمز الى دخول النبي صلى الله عليه وسلم الى الحرم وخروجه منه من هذه الناحية.

وحملت بعض الأبواب أسماء بعض الأعيان أو الأشخاص، ومن أبرز الأدلة على ذلك باب إبراهيم، حيث تذكر المصادر أنه ينسب الى خياط يدعى إبراهيم كان يعمل امام هذا الباب وليس نبي الله إبراهيم عليه السلام كما كان يعتقد بعض العوام. وفي العصر الحديث أطلقت أسماء بعض الملوك من آل سعود على بعض الأبواب الرئيسة في المسجد الحرام مثل: باب الملك عبدالعزيز وباب الملك فهد، لتشير الى انجازاتهم في عمارة المسجد والعناية به.

لا توفر المصادر التاريخية أية معطيات عن عمارة أبواب المسجد الحرام قبل العصر العباسي، وإن كان من الواضح أنه كان لها هيئة معمارية، وربما حظيت ببعض الزخارف.. في حين أنها في هذا العصر تقدم لنا أوصافاً معمارية في غاية الوضوح، حيث يلاحظ من خلالها أن الأبواب حظيت بعناية كبيرة في عمارتها وزخرفتها.

بعض هذه الأبواب كانت متعددة المداخل، فمنها من له مدخلان، كبابي بني تيم وأم هاني جنوبي المسجد الحرام، وبابي بني جمح والحزامية غربي المسجد الحرام. ومن هذه الأبواب ما يكون له ثلاثة مداخل، مثل بابي السلام (بني شيبة الكبير) والعباس شرقي المسجد الحرام، وباب الخياطين غربي المسجد الحرام. ووصل عدد المداخل الى خمسة في باب الصفا جنوبي المسجد الحرام.

أما الأبواب ذات المدخل الواحد فمن أبرزها باب بني سهم (العمرة) غربي المسجد الحرام. وجميع ابواب الضلع الشمالي في العصر العباسي الأول.

ويلاحظ أن تعدد المداخل تركز في أبواب الضلع الجنوبي، وما اقترب منه من أبواب في الضلعين الشرقي والغربي، ولا يستثنى من ذلك سوى باب السلام الذي يقع شمالي الضلع الشرقي لما له من أهمية خاصة كما سبق. وسبب هذا التكوين المعماري يرتبط بحركة دخول الحجاج وخروجهم من المسجد، إذ أن هذه الأبواب تطل على الوادي والمسعى، وهي المنطقة الرئيسة لحركة الدخول والخروج من المسجد الحرام.

إن التساوي في عدد المداخل لا يعني بالضرورة أن اتساع هذه الأبواب كان متساوياً، فباب السلام (ثلاثة مداخل) كان اتساعه أربعة وعشرين ذراعاً (١١,٥٢م) أما باب العباس (ثلاثة مداخل) فكان اتساعه واحداً وعشرين ذراعاً (١٠,٨م) وكذلك الحال بالنسبة للأبواب ذات المدخلين والمدخل الواحد، فقد اختلف اتساع بعضها وتساوى بعضها.

كذلك اختلف مقدار ارتفاع فتحات هذه الأبواب، حيث بلغت في معظم أبواب الضلع الشمالي عشرة أذرع (٤,٨م) وفي أبواب الضلع الجنوبي ثلاثة عشر ذراعاً واثني عشر إصبعاً (٦,٤٨م) وهي أكثر أبواب المسجد الحرام ارتفاعاً. أما أقلها ارتفاعاً فكان باب بني شيبة الصغير في الركن الشمالي الشرقي من المسجد، وبلغ ارتفاعه تسعة أذرع (٤,٤٢م). إن تباين ارتفاع أبواب المسجد الحرام تعكس تبايناً في ارتفاع أروقته، كما تعكس الإختلاف في طبيعة الأرض التي بني عليها المسجد الحرام.

لمداخل هذه الأبواب نهايات علوية معقودة، أطلقت عليها المصادر لفظ (طيقان) وهو مصطلح يطلق على العقود في مصادر التراث المعماري الإسلامي. وإذا كان الباب متعدد المداخل، فيتوسطه اسطوانات ترتكز عليها أرجل العقود، يظهر أنها من الرخام كمعظم اسطوانات المسجد. وتميزت



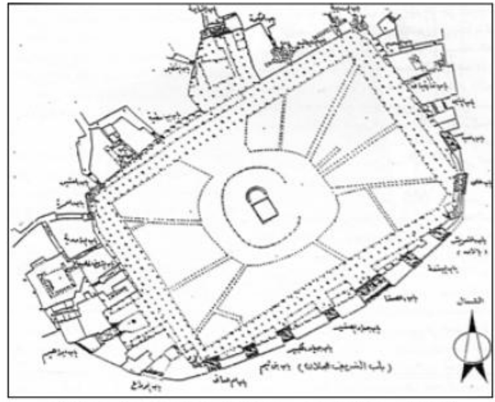
مسطح المسجد الحرام، رسم محمد صادق باشا عام ١٨٨٠م، وتظهر فيه أبواب الحرم

الأبواب الرئيسة بزخرفتها، فكان يعلو بعضاً منها روشن من الخشب الساج، مزخرف ومطلي بالذهب. بينما زخرفت وجوه العقود بالفسيفساء، وكسي الجداران المحيطان بالباب بالرخام الملون. وتظهر هذه التفاصيل جلية مع بعض الإختلافات في كل من باب السلام والعباس والصفا وبني جمح.

كان للزيادات والترميمات التي أجريت على المسجد الحرام اثرها على أبوابه أيضاً. فنتيجة لزيادة دار الندوة سنة ٢٨١هـ/ ٨٩٤م أضيف للضلع الشمالي أبواب جديدة منها باب في صدر هذه الزيادة له مدخلان وهو الوحيد على هذه الصفة في أبواب الضلع الشمالي. وترتب عن زيادة باب إبراهيم أن أضحى في صدر هذه الزيادة باب له مدخل واسع وواجهة مرتفعة. ويلاحظ أنه عندما زار ابن جبير المسجد الحرام، ذكر بأن لباب النبي صلى الله عليه وسلم مدخلين، ذلك على خلاف ما كان عليه زمن

الأزرقي والفاكهي اللذين يذكران أن له مدخلاً واحداً. مما يشير الى أن الباب قد جرت توسعته وإضافة مدخل آخر إليه، بيد أن المصادر لا تحدد متى تمت هذه التعديلات ومن أمر وقام بها.

التجديدات والترميمات التي حدثت لبعض أبواب المسجد الحرام في العصر المملوكي أضافت عليها لمسات من العمارة المملوكية، حيث استخدمت في عمارتها العقود المدببة، وزخرفت بالجفوت والرنوك كحليات معمارية، وهو ما نشاهدة في باب النبي صلى الله عليه وسلم وباب إبراهيم.



أبواب المسجد الحرام حسب خريطة المساحة المصرية عام ١٩٥٢م

أما العصر العثماني فيعد مرحلة تغيير في عمارة معظم أبواب المسجد الحرام، نتيجة التجديدات والترميمات التي شهدها المسجد الحرام طوال هذا العصر. ومن أبرز التعديلات استخدام الحجر الشمسي الأملس في بناء هذه الأبواب، بالإضافة الى العقود المدببة والموتورة. علاوة على تنوع الزخرفة، مثل زخرفة التوريق والجفوت. ومنها ما كسي بالرخام الملون، وحشيت قمم مداخله بالمقرنصات بالإضافة الى ظهور بعض التأثيرات الزخرفية الأوروبية على الأبواب التي جرى ترميمها أواخر العصر العثماني.

وعلى الرغم من استخدام أساليب العمارة الحديثة في العمارة السعودية للمسجد الحرام، فإن الطابع الإسلامي يظهر واضحاً في هذه العمارة. ولكل أبواب المسجد الحرام في هذه العمارة مدخل واحد ما عدا الأربعة الرئيسية، حيث أن لكل منها ثلاثة مداخل رئيسية ذات نهايات علوية معقودة. وقد ارتكزت هذه العقود على صف يتكون من أربعة أعمدة، وزودت هذه الأبواب بمصاريع خشبية ذات درفتين مصنوعة من الخشب الممتاز، وقد كسي الجزء الأوسط منها والزوايا بقطع معدينة عليها زخارف إسلامية جميلة.

المصادر المبكرة التي وصفت العمارة العباسية للمسجد الحرام تذكر بأن لمعظم أبوابه درجاً خاصاً بها، يقع في مواجهة الخارج من هذه الأبواب. ويستثنى من ذلك باب السلام وباب دار شيبة ابن عثمان وباب دار حجير بن أبي إهاب، حيث ذكرت المصادر أن للأول أربعة مراق داخلة في المسجد ينزل بها إليه، وللثاني والثالث ثمان درجات في بطن المسجد. كما أن هناك أبواباً بدون درج، حيث سكتت عنها هذه المصادر ولم تشر لوجود درج لها على الإطلاق.

فإذا انتقل الدارس الى العصر العثماني فإن المصادر تذكر بأن لمعظم أبواب المسجد الحرام درجاً في مواجهة الداخل الى المسجد الحرام. ويستثنى من ذلك بابا السلام والدريبة حين إن الأول أضحى مسامتاً لأرض الرواق، والثاني منخفضاً عن ارض الرواق بدرجة واحدة. هذا مع وجود درج في مواجهة الخارج من المسجد لمعظم أبوابه كما هو واضح من خلال خارطة هيئة المساحة المصرية.

لم تلتفت المصادر التاريخية والبحوث والدراسات عن تاريخ عمارة المسجد الحرام الى مثل هذه التعديلات في درج المسجد، والتي تشير الى أنه في المراحل المبكرة، كانت أرضية رواق المسجد في مستوى عتب الأبواب ما عدا ناحية الزاوية الشمالية الشرقية للمسجد وما يقرب منها، حيث أن الأبواب هناك (السلام ودار شيبة وحجير بن إهاب) في مستوى أعلى من مستوى هذه الأرضية.

ثم طرأ تعديل بعد ذلك في العصر العثماني، فأضحى مستوى عتب الأبواب أعلى من أرضية الرواق بنسبة متفاوتة، كما هو واضح من اختلاف عدد درجات بعضها. وكان هذا بسبب اختلاف مستوى أرضية الرواق كما سبق ذكره.

ومن الواضح أن هذا التغيير الذي طرأ في العصر العثماني سببه تعديل مستوى عتب أبواب المسجد الحرام، والذي ابتدأ تنفيذه في العهد المملوكي، حيث يذكر ابن فهد أنه في سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م بني درج جديد لأبواب المسجد الحرام، دون أن يشير الى وجود الدرج القديم. وتكرر الأمر في العصر العثماني؛ فيذكر السنجاري أنه في سنة ١٠٩٢هـ/ ١٦٨١م زيد في درج المسجد الحرام من الخارج، دون أن يشير أيضاً الى الدرج القديم. وفي كلتا الحالتين فإن المؤرخين السابقين يذكران أن السبب في بناء الدرج الجديد منع ماء السيل من الدخول الى المسجد الحرام. وهذا يدل كذلك على اختفاء الدرج القديم، بسبب التراب المتراكم بسبب السيول، والذي غطى الدرج ودفنه، كما تشير بذلك المصادر التاريخية منذ العصر العباسي، حيث يذكر الفاكهي أن لباب دار عمرو بن العاص (العمرة) سبع درجات، دفن تراب السيل أربعاً منها، وبقيت ثلاث فقط. ويذكر أبو محمد الخزاعي في ذيله على الأزرقي أنه (لما غرق المسجد وما حوله من المسعى والوادي والطريق، في سنة إحدى وثمانين ومائتين في خلافة المعتضد بالله، ظهر من درج الأبواب أكثر مما ذكره الأزرقي. فكان عدد ما ظهر من درج أبواب الوادي كله من أعلى المسجد الى أسفله اثنتي عشرة درجة لكل باب).

وترصد المصادر التاريخية هذه الظاهرة أيضاً في العصر العثماني حيث قطع سيل وادي إبراهيم جنوبي المسجد الحرام سنة ٩٨٣هـ/ ١٥٧٥م فظهر أمام أبوابه عشر درجات كانت مدفونة. ومن الواضح أن بناء الدرج الجديد كان فوق مستوى الدرج القديم، ولذلك ارتفع مستوى عتب معظم الأبواب عن المستوى الذي كانت عليه في السابق، وبالتالي ما كان مسامتاً منها لمستوى الرواق أضحى أعلى منه، فاقتضى ذلك أن يبني درج في مواجه الداخل للمسجد حتى يتسنى له الوصول الى الرواق. ويظهر أن هذا التعديل كانت بدايته سنة ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م عندما أضيف الدرج الجديد.

وتبقى الإشارة هنا الى ما طرأ من تعديل على درج باب السلام وباب دار شيبة (الدريبة) فبعد أن كانا يعلوان مستوى الرواق في العمارة العباسية، أضحى الأول مسامتاً له والآخر منخفضاً عنه، وقد يكون السبب في ذلك أهمية باب السلام، لكونه مدخلاً رئيساً للمسجد الحرام، وبالتالي رُفع مستوى الرواق حتى أضحى مسامتاً له ليسهل على مرتادي المسجد الحرام الدخول والخروج منه، وإن كانت المصادر لا تقدم أي معطيات يمكن من خلالها تحديد الزمن الذي حدث فيه هذا التعديل ومن أمر أو قام بتنفيذه.

وجوه حجازية

(١)
إبراهيم بن حسين بن بيري
(١٠٢٠ - ١٠٩٩هـ)

هو إبراهيم بن حسين بن أحمد بن محمد بن أحمد بن بيري، مفتي مكة المكرمة، وأحد أكابر فقهاء الحنفية وعلمائها المشهورين في عصره. تبحر في العلوم، وتحرّى في نقل الأحكام، وحرر المسائل، وانفرد في الحرمين بعلم الفتوى. أخذ عن عمه محمد بن بيري، وعن الشيخ عبدالرحمن المرشدي وغيرهما، وقرأ في العربية على ابن جمال، وأخذ الحديث عن ابن علان، وأجازه كثير من المشايخ.

كتب له بالإجازة كثير من شيوخ الحنفية بمصر، واجتهد حتى صار فريد عصره في الفقه، وانتهت إليه الرياسة وأجاز كثيراً من العلماء، منهم: الشيخ حسن علي العجيمي، وتاج الدين الدهان، وسليمان حينو، وكثيراً من العلماء الوافدين الى مكة.

تولى إفتاء مكة سنين. ثم عزل عنها لما تولى الشريف بركات إمارة مكة، لما كانت بينه وبين محمد بن سليمان الرداني المغربي من عدم الألفة. وكانت ولادته في المدينة المنورة ووفاته بمكة المكرمة. وذكر عمر عبدالجبار في مقال خاص نشر في مجلة المنهل أنه من علماء القرن الثالث عشر الهجري بالمسجد الحرام.

لـه مؤلفات ورسائل كثيرة تنيف على سبعين مؤلفاً، منها: حاشية على الأشباه والنظائر (عمدة ذوي البصائر)؛ شرح الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني في مجلدين؛ شرح تصحيح القدوري للشيخ قاسم؛ شرح المنسك الصغير للملا رحمة الله؛ شرح منظومة ابن السحنة في العقائد؛ رسالة في جواز العمرة في أشهر الحج؛ السيف المسلول في دفع الصدقة لآل الرسول؛ رسالة في المسك والزباد؛ رسالة في جمرة العقبة؛ رسالة في بيض الصيد إذا دخل الحرم؛ رسالة في الإشارة في التشهد؛ رسالة في عدم جواز التلفيق؛ عدة السالك في أحكام المناسك؛ إعلام الأعلام بمهمات مسائل الأحكام؛ شرح إعلام الأعلام؛ الفوائد المكيّة على العقائد القدسية؛ السهم الصائب على من حكم من نواب الوقت على الغائب؛ رسالة في عدم جواز صلاة الرجال خلف صف النساء؛ رسالة في حكم الإقتداء بالمخالف، وغير ذلك(١).

(٢)
أبو بكر ابن أبي الخير
(٨٧٥ - ١٠٣٠هـ)

أبو بكر بن محمد بن محمد، أبو عبدالله بن أبي الخير المكي، ويعرف بابن أبي الخير. ولد بمكة ونشأ بها. وكان يباشر مع أبيه رئاسة المؤذنين بصوت طري. قال السخاوي: وهما ممن كان يتردد إليّ وفارقتهما سنة ٨٩٤هـ في قيد الحياة. قال الشيخ جار الله: أقول، وعاش بعد مؤلف الضوء وعظم أمره، وكان في أول أمره شافعي المذهب، وقال لي: إنه حفظ المنهج للنووي، وكذا قرأ بعضه مع شرحه، واللمحة، والعجالة لابن الملقن على الشيخ أيوب الأزهري بمكة، وكذا اللمحة للحريري، وحضر دروس قاضيها الشافعي الجمالي أبي السعود بن ظهيرة في الفقه والحديث، وأخذ الميقات عن حسن الكرابيسي، والنور الطرابلسي، والشهاب الغوري، وأبي الفتح ناظر جدة وغيرهم.

سافر الى القاهرة سنة ٨٩٩هـ، فقرأ بها على القاضي زكريا، وعلى البرهان بن أبي شريف، وعثمان الريمي وغيرهم. ثم عاد الى مكة، وأقام بها ملازماً لوظيفة الرئاسة مع أبيه. ثم رحل مرة أخرى الى القاهرة سنة ٩٠٥هـ، وأقام بها الى سنة ٩٠٨هـ، وفي نفس العام دخل الشام وحلب وغيرهما، وأخذ عن الشيخ حسن السيوفي، ثم رجع الى القاهرة ومكث بها الى سنة ٩١٠هـ، ثم عاد الى مكة.

توفي رحمه الله بمكة، وفي تاريخ وفاته خلاف(٢).

(٣)
ابن حسّان المكّي
(٠٠٠ - ١٠١٤هـ)

هو عبدالرحيم بن أبي بكر بن حسان المكي الحنفي. كان محدثاً فقيهاً نحوياً. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم، وأخذ عن علماء الحرمين الشريفين، منهم: عبدالله الفاكهي، وأحمد بن حجر الهيتمي، وتقي الدين بن فهد وغيرهم. وأخذ عنه الإمام عبدالقادر الطبري، وأبو الوجاهة عبدالرحمن المرشدي وغيرهما. وكان لا يحضر المحافل ولا يفتي وعنده انجماع الناس، وعدم معرفة بأمور الدنيا، بعيداً عن طلب الرياسة والدخول في المناصب، مقبلاً على الإشتغال بالعلم ونفع الناس. توفي بمكة رحمه الله(٣).

(١) إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين، جـ١، ص ٣٤. وانظر عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر النور والزهر، ص ٣٩. وأيضاً محمد أمين المحبي، خلاصة الأثر، جـ١، ص ١٩. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٠؛ ومحمد الحبيب الهيلة، التاريخ والمؤرخون بمكة، ص ٣٦٢. وعمر عبدالجبار، من علماء القرن الثالث عشر الهجري بالمسجد الحرام، فضيلة الشيخ ابراهيم بن حسين بن محمد بن أحمد بن علي بيري (١٢٢٠-١٢٩٩هـ)، المنهل، جـ٥، المجلد ٢١، جمادى الأولى سنة ١٣٨٠هـ، ص ١٤.

(٢) محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع، جـ١١، ص ٩٣، وكذلك الجزء السادس، ص ٣٠٩. وانظر محمد بن عبدالله ابن حميد، السحب الوابلة في طبقات الحنابلة، جـ١، ص ٣٢٣ – ٣٢٤، وفيه أنه توفي في مغرب ليلة الإثنين ١٢ ربيع الأول سنة ١٠٣٠هـ وانظر ايضاً عبدالله مرداد ابو الخير، مختصر النور والزهر، ص ٦٠–٦١، وفيه وفاته سنة ١٠٣٠هـ وأيضاً، عبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٢. وعمر بن محمد ابن فهد، إتحاف الورى، جـ٤، ص ٥٣٥.

(٣) محمد أمين المحبي، خلاصة الأثر، جـ٢، ص ٤٠٦.

تظاهرة (سلطانية) ضدّ (ملك الموت)!

الموت والمرض والشيخوخة (عيب) عند آل سعود. فمن المعيب أن يمرض الأمير أو الملك أو حتى يشيخا أو يموتا، لأنهما محصّنان ضدّ كل ذلك، وإنما خلق الموت والمرض لأجل العامّة.

سموه أو جلالته (بصحة جيّدة).

بماكياج جيد يخفي الشعر الأبيض، ويخفي تجاعيد الوجه الذي نحت الزمن عليه بصماته.. يطلّ علينا آل سعود دائماً.

يستحيل أن ترى الملك أو ولي عهده بلحية بيضاء، فرغم عنصريتهما وانحيازهما ضد السواد أينما كان (حتى ولو كان أوباما!) فإنهما وإخوتهما أعداء لـ (الشعر الأبيض) الذي يذكّرهم بخريف العمر، وهادم اللذات، والآخرة، والحساب، والعقاب، وأمثال هذه المفردات التي لا يطيقون سماعها.

في اللحظة التي قيل فيها أن الملك فهد قد أصيب بالجلطة الدماغية، قالوا أن (خادم الحرمين بصحة جيدة) وأن كل شيء على ما يرام، بل أن نايف كان شديد الإنزعاج من التقارير الصحفية التي تحدثت عن مرض الملك وأنه سيبقى معوقاً.

وقد شاءت إرادة الأمراء ان تبقي الملك محنّطاً لما يقرب من تسع سنوات، زعموا أن جلالته! كان خلالها يدير الدولة، ولم يكن في واقع الحال إلا دمية تمت إهانتها بشكل متكرر حين أظهرت على شاشات التلفاز وقت الضرورة.

الآن، ولي العهد سلطان، مريض. فيأتيك بعض الوهابية الأغبياء لا ليقول بأن الموت حق، وأن المرض أمرٌ طبيعي، وإنما: (موتوا بغيظكم، سلطان الخير بصحة جيدة، ولا نلتفت الى الدعايات المغرضة التي تريد النيل من بلاد الحرمين)!

يتناسى هؤلاء الجهلة، أن البيان الرسمي الذي نشره الديوان الملكي قال بأن سلطان سافر الى أميركا لأمور تتعلق بصحته، أو لاجراء فحوص طبيّة! ومتناسين أن الأمير وحاشيته لم يصدروا بياناً بتطورات تلك الفحوصات، ولا نوعية المرض، ولكنهم استخدموا العبارة المعتادة (صحته سموه جيدة وبخير).. في حين أن الإتصالات الهاتفية تتوالى عليه من مشايخ الخليج لـ (الإطمئنان على صحته)!

وها قد اطمئنوا!

يمكن الكذب في كثير من الأمور، إلا في موضوع المرض والموت، فعزرائيل لا يمازح أحداً، وقدر الله يأتي الأمراء كما الأفراد العاديين ولو كانوا في بروج مشيدة، أو تحت رحمة أطباء نيويورك!

لكن من يرى الموت عيباً، ويعتبر المرض سرّاً من أسرار الدولة البهيّة السعودية، ومظاهر الشيخوخة عاراً تستدعي صناعة وجوه شابّة من العدم.. هؤلاء لا بدّ أن يحتجوا ويتظاهروا ويعملوا على مقارعة الموت بوسائلهم البدائية.

فماذا تفيد جملة أن سلطان بصحة جيدة، إن كان السرطان قد انتشر مرة أخرى في القولون، وأن العلاج ميؤوس منه؟ وبماذا يكون تبرير غياب سلطان عن المملكة لفترة طويلة من الزمن؟ وكيف سينجح خبراء التجميل في إظهاره لشعبه حين تفعل الإشعاعات المكافحة للخلايا السرطانية فعلها فلا تبقي له من شعر يمكن تلوينه بالأسود أو غيره؟! بل ماذا سيقول هؤلاء إذا ما حلّ ملك الموت ضيفاً عند سموه، في حين أن الشعب المسعود ـ الذي لا يستطيع العيش بدون سموه والذي لم يُفطم بعد! ـ غير مهيّأ لسماع الخبر؟! ألا يخشون أن ينتحر نصف الشعب، ويسقط النصف الباقي مغمىً عليه، حزناً وأسى وكمداً؟!

كيف يمكن أن يبقى سموّه حيّاً حتى اللحظة الأخيرة؟ هذا سهل، والتجربة أفضل برهان. فالعاملون بقسم العلاقات العامة لدى سموّه، ينشرون التصريحات، ويزورون الأخبار، ويظهرون سموه متابعاً لكل ما يجري ليس في بلاده فقط، بل وفي الكون كله. إن سموه لم ينس شعبه، ولم يترك عمله لمرض تافه ألمّ به، بل هو حريص على الوطن وأهله ومصالحه!

هكذا استقبل سموّه بعض الطلاب المبتعثين في أميركا، ليقول للآخرين بأنه صحيح الجسد والعقل، ومنح كلاً منهم عشرة آلاف دولار فقط. ثم وسّع الأمر فأمر بمنح كل مبتعث في أميركا ثلاثة آلاف دولار، وطبعاً كل هذا من فضل سموه، ومن ميزانيته الخاصة، مؤملاً أن ترتفع الأكفّ له بالدعاء والشفاء.

سموّه أيضاً بشر الشعب من ميكروفون في مستشفى نيويوركي بأنه سيزيد عدد أعضاء مجلس الشورى المعيّن ثلاثين عضواً، وكرر القول بأن المجلس سيمثل كل فئات الشعب، وأن سموه سيزوّده ببعض الأسنان، لا لتنهش لحم السرّاق المستبدين من آل سعود، بل لحم الشعب، الذي عليه أن يلتزم ببعض قرارات المعينين.

سموّه أيضاً وأيضاً، كان حياً ويكامل عنفوانه وشبابه، حينما استقبل وتباحث مع بان كي مون حول الأمور الدولية والشرق الأوسطية عدا (غزّة) طبعاً، وليقول له بأن الإسلام بريء من الإرهاب. طبعاً هو بريء منها، ولكن الوهابية ليست بريئة، ولا تمثل الإسلام، فالوهابية والإسلام شيئان مختلفان.

ترى إن كان سموّه بهذه الحيوية، فلمَ لا يعود الى الوطن؟

ولماذا هذا العدد الهائل من الأمراء الذين يرافقونه، وكأنها رفقة الوداع؟

وهل ملك الموت عاجز عن اختطاف سموّه حين يحين أجله، أم أنه سيتم تضليله من قبل الإعلام السعودي، ومشايخ الفساد الوهابيين؟!



هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات







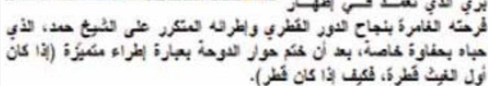
إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلقته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).







(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوِّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد.



من يتآمر على الآخر؟!

وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة). وبحسب الصحيفة فإن

حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قُبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.



خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اعتُقِل د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.



وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبلية جاهلة لا تفهم معنى



أزياء حجازية